

University of Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou
Faculty of Law and Political Sciences
Departement of Political Sciences
Doctoral School in Law and Political Sciences



The New Russian Strategy Under Putin
from 2000 to 2014
Case Study South Mediterranean

Memoir presented For Obtaining The Degree of Magister In Political Sciences
Option :Mediterranean and Maghrebi Studies :Security and Cooperation

Presented by :

-Cheklat Ouissam

Supervised by :

-Pr-Salem Berkouk

Members of Jury :

- Pr : Karim Khelfane /High school Of Political Sciences..... President.**
- Pr : Salem Berkouk /University Of AlgiersSupervisor.**
- Dr :Sibachir Mohammed :University Of Tizi-Ouzou.....Examiner.**

Date of Discussion :08 – 05 –2016

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مدرسة الدكتوراه في القانون والعلوم السياسية



الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين

من 2000 إلى 2014

دراسة حالة جنوب المتوسط

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص دراسات متوسطة ومغربية : التعاون والأمن

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبة:

أ.د. سالم برقوق

شكلاط ويسام

لجنة المناقشة:

- أ.د. كريم خلفان / المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.....رئيسا.
- أ.د. سالم برقوق/ جامعة الجزائر 3.....مشرفا ومقررا.
- أ.د. محمد سي بشير/ جامعة مولود معمري - تيزي وزو -.....ممتحنا.

تاريخ المناقشة : 08-05-2016

ملخص الدراسة باللغة العربية:

تناولت الدراسة الإستراتيجية الروسية في عهد "فلاديمير بوتين" في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2014، حيث ركزت على الأولويات الإستراتيجية لدولة روسيا الاتحادية التي كانت تعاني في بداية الألفية الجديدة من عدة تحديات داخلية وخارجية. وكان آنذاك الهدف الإستراتيجي بالنسبة لبوتين استعادة الدور العالمي للقوة الروسية في إطار عالم متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه الرئيسية.

لتحاول بذلك هذه الدراسة وبأطر منهجية ونظرية معرفة فعالية هذه الإستراتيجية من ناحية وكذا مدى تحقيقها لمختلف أهدافها وخصوصا ما تعلق بالحفاظ على مصالح الأمن القومي الروسي من ناحية أخرى، وقد ركزنا أكثر على مصالح روسيا في جنوب المتوسط. وتختبر هذه الدراسة صحة الفرضيات المطروحة في سياقها ومن بينها تلك القائلة بأن وصول "فلاديمير بوتين" إلى الحكم في روسيا الاتحادية يعد المعطى الأساسي في رغبة القيادة السياسية الروسية في تغيير نظام الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى عالم متعدد الأقطاب.

ولمعالجة الإشكالية وإثبات أو نفي فرضيات الدراسة اعتمدنا في الإطار المنهجي على المناهج التالية: المنهج التاريخي، المنهج المقارن، منهج دراسة الحالة، وقد استعنا أيضا باقترب القيادة السياسية، إضافة إلى استعمال تقنية تحليل المضمون. أما عن الإطار النظري الذي استعنا به فيتمثل في: النظرية الواقعية بشقيها التقليدية والجديدة وكذا النظريات الجيوسياسية.

وتأسيسا على ذلك قمنا بتصميم خطة بحثية تتكون من ثلاث فصول: حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري التأسيلي للإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين، أما الفصل الثاني فخصصناه للحديث عن استراتيجية بوتين الجديدة بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقا للأهداف القومية. وسيكون الفصل الثالث مخصصا للتعرض إلى جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج والإستخلاصات التالية:

- إن وصول "فلاديمير بوتين" إلى الحكم أدى إلى وضوح التصورات الإستراتيجية الروسية بخصوص ضرورة استرجاع الهيبة والمكانة الدولية الضائعتين والحفاظ على مصالح الأمن القومي الروسي باستعمال

ملخص الدراسة باللغة العربية

كلّ الوسائل الناعمة والصلبة. عكس ما كان موجودا في عهد سابقه الرئيس "بوريس يلتسين" الذي غابت في فترة حكمه الرؤى الإستراتيجية الواضحة لمستقبل روسيا الاتحادية في النسق الدولي.

-إنّ مسألة الحفاظ على مصالح روسيا الاتحادية في عالم تسوده الأحادية القطبية يستدعي صياغة استراتيجية شاملة لكل الميادين: السياسية، الإقتصادية، الثقافية، والعسكرية، كما تستدعي تعبئة كل عوامل القوة الروسية المادية والمعنوية.

-إدراك القيادة السياسية الروسية بزعامة بوتين ضرورة الإتجاه نحو جنوب المتوسط وتوظيف الأزمة السورية الآتية في سياق الحراك العربي لتغيير موازين القوى العالمية الموروثة عن نهاية الحرب الباردة، بما يخدم مصالح روسيا الاتحادية على الصعيد الإقليمي المتوسطي وعلى الصعيد الدولي كذلك.

-إنّ القيادة السياسية الروسية بزعامة بوتين وعلى الرغم من امتلاكها لرؤى استراتيجية طموحة إلا أن العديد من المعطيات الراهنة المتعلقة بوضعية الإقتصاد الروسي المعتمد على ريع المحروقات بالدرجة الأولى، وكذا انتشار ظاهرة الفساد على مستوى السلطة السياسية في روسيا الاتحادية قد يرهن مستقبل الإستراتيجية الروسية للعودة الدولية بجعلها محدودة التأثير، رغم العودة القوية إلى مسرح الأحداث الدولية من خلال الأزمة السورية.

Abstract :

This study addressed Russian strategic under "Vladimir Putin" in the period from 2000 to 2014, where he focused on strategic priorities of the State of Russian Federation, which was suffering at the beginning of the new millennium from several internal and external challenges .In same time the strategic goal for Putin is to restore a global role for Russian power in the framework of a multipolar world .

This study seeks to search the effectiveness of this strategy on the one hand, and on the other hand how to achieve various goals, especially those related to maintaining the interests of Russia's national security .We have focused more on the interests of Russia in South Mediterranean after the arrival of "Vladimir Putin" to rule in the Russian Federation .In same time Russian political elite's desire to change the unilateral leadership for the world by the United States to a multipolar world.

Based on this, we have designed a research plan consists of three chapters, where we dealt with in the first chapter the theoretical framework of the new Russian strategy under Putin, and second chapter talked about Putin's new strategy between the perception of threats, adopt perceptions and mobilize the means to achieve the different goals ,finally the third chapter was dedicated to talk about southern Mediterranean as a study case for the application of the new Russian strategy under Putin.

The study found the following results and conclusions :

-The arrival of "Vladimir Putin" to power help to the clarify of the strategic perceptions for preserving the interests of the Russian national security using all soft and hard means unlike "Boris Yeltsin" stage who disappeared in this

period the clear strategic vision for the future of the Russian Federation in the international system.

-The issue of preserving the interests of the Russian Federation in a world of unipolarity requires the formulation of a comprehensive strategy for a different goals calls and the mobilization of all the physical and moral strength factors.

-Russian political leadership, led by Putin realized the need to move towards the southern Mediterranean and hiring following the Syrian crisis in the context of the Arab movement to change the balance of world powers inherited from the Cold War's end, the interests of the Russian Federation at the regional level of the Mediterranean and at the international level as well.

- The Russian political leadership led by Putin and although ownership of the visions of an ambitious strategy, but many of the current data on the status of the Russian economy based on the proceeds of fuel primarily, as well as the spread of the phenomenon of corruption on the level of political power in the Russian Federation may mortgage the future of the nternational strategy of Russia to return by making them limited impact, despite strong return to the international scene through the Syrian crisis.

كلمة شكر وعرفان

بداية، أحمّد الله وأشكره سبحانه وتعالى على كلّ شيء، أنعم به علينا، من نعمة العقل والصحة والقوة والصبر لإنجاز وإتمام هذا العمل، ونصلي ونسلم على رسول الله أمّا بعد:

أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى:

الذي كان قدوة ومثلاً عظيماً إقتديت به منذ أن وطأت قدماي قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري، إلى من لم يبخل عليّ لا بوقته ولا بتوجيهاته القيّمة وإرشاداته النيرة رغم كلّ انشغالاته من بداية العمل إلى مناقشته الأستاذ الدكتور "سالم برفوق" الذي أتمنى له موفور الصحة والعافية.

إلى كلّ الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم ورافقتوني في مساري الدراسي والجامعي خصوصاً الذين قدموا لي التوجيهات والنصائح لإنجاز مذكرة أكاديمية بكلّ المقاييس: "الأستاذ الدكتور محمد سي بشير"، "الأستاذ بوكركب عمر"، "الأستاذة "مليلة سائل" و"الأستاذة خليفة خلاصي"، كما لا أنسى فضل الأستاذ الدكتور "نسيم بلهول" في مسيرتنا الجامعية .

كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على قبولهم مناقشة عملنا هذا بهدف تصحيحه وتقويمه، "الأستاذ الدكتور كريم خلفان" و"الأستاذ الدكتور محمد سي بشير". كما لا يفوتني أن أشكر عمال مكتبة قسم العلوم السياسية بكل من تيزي وزو، جامعة الجزائر 3 وكذا عمال المكتبة الوطنية بالحامة وإلى كلّ الذين كانوا ينتظرون ثمرة عملي بشغفه، إلى كلّ هؤلاء أهدي هذا الجهد.

إهداء

إلى أعزّ ما أملك في الوجود،

إلى من كان نعم الوالدين لي ربّاني، ووجهاني، وعلماني، وسقياني من نبع
حناهما،

أبي الغالي وأمي الغالية أطال الله في عمرهما،

إلى من هم سدي في الحياة أخواتي وإخوتي.

إلى جدي الغالية وكل أفراد عائلتي الكريمة دون استثناء،

إلى صديقتي "سيهام"

وإلى كل الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم من الابتدائي إلى الجامعي. وهم

الذين قدموا لي العلم، التشجيعات، النصائح والتوجيهات.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وعلمي.

هــلاط ويسام

خطة الدراسة

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول:مدخل نظري تأصيلي للإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

المبحث الأول:في مفهوم الإستراتيجية.

1-الإستراتيجية:قراءة إيتيمولوجية.

2-الخصائص العامة للإستراتيجية.

3-دور عوامل القوة المادية والمعنوية في استراتيجية الدولة.

المبحث الثاني:طبيعة الإستراتيجية الروسية الجديدة ما بعد اليلتسينية .

1-روسيا الاتحادية بين:زوال الإمبراطورية الشيوعية ودخول مرحلة ضبابية الرؤى الإستراتيجية.

2-سمات الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد الرئيس "فلاديمير بوتين".

المبحث الثالث:الجيوبوليتيك كأساس لرسم الإستراتيجية الروسية في عهد "بوتين".

1-أهمية موقع روسيا الاتحادية من المنظور الجيوبوليتيكي:روسيا ورقة الشطرنج الكبرى.

2-موقع الجيوبوليتيك في الفكر الإستراتيجي الروسي وأثره في صياغة التوجهات الإستراتيجية.

الفصل الثاني:الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين بين:إدراك التهديدات،تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

المبحث الأول:النخبة الروسية الجديدة بقيادة بوتين واستراتيجية الأمن القومي الروسي.

1-النخبة الروسية بقيادة بوتين:الثوابت والمتغيرات في صياغة الإستراتيجية الروسية الجديدة.

2- الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الروسي وتبني مفهوم الأمن الموسّع.

المبحث الثالث:الإستراتيجية الروسية الجديدة بين تجسيد الأهداف وعملية التوفيق بين الوسائل الناعمة والصلبة.

1- قراءة في أهداف الإستراتيجية الروسية الجديدة.

2- وسائل تحقيق أهداف الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين وعملية التوفيق ما بين القوة الصلبة والناعمة.

المبحث الثالث: المحددات الرئيسية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين.

1- المحددات المرتبطة بالهيكل السلطوية الرسمية وغير الرسمية وتأثيرها على الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين.

2- المحددات الاجتماعية، الإقتصادية والعسكرية وتأثيرها على الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

المبحث الأول: البحر الأبيض المتوسط فضاء حيوي في الإستراتيجية الروسية لتغيير موازين القوى العالمية.

1- قراءة جيوسياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

2- أولوية الأمن والطاقة في التصورات الإستراتيجية الروسية الخاصة بمنطقة المتوسط.

المبحث الثاني: التوظيف السياسي الروسي للحراك العربي لتغيير موازين القوى العالمية.

1- قراءة سياسية في "الثورة السورية" لإسقاط نظام بشار الأسد الحليف التقليدي لروسيا الاتحادية في المتوسط.

2- الإدارة الجيوستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية الروسية في المتوسط من خلال الأزمة السورية.

المبحث الثالث: آفاق العودة الروسية إلى اللعبة الدولية وعلاقة ذلك بمصير وأزمات المتوسط الجنوبي.

1- الإدارة الروسية للأزمة السورية: بين وجوب الحفاظ على المصالح الوطنية والتصادم مع المستجدات الداخلية والخارجية الراهنة.

2- طموح العودة الروسية بين ضرورة التمدد العسكري، انكماش الإقتصاد، وصعوبة الوصول إلى المتوسط الجنوبي.

الخاتمة.

مقدمة

مقدمة :

لقد كان لما اصطلح عليه بنهاية الحرب الباردة عدة تحولات جيوسياسية على العالم بأسره وعلى الإتحاد السوفياتي بالخصوص، فقد أحدث انهيار هذا الأخير تداعيات و تغيرات عديدة على مستوى النظام الدولي أدى إلى ظهور ما يسمى ب"النظام الدولي الجديد" بهيمنة "القوة الكاسحة" « hyper power » الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تعد بذلك وريثة المعسكر السوفياتي روسيا الإتحادية تنافس أمريكا في زعامة العالم.

إذ وجدت هذه الدولة نفسها تواجه عدة متغيرات وصفت بالتحديات التي قد ترهن مستقبل القوة الروسية و مكانتها بل هيبتها كقوة عظمى في النظام الدولي، وما زاد الأمور تعقيدا بروز العديد من المشاكل الإقتصادية ذات الطبيعة الهيكلية المرتبطة بتبعات سياسة الإصلاحات التي أقرتها الحكومة السوفياتية للخروج من أزمتها سنوات فقط قبل الإنهيار، وكذا بداية النزعات الانفصالية في عديد الأقاليم التي بقيت تحت الحكم الروسي بعد تلاشي المعسكر السوفياتي. فقد بدى واضحا أن الدولة الروسية تعاني من ضياع فكري واستراتيجي بخصوص تحديد الأولويات المستقبلية، خصوصا في ظل الاعتقاد المفرط بجدوى النهج الليبرالي في إخراج روسيا من أزمتها، ما انعكس سلبا على خياراتها وتوجهاتها الإستراتيجية التي لم تكن تخدم بتاتا الأمن القومي الروسي.

لكن فترة خمود القوة الروسية ذات القدرات الهائلة في فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسين" لم تدم ، وذلك كون النخبة السياسية الجديدة بقيادة رجل الإستخبارات الروسية "فلاديمير بوتين" امتلكت تصورات مستقبلية بخيارات محددة لإستعادة الدور العالمي لقوة كانت إلى وقت قريب تُصنف على أنها قوة عظمى . وذلك بانتهاجها لإستراتيجية تتكيف ومعطيات عالم ما بعد الحرب الباردة بتخلصها من الصبغة الأيديولوجية وانتهاج الواقعية والنفعية ، بهدف إعادة صياغة موازين القوى العالمية ، بما يغير الوضع الجيوبولتيكي الذي

تمخض عن سقوط الإتحاد السوفياتي ،هذا الأخير الذي أحدث شرخا كبيرا في عمق الأوراسيا ،وضع سماه "زبيغنيو بريجنسكي" ب"الثقب الأسود" الذي سيرتبط بعدد الرهانات التي ستكون انعكاساتها لا على مستوى الأمن الإقليمي فحسب بل سيمتد أثر ذلك ليهدد الأمن العالمي ككل .

حيث سترتبط فترة حكم الرئيس "فلاديمير بوتين" وخلفه "ميدفيدف" بعدد الأزمات والرهانات الدولية ذات العلاقة الإرتباطية بالمصالح الإستراتيجية للقوى العظمى ،وذلك من الناحية الأمنية ،الإقتصادية ،وطبعا السياسية ،الأمر الذي استدعى وضع استراتيجية دولية الأبعاد،بما يتلاءم وتلك الرهانات من ناحية علاقة روسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وضغوطات هذه الأخيرة عليها،وكذا التوسعات الغربية نحو العمق الإستراتيجي الروسي أي شرق أوروبا عن طريق حلف شمال الأطلسي بمفاهيمه الإستراتيجية الجديدة المتكيفة مع مستجدات البيئة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة ،إضافة إلى نظام الدرع الصاروخي الموجه نحو موسكو ،وهذا من أجل تطويق القوة الروسية بإنتهاج إستراتيجية "الآناكوندا الأطلسية" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وللخروج من التطويق الغربي وتحقيق الطموحات الروسية الكبرى حاولت ولا تزال تحاول إدارة "بوتين" من خلال إنتهاج استراتيجية عمادها الأساسي الأخذ بالطرحين اللذين ميزا ساحة النقاش العام في روسيا الهادف أصلا لاستعادة المكانة الدولية لهذا البلد كفاعل استراتيجي في مصفوفة القوة العالمية ،تم اعتماد خيارى الإنفتاح على النظام الأورو-أطلسي من خلال دعم الشراكة والتعاون و الإكتفاء في مستوى أول بالمكاسب النسبية التي ستمخض عن هذه الشراكة ،مع تبني طرح الأوراسيا الجديدة كمدخل لإسترجاع الإرث السوفياتي المفقود أو بالأحرى إعادة إحياء الإرث الإمبراطوري في مناطق العمق الإستراتيجي الروسي.

ومن بين المناطق التي أضحت اليوم ،من أهم مناطق التوتر في العالم :الفضاء المتوسطي كمجال لإهتمام القوى العظمى ،لعدة أسباب بل رهانات مرتبطة بموازين القوى العالمية ،من استمرار للهيمنة الأمريكية وحفظ للمصالح الطاقوية لإقتصاديات هذه الأخيرة وحلفائها ،وكذا ربط المنطقة بمختلف التهديدات الجديدة التي تهدد الأمن القومي لدول الشمال ،وروسيا ليست استثناء في الإستراتيجية الدولية لبسط النفوذ على هذه المنطقة ذات الأهمية الجيوسياسية والخصوصية الإستراتيجية ،وهذا منذ عهد القياصرة الروس وحلمهم بالسيطرة على المياه الدافئة ،مرورا بعهد الإتحاد السوفياتي وأسطول "الإسكادرا "،وصولاً إلى عهد " بوتين " وأزمات المتوسط العديدة وهذا بالتركيز على ما اصطلح عليه بالحراك العربي،الذي تم التقاطه ليُوظف سياسيا من طرف أكبر القوى العالمية بما فيها روسيا ،تحقيقا لجملة من المصالح الإستراتيجية التي تنصب في إطار تحقيق الأمن القومي الروسي.خصوصاً أنّ روسيا لا تُعدّ فقط الوارثة من الناحية القانونية لتركاة الإتحاد السوفياتي السابق،بل لأنّها تتوفر على مجموعة من عوامل القوة التي يتم توظيفها في إطار الإستراتيجية الشاملة لتلعب هذه الدولة الدور المرغوب فيه في إطار اللعبة الدولية.

-مبررات اختيار الموضوع:

تتمحور جملة الأسباب والدواعي لاختيار موضوع هذه الدراسة في أسباب موضوعية علمية وأخرى ذاتية لفكّ جلّ الإشكالات الجزئية والعامة الواردة تحت عنوان هذا البحث.

• مبررات موضوعية وعلمية:

-أنّ هذا الموضوع يمثل محاولة جادة من أجل الإقتراب لفهم وتفسير السلوكات الخارجية الروسية في عهد "فلاديمير بوتين" والتي تضمنتها الإستراتيجية الشاملة للعودة الروسية إلى المسرح الدولي كقوة عظمى.

-إنّ تلك المرحلة الإنتقالية الحرجة من التاريخ الروسي بعد تفكك الإتحاد السوفياتي تمثل من الناحية العلمية تحدياً، إذ أن الدارس المتعمق في مختلف الأخطار والرهانات التي كانت تمر بها القيادة الروسية بقيادة بوتين في بداية الألفية الجديدة يدرك تماماً أن الخروج من مرحلة الفوضى والاستقرار كان أمراً شبه مستحيل لتداخل تأثيرات الأوضاع الداخلية مع تلك الخارجية، الأمر الذي يدفع فعلاً إلى الكشف وبطرق أكاديمية عن تلك الخيارات الإستراتيجية التي تبناها بوتين منذ توليه الحكم لتعود بعدها روسيا إلى مصاف القوى العظمى التي لها دور بارز في مختلف قضايا السياسة الدولية، وهذا بهدف الخروج باستخلاصات واستنتاجات علمية مفيدة من الناحية البحثية /الأكاديمية وكذا من الناحية العملية بالنسبة لصناع القرار في الكثير من الدول الراغبة في لعب أدوار أكبر في العلاقات الدولية.

• مبررات ذاتية:

-الرغبة في الإطلاع على الحقائق العلمية المتعلقة بدولة روسيا الاتحادية وذلك من منظور صعود قيادة سياسية جديدة تمثلت في شخص الرئيس "فلاديمير بوتين" الذي وضع نصب عينيه إعادة المكانة والهيبة الدولية الضائعتين، وهذه الضرورة العلمية اقتضاها تخصصنا الأكاديمي.

-جاءت دراستنا هذه من ميول شخصي وشغف معرفي متأصل بالمواضيع المتعلقة بقضايا السياسة الدولية المحورية، وفي مقدمتها استراتيجيات القوى الدولية الكبرى، إذ أنّ هذه المواضيع تعد أكثر ارتباطاً وتأثيراً في الواقع الدولي الذي نحن جزء منه، لذلك لا يمكننا أن لا نتأثر به، خصوصاً في عالم أصبح مجرد قرية كونية. كما أن انتماءنا إلى منطقة جنوب المتوسط يحتم علينا وبشدة الإهتمام بقضاياهم وهمومهم ومحاولة الخروج ببحوث واستنتاجات

علّها تساعد أصحاب القرار إن وُجدت لديهم الإرادة السياسية في صياغة استراتيجيات فعالة لمواجهة استراتيجيات القوى الكبرى المتنافسة لاستقطاب واستغلال دول المتوسط الجنوبية.

-الدراسات السابقة:

حظي موضوع الإستراتيجية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة باهتمام العديد من الدراسات أهمّها:

أ-دراسة الدكتورة :لمى مضر جريء الأمانة بعنوان:الإستراتيجية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية⁽¹⁾،تناولت الباحثة من خلال دراستها التي جاءت في فصول ستة،ناقشت فيها مفهوم الإستراتيجية وإطارها العام،وأوضحت كذلك طبيعة الإستراتيجية الروسية والمتغيرات المؤثرة فيها بالمقارنة مع تلك المتبناة في عهد الرئيس السابق لبوتين "بوريبس يلتسين"،إضافة إلى إبراز أهم أهداف ووسائل الإستراتيجية الروسية،وطرحت تطبيقات للإستراتيجية الروسية على الأصعدة الداخلية والإقليمية وكذا الدولية،مع تركيز من الباحثة على مناقشة أثر انعكاسات الإستراتيجية الروسية على المنطقة العربية وبالتحديد تجاه العراق والقضية الفلسطينية .وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

-استفاعة روسيا الاتحادية استراتيجيا في عام 2000 بعد مرورها بمرحلة انتقالية صعبة من الشيوعية إلى دولة مفتحة على الغرب والرأسمالية. إذ جعل فلاديمير بوتين أولوبته إعادة ترتيب أوراق الدولة الروسية الإستراتيجية بما يتماشى ومصالحها.

-تبني روسيا لإستراتيجية عمادها الأساسي العمل على احترام مبادئ القانون الدولي لتنظيم جميع العلاقات ما بين الدول.

(1)-لمى مضر جريء الأمانة،الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2008).

-العمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب والرفض التام لعالم أحادي القطب.

-عدم الرغبة في الدخول في صراع مع أي دولة من دول العالم...إلخ.

-اهتمام الإستراتيجية الروسية بالمحافظة على الأمن القومي الروسي وعلى المصالح

الروسية من أي تهديدات قد تطالها خصوصا ما تعلق بمناطق الجوار القريب.

إلا أن دراستنا ستوسّع من المدى الزمني والمكاني للدراسة السابقة أي بتركيز أكثر على منطقة المتوسط خصوصا بعد موجة الحراك العربي الذي عرفته بعض دول جنوب المتوسط والهادف إلى التغيير والتحول الديمقراطي.

ب-دراسة أخرى للدكتورة لمى مضر جريء الأمانة بعنوان:المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003⁽¹⁾،وتكمن أهمية هذا البحث في كونه أبرز مكامن التغيير في الإستراتيجية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أي التركيز على فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسين"،كما تعرضت إلى أهم تلك الأحداث المفصلية في تلك الحقبة خصوصا صعود الرئيس"فلاديمير بوتين"إلى الرئاسة في روسيا الاتحادية.

وتطرقت الأمانة في هذه الدراسة إلى أهم المتغيرات المؤثرة في سياسة روسيا الاتحادية،وأبرز هياكل صنع السياسة الخارجية في هذه الدولة،مع إسقاط نموذجي لسياسة روسيا -يلتسن ومن ثم بوتين- في منطقة الخليج العربي.

(1)-لمى مضر جريء الإمارة،المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية (وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003،(الإمارات العربية المتحدة:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2008).

وبالعودة فترة الدراسة 1990-2003 فإن دراستنا ستحاول ويتوسع التعرض إلى أهم المستجدات بعد عام 2003 في استراتيجية العودة الروسية إلى الساحة الدولية وكذا مستجدات أبرز القضايا الدولية التي تشكل حسب التصور الإستراتيجي الروسي القضايا المفتاحية لاسترجاع الهيبة والمكانة الدولية المفقودة ومنها ما تعلق بالحراك العربي في منطقة جنوب المتوسط الذي يمثل دراسة حالة في بحثنا.

ج-سلسلة أوراق متوسطة ل "دانييلا هوبر" وآخرون بعنوان: « The Mediterranean Region in a Multipolar World...⁽¹⁾». وقد حاول كَتَّاب هذه السلسلة معالجة إشكالية هامة تمثلت في تضاعف الأحادية القطبية و بروز عالم تعددي بتركيز على دول البريكس المتمثلة في الصين،روسيا ،جنوب إفريقيا ،البرازيل والهند. أين أضى هذا التكتل يلعب دورا بارزا في السياسة الدولية،آخذين بعين الاعتبار منطقة شرق وجنوب المتوسط كفضاء أضى اليوم ذو أهمية كبرى في الخيارات الإستراتيجية لهذه الدول.

وقد تناولت هذه السلسلة عدة قضايا مرتبطة بمصالح هذه الدول في هذه المنطقة، انعكاسات ما سمي ب"الربيع العربي" على تلك المصالح الإستراتيجية،وصولاً إلى الحديث عن انعكاسات هذه الأخيرة على الطرف الأوروبي والمصالح عبر الأطلسية.

بالرغم من الحداثة النسبية لهذه الدراسة وتزامن صدورهما مع موجة الحراك العربي،إلا أن دراستنا ستركز أكثر على الطرف الروسي ومصالحه في منطقة المتوسط بتركيز أكبر على شرق المتوسط .

-المشكلة البحثية:

(1)- Daniela Huber et autres , »The Mediterranean region in a multipolar world evolving relations with Russia,China,India, and Brazil »,Mediterranean Paper Series,February 2013.

إنّ صعود بوتين إلى الحكم في روسيا الاتحادية في عام 2000 وسط الكمّ الهائل من المشاكل والتحديات أدى إلى نشوء استراتيجية جديدة حملت الكثير لمستقبل هذه الدولة ومكانتها الدولية المنشودة .

وعليه فإنّ المشكلة البحثية التي تُعنى بها الدراسة تتمثل في:

-هل يمكن اعتبار الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد "بوتين" من عام 2000 إلى 2014 استراتيجية فعالة حققت أهدافها المرجوة من أجل التصدي لمختلف التحديات والرهانات التي تواجه الدولة الروسية،خصوصا في ظل عودتها إلى الساحة الدولية من خلال الحراك العربي في جنوب المتوسط؟

-حدود الدراسة:

- **المجال المكاني:**تتعلق الدراسة باستراتيجية روسيا الاتحادية بشكل عام على الصعيدين الإقليمي والدولي ولكن بتركيز أكبر عل دراسة الحالة أي جنوب المتوسط في شقه الشرقي الذي عرف حراكا عربيا للتغيير وستكون الأزمة السورية المثال التطبيقي لتلك الإستراتيجية.
- **المجال الزمني:**يمتد المجال الزمني للدراسة من العام الذي شهد صعود بوتين إلى الحكم أي عام 2000 إلى عام 2014،إذ سيتمّ أخذ بعين الاعتبار فترة حكم الرئيس السابق "ديمتري ميدفيديف" الذي سار في نفس الخطّ الإستراتيجي لبوتين.كما أنّ متطلبات الدراسة استدعت العودة إلى مستجدات الإستراتيجية الروسية في عام 2015 التي أخذت بعين الاعتبار الأزمة السورية التي تتعلق بالمصالح الروسية بالدرجة الأولى وكذا بالتنافس الدولي على هذه المنطقة الحيوية.

-فرضيات الدراسة:

أما فرضيات الدراسة فتتمحور حول ما يلي:

-إن وصول "فلاديمير بوتين" إلى الحكم في روسيا الاتحادية يعد المعطى الأساسي في رغبة النخبة السياسية الروسية في تغيير موازين القوى العالمية أي نظام الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

-نظرا لوجود الكثير من الرهانات بالنسبة لروسيا قلب الأوراسيا فإن انتهاج استراتيجية تركز على ضرورة الإنفتاح والشراكة مع العالم الأورو-أطلسي وكذا الإهتمام بإحياء البعد الأوراسي للقوة الروسية يعد من ناحية الإستراتيجية فعالا.

-إن منهج التفكير الأوراسي الدائر حول الثنائية الجيوبوليتيكية القائلة: بأن التنافس الدولي ما بين القوى البرية وتلك البحرية مرهون بالسيطرة على "الهلال الداخلي" الذي يعد المتوسط فيه جزءا هاما ،يجعل من تنافس أكبر القوى العالمية في المتوسط والتدخل لإدارة أزمات هذا الفضاء كأزمات الحراك العربي مسألة استراتيجية.

-الإطار النظري للدراسة:

أولا: النظرية الواقعية التقليدية و الجديدة:

لأجل الإجابة على المشكلة البحثية المتعلقة بالدراسة واختبار الفرضيات المطروحة ،ارتأينا الاستعانة بالنظرية الواقعية بشقيها التقليدية والجديدة ،وذلك بالتركيز على طبيعة توازنات القوى الدولية في النظام الفوضوي الدولي،وما يقتضيه ذلك من ضرورة حماية الأمن القومي الروسي وكذا المصالح الروسية في مناطق النفوذ التاريخية وكيفية الاعتماد على الذات في سبيل تحقيق أهدافها القومية بانتهاجها لإستراتيجيات تقوية البعد العسكري للخروج من المعضلة الأمنية .

لكن بعد نهاية الحرب الباردة وصعود "بوتين" في عام 2000، فإن الواقعية الجديدة المنادية بضرورة اتباع نهج التعاون بين الدول بما فيها تلك التي تصنف على أنها عدوة، من أجل تحقيق الأهداف و المصالح القومية وضمان المكاسب النسبية عبر السياسات التعاونية بدل السياسات التنافسية فرض نفسه، لكن التفكير الواقعي التقليدي لا يزال يرمي بثقله وهذا راجع إلى أن الدول القومية لا يمكنها التخلي عن التنافس بسبب املاءات طبيعة بنية النظام الدولي ككل.

ثانيا: النظريات الجيوسياسية:

وتكمن أهمية هذه النظريات، في التعرف على أهمية روسيا من الناحية الجيوسياسية لفهم التطويق الأطلسي لهذه القوة، وكذا التعرف على التيارات الفكرية في مجال إحياء الجيوبوليتيكا الأوراسية، بما يخدم المصالح الجيوبوليتيكية الروسية ويضمن العمق الإستراتيجي الروسي في مناطق نفوذه التاريخية، إضافة إلى إبراز أهمية المتوسط في هذه الإستراتيجية حفاظا على المصالح القومية للشعب الروسي.

-الإطار المنهجي:

من بين المناهج التي سنوظفها في إطار الدراسة :

أولا :المنهج التاريخي:

"هو المنهج الذي لا يكتفي بسرد الوقائع، بل يدرس الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها،أو دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف لها

خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي، والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها لخلق تلك التطورات.⁽¹⁾

وسيمدنا بكشف زمني لتطور الأحداث، السياسات وكذا الإستراتيجيات الروسية، في تعاملها وإدارتها لمختلف التحديات والرهانات التي عرفتتها روسيا بالأخص في حقبة ما بعد نهاية الإتحاد السوفياتي، آخذينا بديناميكية المنهج في البحث عن العوامل التي تجعل من علاقات روسيا بالغرب علاقة تنافس وصراع عبر حقب زمنية متعددة، من أجل التحليل والتفسير وكذا التنبؤ بمستقبل هذه العلاقات في ظل وجود العديد من الأزمات الدولية وتضارب المصالح في العديد من النقاط الإستراتيجية في العالم ما بين هذه الأطراف بما في ذلك الفضاء المتوسطي كنموذج للدراسة .

ثانيا :المنهج المقارن:

جاء في كتاب محمد شلبي "المنهجية في التحليل السياسي" أن: "المنهج المقارن هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محلّ البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، وهو يستهدف إيجاد تعميمات أمبريقية عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر. كما يستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات، فهو في كشفه للعلاقة بين متغيرين أو أكثر قد يعزل تأثير بقية العوامل والمتغيرات الأخرى.⁽²⁾

وقد استعملنا هذا المنهج بهدف الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء مختلف تلك التفاعلات التي حدثت ولا تزال تحدث منذ صعود "بوتين" إلى سدة الحكم في الكرملين من خلال إستراتيجيته ومقارنتها بتلك التي انتهجت في عهد سابقه "بوريس يلتسين" لمعرفة مدى

(1)-شلبي، مرجع سابق، ص.57.

(2)-المرجع نفسه، ص.71.

فعالية هذه الإستراتيجية من خلال الآثار التي أحدثتها على مستوى السياسة الدولية خصوصاً ما تعلق بأكبر القضايا الراهنة من خلال التركيز على معطى القوة أي القدرة ومن ثم التأثير الذي قد يحصل جراء عملية تعبئة مصادر القوة الروسية.

ثالثاً: منهج دراسة الحالة:

"وهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأيّ وحدة سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً. وهو يقوم على أساس التعمّق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها".⁽¹⁾

سيتم اعتماد هذا المنهج في الجزء التطبيقي من المذكرة، أين سيتم اسقاط أجزاء من الإستراتيجية الروسية على منطقة المتوسط الجنوبي خصوصاً ما تعلق بالدول التي عرفت الحراك العربي وبالأخص سوريا من أجل معرفة المصالح الروسية في هذه الدولة بشكل عام والمتوسط بشكل خاص، وكذا كيفية إدارة القيادة الروسية بزعامة بوتين لتلك المصالح التي تعتبرها روسيا حيوية.

رابعاً- اقتراب القيادة السياسية:

يركز اقتراب القيادة السياسية على دراسة الأفراد والجماعات الصغرى كوحدات للتحليل، وينبغي التذكير أن القيادة السياسية تستدعي النظر إليها في السياق الثقافي الذي توجد فيه، حيث أنّ موقع القيادة ومكانتها وتأثيرها تتأثر بالقيم السائدة في المجتمع الذي توجد

(1)- المرجع نفسه، ص. 87.

فيه تلك القيادة محل الدراسة. وكذلك النظر إليها في المحيط السياسي والاجتماعي والإقتصادي السائد في ذلك المجتمع أيضا.⁽¹⁾

إذ سنحاول بواسطة هذا الإقترب تناول القيادة السياسية لبوتين ضمن السياق السياسي، الإقتصادي، الأمني، الاجتماعي والثقافي لفهم التأثير الكبير الذي لعبته هذه السياقات المختلفة لدولة روسيا الاتحادية في بلورة جملة من الأولويات الإستراتيجية التي يجب إدراكها للخروج من الأزمات التي كانت تعرفها هذه الدولة.

خامسا- تقنية تحليل المضمون:

هي تلك التقنية المستخدمة بشكل كبير في تحليل الخطابات السياسية المختلفة، وأنماط القيادات، ومضامين الخطابات الدبلوماسية والخطب إلى غير ذلك، كما تستهدف هذه التقنية الوصف الموضوعي، المنظم، والكمي للمحتوى الظاهر لتلك الوثائق محل الدراسة.⁽²⁾

وسنستخدم تحليل المضمون لتحليل وثيقة الأمن القومي لدولة روسيا الاتحادية لعام 2000 و 2020 بهدف الوقوف على الأهداف الإستراتيجية المتوخاة، إضافة إلى تحليل ما كل ما جاء فيها لمعرفة مدى تجسيد تلك الأهداف واقعا.

-الإطار المفاهيمي :

يهدف هذا العنصر إلى شرح المصطلحات المستخدمة في الدراسة وتحديد التعريفات التي تتبناها الدراسة لاسيما وأن طبيعة موضوع الدراسة تفرض استخدام العديد من المصطلحات والمفاهيم الأمر الذي يتطلب منا التحديد الدقيق للمصطلحات المستخدمة مما سيساعد على إحكام وضبط مصطلحات هذا البحث.

(1)-المرجع نفسه، ص.222.

(2)-المرجع نفسه، ص.229.

1- الإستراتيجية :

هي علم وفن تطوير واستخدام القوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية -السيكولوجية والعسكرية للدولة المعنية بصورة منسجمة مع توجهات السياسة المعتمدة، لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الأخرى، أو الأطراف الفاعلة الأخرى أو الظروف والمستجدات. وتسعى الإستراتيجية إلى إيجاد التآزر والتناسق والتكامل بين الأهداف، والطرائق والموارد لزيادة احتمالية نجاح السياسة، والنتائج الإيجابية التي تنجم عن ذلك النجاح. فهي عملية تسعى إلى تطبيق درجة عالية من العقلانية والإتساق لمواجهة ظروف قد تحدث وقد لا تحدث. وأفضل طريقة لفهم الإستراتيجية هي وصفها بأنها دليل سياسي لبلوغ الوضع المنشود.⁽¹⁾

وسنفصل أكثر فيما تعلق بمفهوم الإستراتيجية في الفصل الأول المعنون بالمدخل النظري التأسيلي للإستراتيجية الروسية.

2- التكتيك :

عرّفه "كارل دويتش" على أنّه: "اختيار الحركات المفردة والتعاقب القصير للحركات ضمن الإستراتيجية الشاملة وهذا بدافع الكسب أو على الأقل تجنب الخسارة".⁽²⁾

3- الدور الوطني:

لقد قام بتطوير هذا المفهوم "كارل هولستي" في سبعينات القرن العشرين. أين يرى هذا الأخير أن الدور الوطني يلعب دورا بالغا في تفسير السياسة الخارجية واستراتيجيات

(1)- هاري آر. يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي (التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن القرن الحادي والعشرين)، ترجمة: راجح محرز علي، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، صص 16-17.

(2)- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع، (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، ط. 1982، 2)، صص 154.

الدول، حيث أكد على العلاقة الوطيدة بين هذا المفهوم وتصوراتها من جهة وأنماط المشاركة في السياسة الدولية من جهة ثانية. ينظر هولستي إلى الدور على أنه الخط الموجه للسير العام بحيث يُحدّد هذا الخط من طرف النخبة المسيرة التي تأخذ مكان الدولة في النظام الدولي الشامل أو الإقليمي ويُعرّفه كالتالي: "مجموع الوظائف التي تؤديها الدولة في عدد معين من السياقات الجغرافية أو في مجالات معينة".⁽¹⁾

إنّ فالدور هو مجموع الوظائف التي تقوم بها الدولة بحيث تظهر في جملة من المواقف والأفعال اتجاه البيئة الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة، والدور يُعبّر عن تصورات صانع القرار حول ما يراه مناسباً لدولته وللوظائف التي ينبغي أن تقوم بها في المجال الدولي. ويتحدد هذا الدور في إطار التوجهات الكبرى للدولة في سياستها الخارجية وفي ظلّ الظروف التي تملّحها البيئتين الداخلية والخارجية، حيث يصبح خطأ موجهها للعمل الدبلوماسي. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأدوار التي تلعبها الدول تتعدد وتختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لتباين توجهات وأهداف تلك الدول، ووفقاً لتصورات صانع القرار حول البيئة الإقليمية والدولية. كما أنّ اختيار الدور الوطني لا يتم بصورة اعتباطية، بل يرتكز إلى معطيات مادية ومعنوية.⁽²⁾

4- القيادة السياسية:

تُعرّف القيادة السياسية بأنّها: "مجموعة السلوكات التي يمارسها القائد في الجماعة، والتي تُعدّ محصلة للتفاعل بين خصال شخصية القائد والأتباع، وخصائص المهمة والنسق التنظيمي، والسياق الثقافي المحيط، وتستهدف حث الأفراد على تحقيق الأهداف المنوطة

(1) -Jean Barrea , *Théories des Relations Internationales : De l'« Idéalisme » A la « Grand Strategy »*, (Belgique :Edition Easme, 4th Edition, 2002), p.75.

(2) -عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007)، ص 14-15.

بالجماعة بأكبر قدر من الفاعلية التي تتمثل في كفاءة عالية في أداء الأفراد، مع توافر درجة كبيرة من الرضا، وقدر عالي من تماسك الجماعة.⁽¹⁾ وعليه فإن المكونات الرئيسية لعملية القيادة تتضمن كل من: القائد، الجماعة، الأهداف، والتأثير.

5- الأمن القومي:

أخذ مفهوم الأمن القومي العديد من الصياغات فهو يرتبط بقضايا الإستقلال والسيادة ومصالح الدول وكيانها وقيمها الوطنية، فهو: تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب، بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية، فالأمن القومي يتمثل في أكثر من مجرد استخدام الجيش، ويتطلب تطوير وتوظيف جميع عناصر القوة التي تمتلكها الأمة.⁽²⁾

6- النسق الدولي:

يقصد بالنسق الدولي: مجموعة الوحدات السياسية المستقلة أي الدول التي ترتبط بعلاقات منتظمة تتطوي على احتمال استخدام العنف. كما يُعرف على أنه مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به.⁽³⁾

وقد يكون بنیان النسق الدولي أحادي القطبية Unipolar System وذلك عندما يحدث تركيز كبير للموارد لدى دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول بحيث تسود

(1)- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الإقترابات، والأدوات)، (الجزائر: 1997)، ص. 223.

(2)- سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص. 15.

(3)- عماد جاد، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، (مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010)، ص. 22.

البنيان الدولي بأسره. كما قد يكون البنيان الدولي ثنائي القطبية Bipolar System وذلك عندما يتركز النفوذ الدولي في دولتين أو قطبين أو كتلتين رئيسيتين تتوزع القدرات بينهما. وأخيرا قد يكون البنيان الدولي متعدد الأقطاب Multipolar System وذلك عندما توجد مجموعة من الدول أو الأقطاب تمتلك موارد أو إمكانات متكافئة تقريبا.⁽¹⁾

-خطة الدراسة:

لبلوغ هدف الإجابة على المشكلة البحثية التي تطرحها دراستنا تمّ وضع هيكلية منهجية للدراسة وهي تتشكل من مقدمة ثلاثة فصول وخاتمة.

يتناول الفصل الأول المعنون بمدخل نظري تأصيلي للفكر الإستراتيجي الروسي في مبحثه الأول الموسوم في مفهوم الإستراتيجية تعريف هذا المفهوم وإيتيمولوجيته خصائصه، وكذا دور عوامل القوة المادية والمعنوية في استراتيجية الدولة. أمّا المبحث الثاني المعنون بطبيعة الإستراتيجية الروسية الجديدة ما بعد اليلتسينية. فيتناول في عنصره الأول المعنون بروسيا الاتحادية بين زوال الإمبراطورية الشيوعية ودخول مرحلة ضبابية الرؤى الإستراتيجية مرحلة سقوط الإتحاد السوفياتي وعدم وضوح التوجهات الإستراتيجية لدولة روسيا، وخصصنا العنصر الثاني للحديث عن سمات الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد "بوتين"، أمّا المبحث الثالث المعنون ب: الجيوبوليتيك كأساس لرسم الإستراتيجية الروسية في عهد "بوتين" نتناول من خلاله: أهمية موقع روسيا الاتحادية من المنظور الجيوبوليتيكي: روسيا ورقة الشطرنج الكبرى، إضافة إلى مكانة الجيوبوليتيك في الفكر الإستراتيجي الروسي وأثره في التوجهات الإستراتيجية للرئيس بوتين.

(1)- المرجع نفسه، ص. 23.

أما **الفصل الثاني** المعنون ب الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين بين: إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية، فنتناول في المبحث الأول: النخبة الروسية الجديدة بقيادة بوتين واستراتيجية الأمن القومي الروسي، في عنصره الأول: النخبة الروسية بقيادة بوتين: الثوابت والمتغيرات في صياغة الإستراتيجية الروسية الجديدة. أما العنصر الثاني فنخصصه للحديث عن الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الروسي وتبني مفهوم الأمن الموسّع، وخصصنا المبحث الثالث المعنون ب: الإستراتيجية الروسية الجديدة بين تجسيد الأهداف وعملية التوفيق بين الوسائل الناعمة والصلبة. نتعرض في عنصره الأول إلى أهم أهداف الإستراتيجية الروسية الجديدة، والعنصر الثاني نخصصه للحديث عن وسائل تحقيق أهداف الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين وعملية التوفيق ما بين القوة الصلبة والناعمة. أما المبحث الثالث المعنون ب: المحددات الرئيسية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين، نخصص العنصر الأول للتعرض إلى المحددات المرتبطة بالهيكل السلطوية الرسمية وغير الرسمية وتأثيرها على الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين. أما العنصر الثاني فهو مُخصّص للحديث عن المحددات الاجتماعية، الاقتصادية والعسكرية وتأثيرها على الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين.

أما **الفصل الثالث** المعنون ب: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين، ففي المبحث الأول الموسم ب: البحر الأبيض المتوسط فضاء حيوي في الإستراتيجية الروسية لتغيير موازين القوى العالمية، نخصص عنصره الأول للتحليل الجيوسياسي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، أما العنصر الثاني فنخصصه للحديث عن أولوية الأمن والطاقة في التصورات الإستراتيجية الروسية الخاصة بمنطقة المتوسط، أما المبحث الثاني المعنون ب: التوظيف السياسي الروسي للحراك العربي لتغيير موازين القوى العالمية، نتناول في عنصره الأول: قراءة سياسية في الأزمة السورية لإسقاط نظام الأسد الحليف التقليدي لروسيا الاتحادية في المتوسط. أما العنصر الثاني فنخصصه للحديث عن

الإدارة الجيوستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية الروسية في المتوسط من خلال الأزمة السورية. وأخيرا سنخصص المبحث الثالث المعنون ب: آفاق العودة الروسية إلى اللعبة الدولية وعلاقة ذلك بمصير أزمات وهموم المتوسط الجنوبي، للحديث في العنصر الأول إلى: الإدارة الروسية للأزمة السورية: بين وجوب الحفاظ على المصالح الوطنية والتصادم مع المستجدات الداخلية والخارجية الراهنة، أما العنصر الثاني فسيكون مخصصا للحديث عن طموح العودة الروسية بين ضرورة التمدد العسكري، انكماش الإقتصاد وصعوبة تحقيق الأهداف في المتوسط الجنوبي.

الفصل الأول :الإطار النظري التأصيلي للإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين

- المبحث الأول:في مفهوم الإستراتيجية
- المبحث الثاني:طبيعة الإستراتيجية الروسية الجديدة ما
بعد اليلتسينية
- المبحث الثالث:الجيوپولتيك كأساس لرسم الإستراتيجية
الروسية الجديدة في عهد بوتين

الفصل الأول:مدخل نظري تأصيلي للإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين

إنّ فن السياسة أي فن إدارة التعامل مع بقية الوحدات السياسية الأخرى بما تقتضيه المصالح الوطنية يتطلب أن تضع النخبة الحاكمة استراتيجية شاملة وفق امكانياتها وعوامل قوتها بهدف مجابهة مختلف التهديدات والأخطار التي قد تطل مصالح أمنها القومي. إذ تكمن أهمية الإستراتيجية في كونها تُمكن من تفسير مختلف التفاعلات الصراعية التنافسية والتعاونية على مستوى المسرح الدولي بما يخدم المصلحة الوطنية للدول.

وعليه فإن هذا الفصل سيتناول الإطار النظري لمفهوم الإستراتيجية بغية التمهيد لدراسة موضوع الإستراتيجية الروسية في عهد "فلاديمير بوتين". وقد ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث،المبحث الأول الموسوم ب: في مفهوم الإستراتيجية نهدف من خلاله إلى تحديد هذا المفهوم لتمييزه عن بعض المفاهيم المتعلقة به أو القريبة منه ،إضافة إلى إعطاء الخصائص العامة التي تميزها، وصولاً إلى إبراز عوامل القوة المادية والمعنوية وكيفية تأثيرها في استراتيجيات وتوجهات الدول .ومن ثم سنتناول في المبحث الثاني :طبيعة الإستراتيجية الروسية الجديدة ما بعد اليلتسينية ،وسنخصص المبحث الثالث للحديث عن الجيوبوليتيك كأساس لرسم الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين.

المبحث الأول: في مفهوم الإستراتيجية

إن الخطوة الرئيسية والمنهجية في دراسة أي موضوع من الجانب النظري هي البدء بالتعريفات، وفيما يتعلق بلفظة الإستراتيجية فقد تعددت واختلقت تعريفاتها وكذا استعمالاتها وذلك بحسب تطور هذه الأخيرة عبر مختلف عصور التاريخ، وهذا التعدد كان نتيجة اختلاف وتطور التقنية العسكرية وكذا تقدم العلوم، إضافة إلى تباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد أو مفكر مهتم بالشؤون الإستراتيجية، ومن هنا نتبع الصعوبة والتعقيد لتقديم تعريف جامع ومانع لهذه اللفظة.

1- الإستراتيجية: قراءة إيتيمولوجية.

تعد الإستراتيجية من بين أهم المصطلحات المثيرة للجدل في الأدبيات السياسية، ولعل أهم سبب في ذلك هو كثرة استعمالها في عديد المجالات: العسكرية، السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، إضافة إلى أنها تعدّ مصطلحا، علما، فنا، ومنهجا للتفكير. وبهدف الوصول إلى التعريف الأنسب لدراستنا سننّبع التطور الذي عرفه استعمالها بداية من المجال العسكري وصولا إلى التعريف الشامل لهذا المفهوم.

فالإستراتيجية « Stratégie » « Strategy » من الناحية الإيتيمولوجية مشتقة أصلا من الكلمة اليونانية (Stratos) والتي تعني الجيش، ومن مشتقاتها أيضا « Stratos » « Agein » والتي تعني الجيش الذي يُدفع به إلى الخطوط الأمامية أثناء المعارك الحربية كما أنّ جذورها الأصلية تعود إلى اللفظة « Strategos » والتي تعني الجنرال أو القائد إضافة إلى « Strategika » التي تعني وظائف الجنرال أو القائد. وعليه فإن الإستراتيجية قد عُرّفت

لغويا بأنها: "فن قيادة الجيش" أو بشكل عام هي "فن القيادة".⁽¹⁾ كما يمكن تعريفها من الناحية اللغوية دائماً بأنها: "خطة أو سبيل للعمل".⁽²⁾

ما يمكن ملاحظته من خلال العودة إلى الأدبيات الخاصة بمفهوم الإستراتيجية هو أسبقية الميدان العسكري في استخدام هذا المفهوم، حيث ظهرت هذه اللفظة لأول مرة في المؤلفات العسكرية التي تعالج القضايا الإستراتيجية المرتبطة بمسارح العمليات الحربية، أو بالأحرى المرتبطة بما اصطلح عليه ب: فن الحرب وعلم الحرب^(*)، أين تعد الإستراتيجية فرعاً متميزاً من فروعهما.

كما تجدر الإشارة إلى أن الإسهامات العلمية الأولى لتدوين فن الحرب بدأت مع الإيطالي: "نيكولا ميكيافلي" « Nicolas Machiavilli » في كتابه "فن الحرب"، إلا أن أول من استخدم لفظة استراتيجية كان الفرنسي "جولي دي ميزروي" « Joly de Maizeroy » في بداية القرن 18.⁽³⁾

وقد جاء في كتاب الأستاذ: منير شفيق "الإستراتيجية والتكتيك..."، على لسان الكاتب الأمريكي "روبر غرين" في مؤلفه الموسوم: "33 استراتيجية للحرب" الصادر في 2006، أن الإستراتيجية عُرِفَتْ واستُخدمت من كل الشعوب وإن لم تستخدم لفظة استراتيجية

(1) -Hervé Coutau-Bégarie, **Traité de stratégie**, (Paris :Economica, 4^e édition, 2003),p.57.

(2) -محمد الصيرفي، الإدارة الإستراتيجية، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2008)، ص. 12.
(*) إن مسألة اعتبار الحرب علماً وفناً هي مسألة خلافية بين المتخصصين في شؤونها، حيث تعتبر علماً لكونها تهتم بالقواعد العامة لهذه الظاهرة الإجتماعية، واكتشاف القوانين الموضوعية المتعلقة بالإستراتيجية والعمليات والتكتيك، أما فن الحرب فهو يتعلق بذلك الجانب الآخر من الحرب، أي مهارة، ابداع وابتكار القائد الإطارات والجنود أثناء المعارك الحربية.
(3) -منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدروع إلى الصاروخ والأنفاق، (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص. 38.

صراحة، ذلك لأن هذه الأخيرة تتعلق بكيفية التعامل مع الحرب، وكيف تواجه مفاجأتها وكيف تصمم الخطة الكلية، وكيف تنظم الجيش على أفضل وجه.⁽¹⁾ أي أن لفظة إستراتيجية لم تكن مستخدمة حتى القرن الثامن عشر تقريبا كما أسلفنا الذكر، إلا أنها عُرِفَت منذ زمن، الصينيين، الإغريق، الرومانيين، والبيزنطيين وغيرهم.

وعن تعريفها تحدث الأميرال "كاستكس" « L'Amiral Castex » الذي اشتهر في فترة ما بين الحربين العالميتين بفكرة "طيف الإستراتيجية" « Le spectre de la stratégie » والمتعلقة أساسا بمفهوم الإستراتيجية: "أن إيجاد تعريف لها ليس بالأمر الهين، فهي مجموع مركب ومعقد من الأفكار، ما صعب من مهمة ادماج كل جوانبها في تعريف واحد، الأمر الذي يستدعي ضرورة تقسيم هذه الجوانب المختلفة بهدف التحليل المتسلسل لكل منها".⁽²⁾

وعلى هذا الأساس سيتم تناول العديد من التعريفات التي انطلقت من علم الحرب لتعريف الإستراتيجية وصولا إلى مفهوم الإستراتيجية الشاملة والتي من خلالها تُعبأ كل الوسائل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الفكرية والتكنولوجية للدولة تحقيقا للأهداف الوطنية، فضلا عن الوسائل العسكرية وذلك باللجوء إلى الحرب كوسيلة لاستمرار السياسة بوسائل أخرى على حد تعبير "كلوزفيتز".

(1) - المرجع نفسه، ص. 35.

(2) - Coutau – Bégarie ,op.cit, p.55.

أ-التعريفات الضيقة لمفهوم الإستراتيجية:

عرّفها "كارل فون كلاوزفيتز"(*) « Carl .Von. Clausewitz » :بأنّها "استخدام الإشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب".⁽¹⁾

ويقدم البروفيسور "دلبرك" « Delberk » تعريفا آخر للإستراتيجية بأنها: "علم استخدام المصادر العسكرية لتحقيق أهداف الحرب".⁽²⁾

عرّفها كذلك "الأرشيديوق شارل" « Archiduc Charles » "في كتابه الموسوم: « Principes de la stratégie » الصادر في 1818 بأن: "الإستراتيجية هي علم الحرب، ووضع الخطط العسكرية وكسبها، هي عملية إرباك المؤسسات العسكرية للعدو، هي بشكل مختصر علم الجنرلات و القادة".⁽³⁾

أما فيما يخصّ الفكر العسكري السوفيّاتي ،فقد قدم تعريفا للإستراتيجية على لسان المارشال "سلوكوفسكي" « Solokovski » في كتابه الموسوم: "الإستراتيجية العسكرية السوفيّاتية" بأنها: "مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح

(*)-كارل فون كلاوزفيتز (1780-1831) جنرال بروسي ومفكر عسكري ،له عدة مؤلفات عسكرية مشهورة أهمها كتاب "في الحرب" الذي يشرح فيه عقيدته الحربية التي يؤكد من خلالها على ضرورة استخدام الإستراتيجية المباشرة أي الإعتماد على الحل العسكري لتحقيق الهدف المتوخى من الحرب.

(1)-,Carl Von, Clausewitz, **On War** , translated from German by J .J Graham(London :Cox and Wyman Ltd,1968),p.241.

(2)-دينا محمد جبر ابتسام حاتم علوان،الإستراتيجية بين :الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولي،

دفاعاً عن مصالح طبقة محددة. فهي تشمل أساليب تعريف الحرب، ووجهات نظر العدو المحتملة، وأوضاع الحرب المقبلة، وطرائق الإعداد لها وتسيير دفتها وفروع القوات المسلحة وأسس استخدامها، بالإضافة إلى أسس الحرب المادية و التقنية⁽¹⁾. ويظهر جلياً من خلال هذا التعريف أثر الفكر الماركسي على التعريف السوفياتي للإستراتيجية في جانبها العسكري، فهو بذلك يؤسس لأرضية علمية وأكاديمية في تناول الشؤون الإستراتيجية والعسكرية كونه أدرج معطى المعارف النظرية التي تساهم في إثراء الأكاديميات العسكرية. كما قدم الفكر الصيني الذي أسهم منذ عهد "سون تزو" في تطور الفكر الإستراتيجي تعريفاً آخر للقائد "ماو تسي تونغ" « Mao Tse Tong »، فالإستراتيجية حسبه هي: "دراسة القوانين الموجهة للحرب والتي تتحكم في الوضع الكلي لها".⁽²⁾

من خلال ما تقدم من تعريفات فإننا نستنتج من خلالها أنها تعريفات:

- يغلب عليها الطابع العسكري كما أنها تُضيّق من نطاق الإستراتيجية وتحصره في مجال العمليات العسكرية و الحربية، ومن ثم فهي تنظر إلى الحرب كأسلوب وحيد لتحقيق جملة الأهداف الوطنية الخاصة بالدولة.
- تجعل من تعبير الإستراتيجية تعبيراً دالاً على الإستراتيجية العسكرية، أي استخدام القوات المسلحة لتحقيق الأهداف الوطنية.
- وجود جدال كبير ما بين اعتبار الإستراتيجية فناً أو علماً.

(1) - لمى مضر جريء الأمانة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص. 45.

(2) - المكان نفسه.

• ربط الإستراتيجية بالجانب العسكري له ما يبرره ،خصوصا عند رواد الفكر الإستراتيجي في القرنين 18 و 19 ،كونه يعبر عن واقع حال الدول الأوروبية التي كانت تعيش حروبا طاحنة لتحقيق أهدافها السياسية خصوصا أنّ التغيرات والتحولات الجيوسياسية الناتجة عن هذه الحروب ستُربط مباشرة بمصير ووجود الدول.

• اعتبار أن الهدف السياسي هو الهدف الإستراتيجي للحرب أمر مبالغ فيه وذلك أنه في حالات معينة تحقيق الهدف العسكري قد لا يوصل الدولة إلى تحقيق الهدف السياسي الإستراتيجي.

وعلى أساس الإنتقادات سألقة الذكر حاول المعاصرون من مفكري الشؤون الإستراتيجية تجاوز القصور الذي وُجد في التعريفات السابقة ،كونها حصرت الجوانب المتعددة لمفهوم الإستراتيجية في جانب واحد فقط ألا وهو الجانب العسكري، الأمر الذي أدى إلى اقتراب الإستراتيجية المعاصرة بالسياسة بشكل أوثق، ولم تعد بذلك هذه الأخيرة تعرّف بمفاهيم حربية وعسكرية فقط.

ب-التعريفات الموسّعة لمفهوم الإستراتيجية:

عرّف "ليدل هارت"(*) « Liddel Hart » الإستراتيجية في كتابه الموسوم

ب"الإستراتيجية وتاريخها في العالم" بكونها:

(*)-هو بازل ه. ليدل هارت : بريطاني متخصص في الشؤون العسكرية ،خدم في الجيش البريطاني له حوالي واحد وثلاثين كتابا عسكريا ،تناولت جميع النواحي العسكرية من مستوى التكتيكات الصغرى حتى الحرب النووية ،أفكاره التي

"فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة".⁽¹⁾

وقد صُنّف هذا التعريف في خانة التعريفات المُدرّكة للمعنى الأشمل للإستراتيجية، كونه لم يربط بين الهدف السياسي والحرب بصفة خاصة، فالنصر في ميدان المعركة لا يعني بالضرورة تحقيق الهدف السياسي، حيث تحدّث في مقام آخر عن "الإستراتيجية الكبرى" « La grande stratégie » والتي تتمثل وظيفتها في تقييم وتطوير المصادر الإقتصادية والديموغرافية لأمة ما بهدف دعم القوات، كما اقترح "الأميرال كاستكس" في سنة 1937 مفهوم الإستراتيجية العامة «La stratégie générale» والتي تعني: "فن قيادة مجموع القوى سواء في أوقات الحرب أو السلم وكذا وسائل كفاح أمة ما، وهذه الإستراتيجية تشمل وتتسق ما بين الإستراتيجيات الفرعية وفي مختلف المجالات: السياسية، البرية، الجوية، البحرية، الإقتصادية، الإستعمارية... إلخ".⁽²⁾

لذلك يمكن اعتبار تعريف "ليدل هارت" بأنّه البداية الأولى للإقرار بعدم وجود الإستراتيجية العسكرية فقط كوسيلة وحيدة للوصول إلى الهدف المرسوم من قبل صناع القرار، بل إلى جانبها تُوجد أيضا الإستراتيجية السياسية خصوصا أن وظائف الدولة قد تطورت منذ نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، فلم يعد الأمن الوطني مرتبطا بتحقيق الأمن العسكري و فقط، إنما أصبح مرتبطا بعدد الوظائف والمسؤوليات كت تحقيق التنمية

ظهرت في كتبه ساهمت في إثراء الفكر الإستراتيجي ومن أشهرها: نظرة جديدة إلى الحرب، الإستراتيجية وتاريخها في العالم كما له عديد النظريات التي أثرت علم الحرب ومنها نذكر: نظرية الإقترب غير المباشر، نظرية الطاقة العسكرية المحدودة.

(1) -ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة: أكرم ديرى والهيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية، 1978)، ص. 276.

(2) -Coutau – Bégarie, **op.cit**, p. 73.

الإقتصادية والإجتماعية، وتدعيم العمل الدبلوماسي، و بالتالي لم تعد الدولة ترسم استراتيجياتها وفق معطيات الميدان العسكري بما تقتضيه ضرورات الحرب، بل أصبحت تُرسم وفق متطلبات الواقع العملي، لتصبح بذلك الإستراتيجية شاملة لكل هذه المتغيرات.

كما عرفها أيضا الفرنسي "أندريه بوفر" (*) « André Beaufre » : "بأنها فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة".⁽¹⁾ ويقول في معرض كتابه : "مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية"، أنه يعتقد بأنّ روح الإستراتيجية كامنة كما قال "المارشال فرديناند فوش" (**) « F.Foch » في اللعبة المجردة الناجمة عن تعارض إرادتين ،إنّها الفن الذي يسمح بعيدا عن كل تقنية بالسيطرة على معضلات كل صراع، حتّى يُسمح باستخدام التقنية بأقصى فاعلية ممكنة ،إنها إذن فن حوار القوى أو بالأحرى فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها.⁽²⁾ وحسب المتخصصان في الشؤون العسكرية العقيد الركن أكرم ديرى والمقدم هيثم الأيوبي أنّ هذا التعريف مجرد ولكنّه أقرب التعاريف إلى روح عصر الحرب الباردة وطبيعتها.⁽³⁾

أمّا الإقتصادي "توماس شيلينغ" « Thomas Shelling » فقد عرف الإستراتيجية في كتابه "استراتيجية الصراع" « Strategy of conflict » الذي صدر في سنة 1960

(*) -أندريه بوفر : هو جنرال فرنسي ومفكر استراتيجي ربط بين الإستراتيجية القومية الشاملة والإقتراب غير المباشر ،وله مؤلفات مهمة مثل :مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية.

(1) -أكرم ديرى، الهيثم الأيوبي، نحو استراتيجية عربية جديدة ،(دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر)، ص. 27.

(2) -أندريه بوفر، مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية، (الترجمة:أكرم ديرى، الهيثم الأيوبي)، (بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية)، ص. 29.

(3) -ديرى، الأيوبي، (نحو استراتيجية ...)، مرجع سابق، ص. 27.

بأنها: "ليست معنية بالتطبيق الكفاء للقوة وإنما تتعلق بإستغلال عناصر القوة المحتملة، بهدف تحجيم إمكانات الخصم في صراع القوة، والتأثير في سلوكه." (1)

عناصر القوة التي ذكرت في تعريف شيلينغ سماها "كارل دويتش" Karl « Deutsh في كتابه "تحليل العلاقات الدولية" بقاعدة القوة: "التي يقصد بها مجموع موارد القوة عند شعب معين والتي من خلالها يمكن تحويل القوة إلى واقع أي التأثير والسيطرة بدرجة أكبر أو أصغر". (2) وعليه فإن الإستراتيجية عند شيلينغ تنطلق من افتراضات تقول أن سلوك أطراف الصراع سلوكيات عقلانية مدفوعة بمنطق المصالح والحسابات الواعية للفوائد، التي تستلزم استخدام متغيرات القوة التي نملك السيطرة عليها للتأثير على المشتركين في الصراع ككل. (3) خصوصا إذا سلمنا بأن بيئة المجتمع الدولي بيئة صراعية تنافسية ومساومية بإمتياز سواء في أوقات الحرب أو السلم.

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن:

- تجارب الحروب العالمية الأولى والثانية وسياسات الحرب الباردة وكفاح شعوب المستعمرات من أجل الحرية، يمكن أن تُعد كعوامل قادت إلى أن تكون الإستراتيجية الراهنة ذات صلة أوثق بالسياسة، أي أن الإستراتيجية لا تقتصر على الحرب

(1) -توماس شيلينغ، إستراتيجية الصراع، ترجمة: نزهت طيب وأكرم حمدان، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. 13.

(2) -كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة: محمود نافع، (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، 1982)، ص. 38.

(3) - شيلينغ، مرجع سابق، ص. 12.

والوسائل العسكرية فقط.⁽¹⁾ كما يمكن أن يتم تحقيق الهدف السياسي بالطرق غير العسكرية أي باستعمال قدرات الدولة الأخرى.⁽²⁾

• إن مفهوم القوة الذي يرد بصفة متكررة في تعريف الإستراتيجية الشاملة أو الكبرى يقصد به القوة التي تشمل عديد الوسائل لتحقيق الأهداف القومية: السياسية الدبلوماسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والإعلامية الدعائية أي القوة بمعنى القدرة والتأثير لتحقيق السيطرة المنشودة في البيئة الدولية التنافسية.

• ضرورة توفر القدرة والمهارة في الفعل الإستراتيجي أي القدرة على توظيف عناصر القوة كوسائل متاحة لإنجاز الأهداف المرسومة، والقدرة كذلك على التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية في ظل محددات الموارد الموجودة، وهنا يكمن البعد الفني في الإستراتيجية.

• إنّ البيئة الدولية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت بيئة اعتماد متبادل ومتشابك على حد قول كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهان Nye et Keohane⁽³⁾ وبالتالي فإنّ الصراع من قبيل الصراعات الصفيرية أي رابح-خاسر لم تعد موجودة على نطاق واسع، إنّما طغت على المسرح الدولي الصراعات غير الصفيرية في ظل وجود مصالح مشتركة بين الوحدات السياسية خصوصا في زمن العولمة .

(1)-الأمانة، (الإستراتيجية ...)، مرجع سابق، ص. 48.

(2)-الموسوعة العسكرية، الهيئ الأيوبي وآخرون، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول ط. 2)، ص. 66.

(3)-كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 49.

تجدر الإشارة إلى أنّ حلقة الوصل بين الهدف أو الأهداف القومية للدولة والوسيلة المؤدية لها المستندة أساسا إلى الموارد المتاحة هو التخطيط الإستراتيجي الذي يُعنى بتحديد برنامج النشاطات وتحديد الوسائل التي ستساعد على تنفيذ الأهداف بطرق عديدة وببدائل مدروسة.⁽¹⁾

وعليه فإنّ وضع استراتيجية شاملة يستدعي:⁽²⁾

-أن تُعرّف المصالح الأمنية الحيوية(الأمن الواسع لمدرسة كوبنهاغن).

-تحديد أهم التهديدات المجابهة لتلك المصالح الأمنية الحيوية.

-وأخيرا اتخاذ القرار الذي من خلاله سيتم استعمال موارد الأمة بطريقة أفضل للوصول إلى الأهداف الموضوعة.

مما سبق يمكن القول أن الإستراتيجية وفق التصور الشامل لها والذي يمكن اعتباره تعريفا إجرائيا: تعتبر علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة:السياسية ،الإقتصادية، الإجتماعية، العسكرية وغيرها في إطار التخطيط والرؤية المستقبلية للأهداف التي تخدم التوجهات السياسية المعتمدة،وهي تتضمن بالضرورة ترجيح تصور على تصور وبديل على بديل آخر ،تحقيقا لأهداف السياسة العليا في أوقات السلم والحرب وذلك لخلق التأثيرات المرغوب فيها حماية للمصالح القومية وتعزيزا للمكانة الدولية لدولة ما على بقية الوحدات

(1) -فهمي ، مرجع سابق ،ص 24.

(2)-Tanguy Struye, **Les Etats-Unis face aux puissances émergentes :quelles stratégies à disposition protagonistes?**

http://www.uclouvain.be/cps/ucl/doc/pols/documents/NA6-Ts_ALL.pdf consulté le:17-11-2014.

السياسية المشكلة للنظام الدولي. وعليه فإنّ التعريف الشامل للإستراتيجية هو ما سيتمّ تبنيه في دراستنا بمختلف فصولها ومباحثها. أين سنتعرف على كيفية إدارة روسيا الاتحادية لبرنامج مصالحها الوطنية على المدى الطويل، وذلك بتعبئة جميع عناصر القوة (المادية والمعنوية) التي تمتلكها هذه الدولة بالشكل الذي يُمكن من تسيير مختلف التفاعلات الصراعية التنافسية والتعاونية على مستوى المسرح الدولي بما يخدم الأمن القومي الروسي.

2- الخصائص العامة للإستراتيجية.

إنّ وظيفة الدولة وفق التصورات الجيوسياسية تعني الدور الحقيقي الذي تقوم به الدولة والذي يعكس مكانتها ووزنها السياسيين، بما يتناسب مع حجمها وامكانياتها⁽¹⁾. ما يقتضي وضع استراتيجية فعالة يُركز فيها عادة على وضع مجموعة من الأهداف وفق الفرص المتاحة لتحقيق تلك الأهداف، بإيجاد الحلول المنطقية والعملية من خلال تعبئة مختلف الوسائل المحققة لها، إذ تتعلق القرارات الإستراتيجية خلافا لقرارات عديدة تتخذها الدولة في مستويات دنيا بمستقبل الدولة ومكانتها .

لذلك فإنّ وضع استراتيجية للتحرك يعد أمرا حيويا لتحقيق الأهداف ما يستوجب توفر العديد من الشروط عند رسم هذه الأخيرة ومنها نذكر: ⁽²⁾

▪ وضع استراتيجية واضحة: متكيفة مع الطبيعة الإحتمالية وغير اليقينية

للمستقبل، الأمر الذي يتطلب الحذر لأن المخاطر قد تكون مكلفة، كون القرارات

المتخذة لمواجهة المستقبل تُبنى أساسا على معلومات غير كاملة عن البيئة

(1)-محمد حجازي محمد، الجغرافيا السياسية، (مصر، 1997)، ص. 143.

(2)- فهمي، مرجع سابق، ص ص. 29-30.

وتفاعلاتها، ما يستوجب القيام بجهود كبيرة من البحث والدراسة والتقييم وكذا التدقيق في تلك المعلومات الخاصة بقوة الخصم أو الخصوم على مستوى المسرح الدولي وامتلاك ما يسمى بفن التصرف أثناء وضع وتنفيذ الإستراتيجية التي تكون انعكاسا لفلسفة النظام السياسي الحاكم ورؤيته المستقبلية للتطور⁽¹⁾.

■ **وضوح الأهداف واقعيها وتكاملها:** لما كانت الإستراتيجية هي عملية اختيار أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف الوطنية، فإنّ هذه الأخيرة يُفترض أن تكون واضحة وسليمة، كما يجب أن تتسم بالإتساق وعدم التناقض في إطار الإستراتيجية الواحدة، أو بين الإستراتيجية الشاملة والإستراتيجيات المتفرعة عنها والمتعلقة أساسا بقطاعات الدولة المختلفة، كما يجب أن تكون الأهداف واقعية أي حقيقية ومتكافئة مع القدرات والموارد والإمكانات الوطنية المادية والمعنوية وكذا وجوب أن تكون الإستراتيجية الموضوعية مدركة لوضع النظام الدولي ككل واستراتيجية الفاعلين الدوليين الآخرين وتكتيكاتهم المتبعة⁽²⁾.

و يُعد هذا الشرط مهما للأسباب التالية:

❖ مواجهة ظروف التغير وعدم اليقين .

❖ تسهيل عملية الرقابة على الأداء وتقييمه للنظر في مدى فاعلية

استخدام قاعدة القوة لتحقيق النفوذ الفعلي والسيطرة على إرادات

وسلوك الخصوم أي تحقيق الأهداف المرسومة.

(1) -حسام الدين، جاد الرب، الجغرافيا السياسية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008)، ص. 55.

(2) -منير شفيق، علم الحرب، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972)، ص. 75.

❖ إنَّ اتساق و وضوح الأهداف يساعد على التركيز على هذه الأخيرة

أكثر و ايجاد الوسائل المناسبة لتحقيقها وتوظيفها أحسن توظيف.

▪ **العقلانية والتخصص:** أي تلك الدراسة العلمية للواقع وللبدائل المختلفة

والإختيار العلمي بين هذه البدائل ،وتتضمن هذه العملية معرفة الأهداف

ودراسة الأساليب البديلة لإنجازها،وتحديد الكلفة النسبية لكل من هذه

الأساليب المثلى للوصول إلى الأهداف المرسومة.

▪ **الإستمرارية:** الإستراتيجية تتصف بخاصية أخرى تتمثل في الدوام

والإستمرار،فطالما أنَّ الأهداف التي تسعى إليها الدولة لا نهاية لها فهي

ومستمرة بإستمرار وجودها فإنَّ عملية التخطيط الإستراتيجي تتصف هي

الأخرى بالإستمرارية.

▪ **المرونة:**بمعنى أن تتضمن الإستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة

المواقف غير المحتملة أو غير المتوقعة ،أي عدم تحول الإستراتيجية إلى

قوالب جاهزة تكبح وتحد من قابلية الحركة والمرونة ودرجة المناورة العالية

التي يجب أن تتوفر عليها وتتمتع بها الدولة الحديثة.

3- دور عوامل القوة المادية والمعنوية في استراتيجية الدولة.

لقد رأينا فيما سبق أن وضع استراتيجية يتطلب توفر عدة شروط ،ولكن الإستراتيجية

أيضا ترتبط بعوامل القوة المادية والمعنوية ،التي تلعب دورا كبيرا في قوة الدولة أو ضعفها

على المستوى الدولي،وبالتالي فإنَّ رسم استراتيجية معينة وفي ظروف معينة أيضا يرتبط

ارتباطا مباشرا بهذه العوامل .

ولكن قبل الخوض في إبراز أهم العوامل المادية والمعنوية ودورها في قوة أو ضعف الدولة ومن ثم كيفية مساهمة هذه الأخيرة في رسم استراتيجية أي دولة كانت ،يستدعي المقام تحديد مفهوم القوة الذي يعدّ مفهوما مركزيا وخلافيا في أدبيات العلاقات الدولية.

أ- مفهوم القوة:

عرّف الأكاديمي الأمريكي "كارل دويتش" القوة بأنها القدرة على الإنتصار في الصراع⁽¹⁾ أو هي قدرة دولة ما على السيطرة والتأثير في دول أخرى أو نتائج أحداث معينة، أي تأثير دولة (أ) على سلوك دولة (ب) لجعلها تعمل وفق مصالحها أي تحقق أهدافها المعنية، ولتحقيق جملة هذه الأهداف فإن الدولة (أ) يمكنها استعمال مختلف وسائل التأثير ابتداء من الإقناع مروراً بمنح مكافآت ووصولاً إلى التهديد واستعمال القوة.⁽²⁾ وهي كذلك حسب الكاتب "تيموثي دن" « Timothy Dunne » : "القدرة على التحكم في النتائج، ومثال ذلك قدرة الدولة (أ) على جعل الدولة (ب) تتصرف بطريقة تحقق أقصى قدر من المصالح للدولة (أ)."⁽³⁾

إذن فمضامين القوة تتراوح ما بين: فرض الإرادة بالإكراه أو القسر ،وكذا إحداث التأثير النفسي على الآخر لدفعه نحو القيام بعمل معين لا يقوم به من تلقاء نفسه ،وسواء فهمت القوة بمعنى الإكراه المادي (القوة العسكرية)أو بمعنى التأثير النفسي(القوة السياسية) فإن

(1) -كارل، دويتش ،مرجع سابق ، ص. 31.

(2) -مارتن غريفيثس تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 256.

(3) -جون بيليس ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 259.

أغلب التعريفات المقدمة لهذا المفهوم الذي اهتم به العلماء منذ عهد الإغريقي "توسيديد" تتقاطع جلها في نقطة أساسية مفادها: مدى قدرة الدولة على ترتيب أوضاع سياسية ملائمة خارج حدودها الأمر الذي يساعدها على انجاز أهداف استراتيجيتها بأقل خسارة ممكنة.

فكرة الدولة إذن على مستوى النسق الدولي هي: "استعمال عناصر القوة الوطنية أو الإمكانات الوطنية المحتملة من أجل تحقيق مصلحة الدولة".⁽¹⁾

ب- من القوة العسكرية إلى القوة متعددة الأبعاد

فيما يخص ماهية قوة الدولة فقد كانت القوة العسكرية من حيث العدد والكفاءة وتعبئة القوات ونوع التسليح هي العامل الحاسم الذي كان يؤثر في مصير الدولة عبر التاريخ، إلا أن التطورات الإقتصادية والسياسية الدولية التي تنعكس على الساحة السياسية، تؤثر بشكل كبير على بناء القوة الداخلية والخارجية للدول، فلم تعد بذلك عناصر القوة المعبر عنها بمصطلحات مجردة هي الموجودة فحسب بل برزت إلى جانبها مفاهيم من قبيل الجيوسياسي الجيوثقافي، الجيواقتصادي، الجيواستراتيجي في تحديد معنى قوة الدول، لذا لم تعد تلك العناصر مجردة ومستقلة عن بعضها البعض، بل يجب النظر إليها مع وظائفها كعناصر دينامية يؤثر بعضها في بعض.⁽²⁾

فقد اختلفت دراسات العلاقات الدولية في التعرض إلى عناصر القوة إذ بالعودة إلى اسهامات عديد المفكرين الذين حاولوا إعطاء معادلة للقوة فإن أغلبها يركّز على عامل مادي

(1)- الأمانة، (الإستراتيجية...)، مرجع سابق، ص. 70.

(2)- أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي - موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية -، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص. 35.

واحد أو عدة عوامل مادية والتي لها أبعاد كمية ك: القدرة العسكرية، القدرة الإقتصادية، القدرة الحيوية (الأرض أو الإقليم أو المساحة الكلية وعدد السكان في الدولة)، والقدرة السياسية، إلا أن ما يعاب على بعض من هذه الدراسات هو اعتبارها أن القوة مطلقة ودائمة، فضلاً عن تجاهل القوة الكامنة أو المعنوية غير المنظورة، وتشتمل هذه العوامل المعنوية على ثلاثة أبعاد مهمة حسب دراسة "جمال زهران" المعنونة ب: "منهج قياس قوة الدول ... وهي: الإرادة القومية أو السياسية، الأهداف الإستراتيجية، والقدرة الدبلوماسية.⁽¹⁾

كما تطرقت دراسات أخرى إلى متغير آخر عند دراسة القوة ألا وهو ضرورة التفرقة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على استخدامها لتحقيق أهداف معينة، أي القدرة على ممارسة التأثير Influence.⁽²⁾ ومن بين هذه الدراسات دراسة المفكر العربي "ملحم قريان" الذي يرى أن:

"القوة تدل على تلك الوسائل المادية والمعنوية المتاحة للدولة، أما القدرة فتدل على توظيف مجموع القوى من حيث إمكانية وضعها موضع الفعل أو قيد الإستعمال في ظروف معينة".⁽³⁾

نستنتج أن مفهوم القوة في العلاقات الدولية قد تحول من مجرد مؤشرات لحساب قاعدة القوة التي تحوز عليها الدولة في ميادين مختلفة لتصبح معادلة متشابكة تجمع بين ثلاثة

(1)-جمال زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطوّر الصراع العربي -الإسرائيلي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.23.

(2)-سعاد محمود أبو ليلة، "القوى المتوسطة: دور الدول المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة"، السياسة الدولية، العدد 189، المجلد 47، يوليو 2012، ص. 13.

(3)-ملحم قريان، قضايا الفكر السياسي: القوة، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1983)، ص. 119.

متغيرات هي: القوة، القدرة والتأثير، أي قدرة الدولة على تحويل عوامل القوة التي تمتلكها إلى قدرة وتأثير على الفاعلين الآخرين في العلاقات الدولية.

وبالتالي فإن امتلاك عناصر القوة والقدرة على الفعل لهما تأثير كبير على كيفية اختيار صانع القرار لوسائل حركته اللاحقة أي التكتيكات المتضمنة في استراتيجية الدولة الشاملة وفي هذا الصدد يستوجب المقام أن نذكر بأن نوعية الدور الذي تتطلع الدولة إلى انجازه داخل إطار النظام الإقليمي أو النظام الدولي ككل تتحدّد عادة على ضوء نوعية إمكانياتها أي امتلاك عناصر القوة وكيفية استغلالها وتحويلها إلى تأثير على دول أخرى لجعلها تعمل وفق مصالحها الوطنية.

وفي سياق الحديث عن القوة دائما فإنّ السياسي التركي "أحمد داود أوغلو" (*) كتب كتابا مهماً تحت عنوان: "العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، أين تعرض من خلاله إلى ما أسماه بمعادلة القوة التي تتضمن عناصر ثابتة وعناصر متغيرة، فالأولى تتمثل في العناصر التالية: التاريخ، الجغرافيا، عدد السكان، والثقافة، أمّا الثانية فتتمثل في: القدرة الإقتصادية، القدرة التكنولوجية، والقدرة العسكرية. وتتمثل أهمية هذا الكتاب كونه أقام

(*) - هو مهندس السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم في دولة تركيا، ولد في عام 1959 حاصل على الدكتوراه من قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة البوسفور، عُيّن مستشاراً لرئاسة مجلس الوزراء بعد تسلّم حزب العدالة والتنمية الحكومة في 2002، ثمّ تسلّم حقيبة وزارة الخارجية في عام 2009، ومن ثمّ عُيّن رئيساً للوزراء في ظلّ رئاسة "طيب رجب أردوغان" لتركيا، وللمؤلّف أعمال علمية عديدة منها:

-Alternative Paradigms, Lanham :University Press of America 1994.

-Civilizational Transformation and the Muslim World, k.L :Quill 1994.

علاقة علمية ما بين هذه العناصر المذكورة أنفا ومتغيرات أخرى من قبيل: الإرادة السياسية،
الذهنية الإستراتيجية وكذا التخطيط الإستراتيجي.⁽¹⁾

فإذا تناولنا العناصر المتواجدة ضمن صيغة المعطيات الثابتة، نجد أنها عبارة عن
العناصر التي لا يمكن لإرادة الدولة أن تغيرها على المدى المتوسط والبعيد ضمن المقاييس
الموجودة، لكنه وبطبيعة الحال لا يعني هذا أن ثقل هذه العناصر ثابت لا يتغير في معادلة
القوة، بل إن الوضع الدولي المتغير يفتح المجال أمام تغير الثقل النوعي للعناصر الثابتة
المذكورة أنفا والموجودة ضمن توازنات القوى لأي دولة كانت. أما العناصر المتغيرة فهي تلك
العناصر التي يمكن تفعيلها على المدى القريب والمتوسط، وهي العوامل التي تعكس مدى
قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها، وتعتبر كل من الموارد الإقتصادية للدولة وبنيتها
التحتية التكنولوجية، والتراكم العسكري لديها كعناصر متغيرة يمكن أن يؤدي استخدامها بشكل
منسق إلى بناء إستراتيجية فعالة-مع تركيز من صاحب الكتاب على السياسة الخارجية
كعنصر من الإستراتيجية الشاملة-الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد ثقل الدولة في توازنات القوى
العالمية وبالمقابل فإن الدول التي لا تستطيع إعادة بناء تلك العناصر بشكل منظم لصياغة
استراتيجية ناجحة فإنها تصاب بضعف في قوتها المؤثرة على العلاقات الدولية.⁽²⁾

وإذا احتفظنا دائما بالعنصر الإقتصادي ودوره في الإستراتيجية الشاملة للدولة فإن ما
نلاحظه على المستوى الدولي هو ازدياد الصراعات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة على
المستوى الجيوسياسي والجيواقتصادي، أين أصبحت الخيارات الإقتصادية والسياسية الموجهة

(1)-أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 35.

(2)-المرجع نفسه، ص ص. 35-43.

الأساسي للعلاقات الإقتصادية للدولة ،كما أضحت عنصرا فعالا وهاما من عناصر استراتيجيتها، وهذا هو حال القوى الكبرى التي تعد طرفا في المنافسة الإقتصادية والسياسية على المستوى الدولي. فقد شهدت القدرة الإقتصادية في مقاييس القوى الوطنية تغيرا كبيرا مهما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إذ أدت الطفرة في تكنولوجيا الإتصالات وسرعة العلاقات الدولية المتبادلة، إلى ازدياد أهمية التمثيل الخارجي في الإستراتيجية الوطنية للدولة ويمكن لنتائج العلاقات الموجودة بين الشركات الدولية أن تحقق أثرا أكبر من تلك النتائج التي يمكن أن تُحقق من الشركات المحلية وفي هذا الإطار تأتي مجالات الإنتاج التكنولوجي والعلمي في مقدمة العناصر المتغيرة لمقاييس قوة الدولة.

وفي إطار آخر يتحدث "أوغلو" عن دور الهوية والمرجعية لأي بلد كأهم عنصر رابط ما بين المعطيات الثابتة وتلك المتغيرة التي تحكم معادلة القوة والمؤثرة بدورها في الإستراتيجية الشاملة لأي دولة كانت، وهي هوية العنصر البشري (السكان) الذي يرتبط به الوضع النموذجي للدولة ومستوى تطورها الإقتصادي، والبنية التحتية للصناعة الدفاعية فيها، وكذا مدى استغلالها لمواردها الثابتة بطريقة مؤثرة.⁽¹⁾

فالعنصر البشري الذي يتواجد في مكان ما (الجغرافيا) وداخل بعد زمني معين (التاريخ)، ويمتلك بناءا ثقافيا لبناته العناصر النفسية، القيمية، الإجتماعية، السياسية والإقتصادية، والمنبثقة عن هويته وإحساسه بجذوره ومرجعيته، يُعد المحرك الأساسي لمعطيات القوة المتغيرة وبالتالي فإن المجتمعات التي تمتلك هوية قوية وحسا مرجعيا ناجمين عن فهم مشترك لعاملي الزمان والمكان كما تمتلك ثقافة تستطيع من خلالها تحريك العناصر

(1)-المرجع نفسه، ص ص. 42-43.

النفسية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية، يمكنها أن تحقق انفتاحات إستراتيجية متجددة باستمرار، وبالمقابل فإن المجتمعات التي تمر بحالة من أزمة الهوية، والتي تجعل من هذه الأزمة مشكلة ثقافية تقع فيما يسمى بالإغلاق الإستراتيجي أي أن الدول التي تعيش أزمة هوية تفتقد لذلك المحرك الدافع نحو تحديد أهم الأهداف الإستراتيجية للأمة، فتتغلق على نفسها دون وجود أي محاولة للخروج من المشاكل الداخلية التي تعاني منها. (1)

وبالتالي فإن مساهمة السكان في وضع الإستراتيجية الشاملة للدولة مساهمة كبيرة، وتتمثل هذه الأخيرة في ايجاد ما أُصطلح عليه حسب دراسة أوغلو دائما بالذهنية الإستراتيجية التي هي نتاج لوعي مشترك بالتراكم التاريخي الذي يحوي بداخله كل قيم المجتمع المختلفة، كما أنها نتاج لنمط الرؤية التي تحدد وضع هذا المجتمع بالنسبة للعالم ككل. (2)

ومما سبق نستنتج أن الاختلاف في الذهنيات الإستراتيجية، أي الاختلاف في وجهات النظر الإستراتيجية للمجتمعات، هو نتاج لاختلاف عالم التصورات الذي يستند إلى البعدين المكاني والزمني أي المعطيات الجغرافية مع الآثار الزمنية المستندة إلى الوعي بالتاريخ. فالوعي ببعدي الزمان والمكان هو ما يحفز المجتمعات على بناء تصورات ووضع استراتيجيات للمستقبل بما يخدم الهوية الوطنية والمصالح القومية.

وفي المحصلة فإن التصورات المكانية للمجتمعات بمحورها الجغرافي و انطباعاتها الزمنية التي تتخذ تجاربها التاريخية محورا لها تشكل البنية التحتية للذهنية التي تؤثر على

(1)- المرجع نفسه، ص. 55-57.

(2)- المرجع نفسه، ص. 49.

توجهاتها واستراتيجيتها الكلية بصفة عامة. وبالتالي فإن إعادة بناء الهوية بوعي المكان والزمان في اطار التراكم التاريخي والحقائق الراهنة تعتبر أحد الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل الظهور على مسرح التاريخ أي فرض الثقل في مقاييس القوى الدولية.⁽¹⁾

وترتبط الذهنية الإستراتيجية بالنخب السياسية التي تبتغي التأثير على الوضع الدولي وتمتلك تصورات واضحة عن اللعبة السياسية الدولية التي يودّون أن يكونوا لاعبين محوريين فيها بمعطى التخطيط الإستراتيجي بحيث يتم وضع أهداف تكتيكية لتحريك القوى الثابتة والمتغيرة وكذا الكامنة للمجتمع، وتحديد أهم الوسائل المناسبة لهذه الأهداف في التوقيت الصحيح والمناسب، أما العنصر الذي يطور وينفذ الخطة الإستراتيجية ككل هو الإرادة السياسية التي تعبر عن مشيئة الأمة الساعية للإرتقاء بقدرة الدولة وكذا التنافس أو الإحتفاظ بمركز متقدّم في هرم القوة عبر استثمار عناصر القوة بشكل سليم يخدم الأهداف الإستراتيجية للدولة.⁽²⁾

وبذلك فإن الإرادة تمثل جوهر الفعل الحقيقي فهي تعكس مكن القدرة وتأثيرها ذلك أن الإمكانيات والموارد المتاحة للدولة لا تؤكد قدرتها إلا في ظل إرادة واعية محرك لها أي ضرورة وجود نخبة حاكمة تمتلك عقيدة سياسية وبرامج واضحة تتميز بالمشروعية إضافة إلى امتلاك سلسلة من الأدوات التي تمكّن الدولة بأن تقوم بتنفيذ برامجها طويلة الأمد.

(1)-المرجع نفسه،ص. 51.

(2)-المرجع نفسه،ص. 52.

وعليه فالإرادة السياسية المصحوبة بالتخطيط الإستراتيجي طويل المدى عليه أن يواكب الأحداث الزمنية، كي لا تصبح الإستراتيجية الشاملة أسيرة ردود أفعال مرحلية تسير وفق استراتيجيات اللاعبين الدوليين ولا تأخذ بعين الاعتبار السير الممتد في عمق التاريخ والجغرافيا بل يصبح النظر إلى الأولى على أنها فاتورة تُدفع بالنسبة لبعض الدول ذات الماضي الإمبراطوري أو الاستعماري وليس تراكما ثقافيا، أما الثانية فلا تُعتبر كقوة كامنة وغنى إستراتيجي بل الورقة الرابحة التي يقدمونها لأطراف اللعبة الكبيرة. وعليه فالإرادة السياسية هي موجّهة للمعطيات الثابتة والمتغيرة، إذ يمكن للدولة أن تمتلك قوة تفوق قواها الكامنة عن طريق امتلاكها لتخطيط إستراتيجي منظم وإرادة سياسية قوية، إلى جانب امتلاكها لعناصر القوة الثابتة والمتغيرة.⁽¹⁾

إن التوصل إلى قوة الدولة يتضمن في الوقت نفسه التوصل إلى نقاط ضعفها التي يجب معالجتها بينما تحتاج جوانب القوة إلى استمراريتها. وبين استمرار جوانب القوة ومعالجة نقاط الضعف يمكن أن توضع الخطط والإستراتيجيات المستندة إلى أوثق الدراسات الواقعية بهدف الحصول على مزيد من القوة.⁽²⁾

نستنتج مما ذكر بأن قوة الدولة هي حصيلة تشابك العوامل المادية والمعنوية مع معطى الروح الوطنية.⁽³⁾ التي اعتبرها الجيوبوليتيكي الأمريكي "نيكولاس سبيكمان" معيارا عاشرا في سلمه لتقدير قوة الدول والتي تعتبر روح تلك القوة التي تجسدها القيادة السياسية

(1)-المرجع نفسه، ص.ص 54-55.

(2)-الأمانة، مرجع سابق، ص. 74.

(3)-المرجع نفسه، ص. 84.

الطموحة التي تسعى إلى تعبئة جل الإمكانيات الوطنية على اختلافها في إطار الإستراتيجية الشاملة بهدف الوصول إلى الأهداف الوطنية المنشودة.

وبالتالي فإن الإستراتيجية هي باختصار تلك العلاقة ما بين الهدف والوسيلة وعليه ارتأينا فيما يلي التعرّض إلى طبيعة الإستراتيجية الجديدة ما بعد فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسين" بُغية تفسير أهداف الإستراتيجية الشاملة لدولة روسيا الإتحادية إذ انتقلت هذه الأخيرة من تبني مفهوم الإستراتيجية العسكرية كتقليد موروث يعود إلى الحقبة السوفياتية إلى تبني المفهوم الشامل لها،لننتقل في مقام ثان لمعرفة السمات العامة للإستراتيجية الجديدة المتبعة في عهد "بوتين".

المبحث الثاني: طبيعة الإستراتيجية الروسية الجديدة ما بعد يلتسينية

من أجل التعرف على طبيعة الإستراتيجية الجديدة لدولة روسيا الإتحادية بعد وصول "فلاديمير بوتين" إلى الحكم وجب علينا بحكم الضرورة العلمية والمنهجية العودة إلى فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسين" أي تلك الفترة الحرجة من التاريخ الروسي. بهدف استخلاص أهم تلك الأسباب التي دفعت القيادة الروسية الجديدة إلى ضرورة تبني استراتيجية جديدة للنهوض بالأمة الروسية نحو الدور المرغوب في النسق الدولي.

1-روسيا الإتحادية بين: زوال الإمبراطورية الشيوعية ودخول مرحلة ضبابية الرؤى

الإستراتيجية.

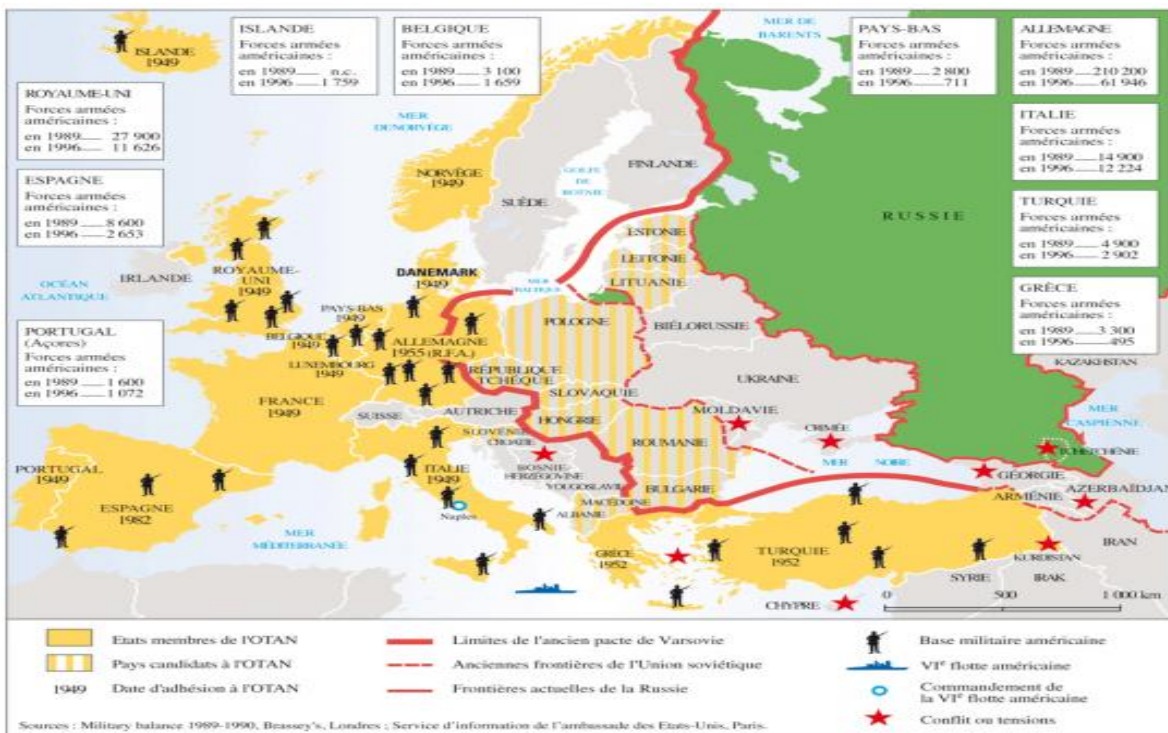
لقد أدت سياسات الإصلاح المتأخرة التي تبناها الرئيس السوفيياتي الأسبق "ميخايل غورباتشوف" أي الغلاسنوست والبريسترويكا^(*) إلى زعزعة الأوضاع الاجتماعية والإقتصادية والسياسية داخل بلاده، وكان نتيجة ذلك انهيار ما عُرف بالإتحاد السوفيياتي. ووفقا للتحليلات السياسية والإقتصادية فإنّ هذا السقوط راجع لعدة أسباب لعل أبرزها وجود شكوك لدى الجمهوريات المشكلة للإتحاد عن كون السلطة المركزية بزعامة الرئيس "غورباتشوف" واقعة تحت التأثير الغربي، الأمر الذي أدى إلى عدم التطبيق الفعلي للبرنامج الإصلاحي، فضلا عن أن ممثلي البيروقراطية السوفياتية والهياكل السلطوية العليا لم يقتنعُ بإصلاح الإتحاد حقيقة، وإنّما أرادوا أن تحتفظ السلطة المركزية بحقوقها وامتيازاتها، ما أدى إلى استقلال الجمهوريات السوفياتية، ولاسيما بعد أن بدا لهم أن القوى الغربية المضادة للإتحاد السوفيياتي تُدعمهم في المطالبة بحل هذا الأخير.⁽¹⁾

وقد تم الإتفاق على إنهاء وجود الإتحاد السوفيياتي كشخصية دولية وكواقع جيوبوليتيكي بموجب إتفاقية آلماتا المنعقدة في 21 ديسمبر 1991 بكازاخستان، حيث زاد عدد الدول المستقلة في العالم بأربعة عشر دولة فضلا عن روسيا الاتحادية وتم الإتفاق كذلك على

(*)- أي سياسة الإنفتاح وإعادة البناء التي تم تبنيها في منتصف الثمانينات من القرن المنصرم بهدف إخراج الإتحاد السوفيياتي من أزmate المختلفة وذلك بإدخال بعض المفاهيم الليبرالية، ففي الغلاسنوست تم الأخذ بالمبادئ التالية : تشجيع مبدأ حرية النقد، تخفيف القيود عن وسائل الإعلام والنشر... إلخ أما في البريسترويكا فقد تم ادراج الأسس الآتية: انتخاب برلمان جديد يُنتخب ثلثا أعضائه على أساس الإختيار الشعبي أي السماح بانتخاب أعضاء غير شيوعيين، وإلغاء "الدور القائد" للحزب.

(1)- لمى مضر جريء الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية (وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003)، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص 12-13.

انشاء كومنولث الدول المستقلة ليضم كل جمهوريات الاتحاد السوفياتي عدا دول البaltic
الثلاث ،لتنظم إليه لاحقا كل من أذربيجان ومولدافيا وأرمينيا وجورجيا.⁽¹⁾



الخريطة رقم (1):توضح في جزء منها حدود الإتحاد السوفياتي سابقا والحدود الحالية لروسيا الاتحادية

www.diploweb.com/IMG/jpg/qi57-russie_strategie.jpg: المصدر

ليصبح بذلك "بوريس يلتسين" رئيساً لدولة روسيا الاتحادية بعد صراع مرير بينه وبين الرئيس السابق "ميخايل غورباتشوف" حول سياساته المتبعة وحول مصير الشيوعية وبقاء

(1)-المرجع نفسه، ص ص. 13-14.

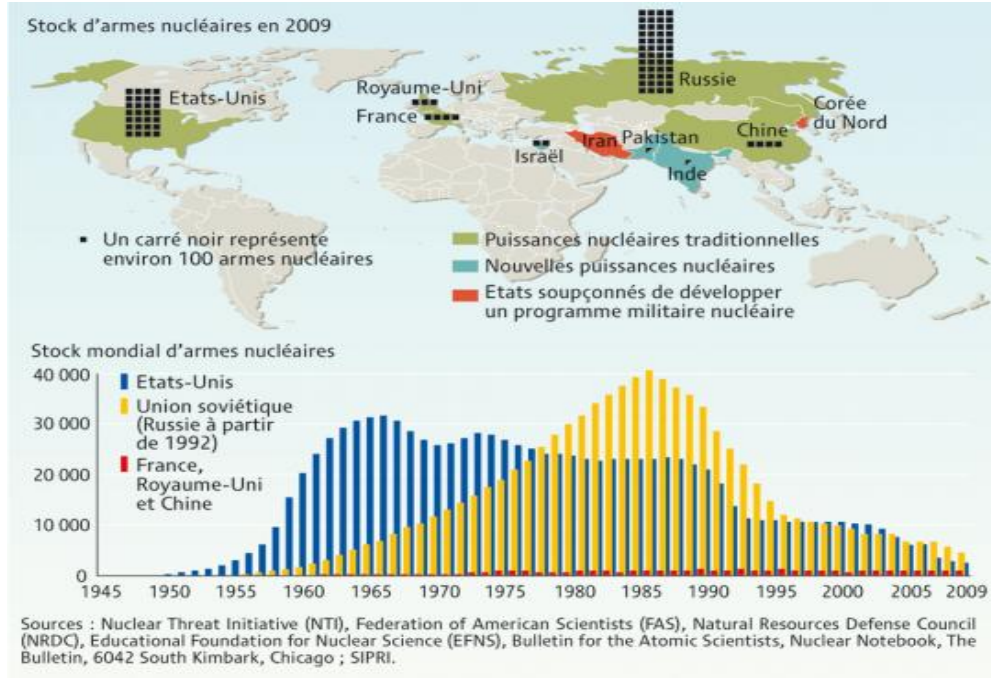
الإتحاد السوفياتي على المستوى الدولي وتصبح بذلك أيضا روسيا الإتحادية الوريث الشرعي لهذا الأخير كونها كبرى الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة وعدد السكان والناج القومي والقوة العسكرية .

ولهذه الأسباب المذكورة اتفق قادة الدول المستقلة على إعطاء روسيا مقعد الإتحاد السوفياتي السابق في مجلس الأمن، أما من الناحية العسكرية فإن 90 بالمائة من الأسلحة الإستراتيجية للإتحاد السوفياتي أصبحت ملكا لروسيا الإتحادية كما أن الرئيس الروسي هو من يتحكم في شفرة إطلاق الأسلحة النووية بشرط ألا تُستعمل هذه الأخيرة إلا بموافقة باقي الدول النووية وهي كازاخستان، بيلاروسيا وأوكرانيا وذلك بعد التشاور مع باقي الجمهوريات كما حصلت على 55 بالمائة من القوى العسكرية الجوية، و58 بالمائة من القوة النووية التكتيكية و55 بالمائة من إجمالي القوى البرية، و85 بالمائة من الإمكانيات العسكرية البحرية.⁽¹⁾

ورغم استئثار روسيا الإتحادية بالحصة الأكبر من التركة السوفياتية أو ما يسمى بعوامل القوة الإستراتيجية إلا أن مكانتها الدولية تراجعت تراجعا رهيبا فعلى سبيل المثال فإن روسيا ما بعد الإتحاد السوفياتي قد تخلت عن أكثر من 20 مليون ممن يتحدثون باللغة الروسية خارج أراضيها.⁽²⁾

(1)-ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، (لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص.163.

(2)-المكان نفسه.



الخريطة رقم(2): توضّح القدرات النووية لأهم القوى في العالم، بما في ذلك روسيا الاتحادية واحتياطياتها من الأسلحة النووية

المرجع: www.monde-diplomatique.fr/cartes/stock_nucleaire

بهذه الأحداث المفصلية في تاريخ العلاقات الدولية يكون العالم عموماً وروسيا الاتحادية خصوصاً أمام ما أسماه « Pierre Milza » بموت الإمبراطورية الشيوعية، موت كان نتيجة للصعوبات الكبيرة في النمو الإقتصادي والسباق غير العقلاني نحو التسلح وكذا الفوضى التي بدأت تستقر على مستوى النظام السياسي والتركيز الشديد للسلطات في يد الرئيس "غورباتشوف"، إضافة إلى زيادة النعرات القومية والإثنية لدى الجمهوريات المكونة للإتحاد في آسيا الوسطى والقوقاز ما أدى إلى تدخل السلطات المركزية مراراً باستعمال القوات المسلحة الأمر الذي يعني عدم تحكمها في زمام تسير أزمات الإتحاد بطريقة عقلانية، ما نتج عنه إعلان دول البلطيق استقلالها لتتبع العديد من الدول الأخرى بما في ذلك

جمهورية روسيا الاتحادية بزعامه "بوريس يلتسين" بسبب صعود التيارات الوطنية المطالبة بإسقاط الإتحاد.⁽¹⁾

ومن وجهة نظر جيوبوليتيكية فإنّ "إيف لكوست" « Yves Lacoste » يرى أنّ الإستثنائية في سقوط الإتحاد السوفياتي تتجلى في أن هذا الانهيار مهدت له العديد من الأحداث التي لم تجر فقط على مستوى هامش الإتحاد بل كانت في مركزه أي في موسكو حيث أن تجاذب الأفكار والتصورات حول مستقبل الإمبراطورية السوفياتية بين مختلف التيارات المتصارعة عجل الإنهيار.⁽²⁾

وفيما يتعلق بوجهة نظر "زيبغنيو بريجنسكي" مستشار الأمن القومي الأمريكي سابقا فإنّه يرى بأن تداعي الدولة الأوسع مساحة في العالم أحدث "ثقبا أسودا" في مركز الأوراسيا، أين بدا كما لو أنّ "منطقة القلب" التي حددها الجيوبوليتيكيون قد انتزعت فجأة من الخريطة العالمية، مما أدّى إلى حدوث اضطراب جيوبوليتيكي هائل، فعلى حين غرة انكمشت حدود هذه الإمبراطورية عبر القارية حاملة الهوية السلافية إلى الموقع الذي كانت فيه في القوقاز وآسيا الوسطى في مطلع القرن التاسع عشر، فقد أحييت خسارة القوقاز المخاوف الإستراتيجية من انبعاث النفوذ التركي، وولدت خسارة آسيا الوسطى إحساسا بالحرمان الذي سيطل مصادر الطاقة والمعادن الهائلة في المنطقة فضلا عن القلق من التحدي الإسلامي

(1)-Pierre Milza, **Les relations internationales de 1973 à nos jours**, (Paris : Hachette Livre, 3^{ème} édition, 2006), p p. 224-226.

(2)-زيبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى (الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية)، ترجمة: أمل الشرقي، (المملكة العربية الأردنية: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص ص. 115-117.

المحتمل. مخاوف بل تهديدات ستظل تلاحق الإدارة الجديدة للكرملين بعد سقوط الإتحاد السوفياتي.⁽¹⁾

إن تفكك الإتحاد السوفياتي بهذه السرعة ترك آثارا عديدة وعلى عدة مستويات داخلية، إقليمية ودولية، ما أدى إلى بروز حاجة حيوية لإعادة صياغة ومراجعة الفكر الإستراتيجي الروسي بما يتلاءم والوضع الجديد للدولة الروسية ويتوافق والمعطيات الدولية والإقليمية، فقد كان من غير الممكن تقادي مرحلة من الإضطراب التاريخي والإستراتيجي في روسيا ما بعد الإمبراطورية الأمر الذي قاد إلى قيام موجة هائلة من النقد الذاتي بسبب بروز جدل واسع حول ما ينبغي أن يكون عليه التعريف الذاتي لروسيا في تلك المرحلة التاريخية، وقد كثرت النقاشات المكثفة على الصعيدين الخاص والعامّ حول قضايا لا تجد من يثيرها في معظم الدول الكبرى مثل : ما هي روسيا؟ أين روسيا؟ وما ضاعف من أزمة الدولة الروسية إيجاد أجوبة واقعية ومقبولة لدى الشعب الروسي الذي سيطر عليه شعور فقدان الهوية والكرامة الدوليتين.⁽²⁾

ومن بين ما تم الأخذ به اسقاط العديد من المحددات التي تحكمت في الفكر الإستراتيجي السوفياتي على مرّ عقود طويلة وأبرزها كان الأيديولوجية، فقد لعبت الأفكار الماركسية واللينينية دورا كبيرا في صياغة بنية الفكر الإستراتيجي للإتحاد السوفياتي وعلى مدى زمني تجاوز سبعين عاما من القرن العشرين لتُحدّد طبيعة التعامل ليس فقط مع دول المعسكر الرأسمالي، وإنما مع بقية دول العالم. ومن هذا المنطلق الأيديولوجي تسلحت دول المعسكر الإشتراكي، كما تسلحت دول المعسكر الرأسمالي، بترسانة ضخمة هائلة من الأسلحة

(1)- فهمي، مرجع سابق، ص. 230.

(2)- المرجع نفسه، ص. 231.

النوعية لضمان الانتصار في أي مواجهة عسكرية وذلك عملاً بأهم ركيزة في الفكر الواقعي الإعتماد على الذات « self help ». وأصبحت بذلك الأيديولوجية مدخلاً أساسياً في تفسير سلوك كلتا الدولتين العظميين.

إن تعظيم دور الأيديولوجية أسهم في تبني استراتيجيات واستراتيجيات مضادة، كما أسهم في تسريع عملية السباق نحو التسلح بشقيه التقليدي والنووي ليصل إلى مستويات لم تعرفها عمليات سباق التسلح من قبل، ولكن عقد التسعينات شهد انقلاباً عميقاً في الإستراتيجية الروسية التي كانت تدور في فلك تصورات الرئيس "يلتسين" ووزير خارجيته آنذاك "أندريه كوزيريف"، فضلاً عن بعض المقربين الآخرين من الرئيس من جماعة القوى الديمقراطية ذات التوجهات الغربية الرأسمالية الأمر الذي أدى إلى التخلص النهائي من المبادئ الماركسية - اللينينية التي كانت تحكم النظام السوفيياتي في تحديد أولوياته الإستراتيجية، إذ حرص المسؤولون الروس على إلغاء القسم الرابع من الدستور السوفيياتي الذي كان ينص على المبادئ الأيديولوجية التي هيمنت على الإستراتيجية المتبعة، كضرورة العمل من أجل دعم الاشتراكية الدولية ونصرتها.⁽¹⁾

لكن روسيا ما بعد الإتحاد السوفيياتي بزعامة الرئيس "يلتسين" وجدت نفسها أمام جملة من المشاكل المعقدة، رغم ما حمله هذا الرئيس من آمال للشعب الروسي وللغرب كذلك في دعم عملية التحول السياسي في هذا البلد، إلا أن ما ميّز فترة حكمه وجود العديد من المعضلات رغم سعي الإدارة الروسية إلى التعاون مع الدول الغربية منذ الاعتراف التاريخي الروسي باختلال موازين القوى الذي حصل على المستوى الدولي لصالح الغرب، على أمل

(1) - الأمانة، (الإستراتيجية...)، مرجع سابق، ص. 97.

أن تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في إنقاذ اقتصادها المنهار، وأتبع ذلك تقديمها لمجموعة من التنازلات منها: إعلان الالتزام بالديموقراطية الليبرالية والإقتصاد الحر، كما خفّضت من ترسانتها النووية وأوقفت التجارب النووية من جانب واحد. في الوقت الذي لم يوقف فيه الغرب تجاربه ولم يُخفّض ترسانته النووية ولم يف بوعوده المتعلقة بالمساعدات الإقتصادية. (1)

بهذه المعطيات دخلت روسيا في خضم الصراعات الداخلية وفقدان الإتجاه بسبب غياب الإرادة السياسية لصناع القرار الروسي، كما أفقدها الإنهيار المفاجيء للهياكل الداخلية للدولة وهياكل السياسة الخارجية التمتع بالإستقرار الأمر الذي انعكس سلبا على رسم التوجهات الإستراتيجية لروسيا، خصوصا في ظل وجود إشكاليتين رئيسيتين تتمثلان في : علاقة روسيا الإتحادية بالتاريخ أي بسبعين عاما من الشيوعية والهوية القومية بل الإمبراطورية للمواطنين الروس، وكذا علاقتها بحدودها الجديدة وب 25 مليون روسي خارج حدودها، الأمر الذي عبّر عنه الكاتب "رونالد ستيل" « Ronald Steel » في مقاله المعنون: « A New Realism » الصادر في عام 1997 بأن:

"روسيا دولة مصابة إصابة بليغة، وهي بحاجة إلى عدة عقود لكي تستعيد ولو ظاهريا قدرتها السابقة، وسوف تظل ولزمن طويل الرجل المريض على امتداد الحدود الأوروبية أي اعتبارها مشكلة أكثر من كونها مصدرا للتهديد." (2)

(1)- أناتولي أوتكين، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: أنور محمد إبراهيم، ومحمد نصر الدين الجبالي، (مصر: المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2003)، ص. 31.

(2)- المرجع نفسه، ص. 41.

وهذا يعني أن روسيا كقائد تاريخي لكل التكتلات المعادية للغرب والتي اتخذت خطوات تمثل تضحية هائلة من أجل كسر الحواجز التي تفصل بينها وبين الغرب يعتبرها هذا الأخير رجلا مريضاً لا يمكنه تهديد الأمن والرفاهية الغربية، وهذا الحكم الغربي وفق التصورات الروسية فيه انقاص للمكانة التي تركت أثراً عاطفياً كبيراً عند الروس لما لها من ذكريات تتعلق بكرامتهم ومكانتهم الدوليتين بين الأمم، وتعد هذه الفكرة الأخيرة الحجة الأساسية للمتشائمين في الولايات المتحدة الأمريكية أين حذّروا من انعكاساتها وتوقعوا أن تتحول هذه الدولة التي تستجدي القروض من صندوق النقد الدولي إلى منافس كما كان الحال عليه في الماضي.⁽¹⁾

وترى المتخصصة في الشؤون الروسية "ليليا شيفتسوف" « Lilia Shevtsova » أن تفكك الإتحاد السوفياتي كان الفرصة المثالية أمام روسيا لتحقيق التحول السياسي المنشود واسترجاع المكانة الدولية المفقودة، إلا أن وجود مجموعة من العوامل المُعقّدة للتحول الروسي نحو الليبرالية الديمقراطية كالتاريخ، العادات، الثقافة، ووجود تيار معادي للغرب أدى إلى عدم استكمال أربع ثورات كانت مطلوبة لإخراج روسيا من أزمتها المتعددة: كبناء دولة جديدة، إنشاء السوق الحر، ديمقراطية النظام السياسي، والقضاء على الهوية "الإمبريالية" أو التوسعية للشعب الروسي.⁽²⁾

لكن النخبة السياسية الروسية في عقد التسعينات لم تكن مهيّئة لذلك التحول بثوراته الأربع، حيث بدأت بوادر فشل الليبرالية التي تمّ تبنيها كخيار والتي أثبتت عدم جدواها في

(1)-المرجع نفسه، ص. 51.

(2)-Lilia Shevtsova, Can Russia Reform? Economic ,Political ,and Military perspectives,(U.S.A : Strategic studies Institute Monograph,2012),p p .11-12.

خدمة مصالح الشعب الروسي، كون النظام السياسي أصبح نموذجا للسلطة الفردية أو ما يسمى في أدبيات علم السياسة بشخصنة السلطة، فحسب تقرير لخلية الإستشراف في المفوضية الأوروبية « La cellule de Prospective de la commision européenne » الصادر في سنة 1998 فإنّ: "المافيا كانت المؤسسة الوحيدة العملية والمنظمة، في الوقت الذي كانت فيه مؤسسات الدولة تشهد تفككا بسبب ضعف السلطات الرسمية وغياب دولة القانون، الأمر الذي أدى إلى اختراق المنظمات الإجرامية مختلف قطاعات الإقتصاد الروسي كونها تحالفت مع أوجه بارزة في السلطة. حيث سادت اعتقادات بأن المافيا كانت تسيطر وتراقب حوالي 80 بالمائة من القطاع التجاري في هذا البلد، وحوالي 40 بالمائة من إجمالي الإقتصاد الروسي، كما كانت تمتلك حصصا كبيرة في البنوك التجارية الجديدة... " (1)

وفي نفس السنة أي 1998 ونتيجة للفوضى الإضطراب والمرض الذي مر به الرئيس "يلتسين" عاشت روسيا أسوأ أزمة اقتصادية ومالية فقد انخفضت العملة الوطنية الروبل إلى رقم قياسي، وتوقفت موسكو عن تسديد أقساط ديونها لصندوق النقد الدولي، كما أصبح تأثيرها على المستوى الإقليمي بداية بالجوار القريب الذي يُعدّ عمقا إستراتيجيا لروسيا تأثيرا محدودا بل معدوما وذلك رغم تأسيس كومنولث الدول المستقلة الذي كان الهدف من وراءه محافظة روسيا على مكانتها الدولية، خصوصا في ظل حاجتها إلى الدول المكونة له كأسواق للمنتجات الروسية، إضافة إلى ما يمثله هذا العمق من أهمية عظمى من الناحية الأمنية والإستراتيجية بالنسبة للأمن الوطني الروسي.

(1)-Pierre, Verluise, « Russie post soviétique », outre-terre, 2007/2-n19.p29-33.DOI :103917/oute.019.0029

ولم تتحقق هذه الأهداف لأسباب اقتصادية لعل أبرزها الضغوط الإقتصادية الهائلة التي تعرضت لها هذه الدول بعد التضخم الكبير الذي أصاب الإقتصاد الروسي إضافة إلى تأثيرات النزاعات القومية بين أذربيجان وأرمينيا، الشيشان وتترستان، وأبخازيا وجورجيا، وقد أثارت هذه النزاعات والتوترات الإقليمية ذات الخلفية العرقية والقومية حالة من الإرتباك على الساحة الدولية حيث خلقت تجاذبات كبيرة بين عدد من الدول، فالتوترات داخل دولة تشيكوسلوفاكيا أدت إلى تقسيمها إلى دولتين في كانون الثاني 1993، وكذلك يوغوسلافيا التي انشطرت إلى عدة دول مستقلة، وفي الشيشان تفاقمت المشاكل ذات الخلفية الدينية والإستقلالية، إضافة إلى مشاكل قانونية بين دول الإتحاد السوفياتي كالاخلاف على الحدود بين روسيا وأوكرانيا في البحر الأسود وعلى ملكية مناجم الحديد والفحم.⁽¹⁾

وبشكل عام يمكن وصف التوجه الغالب للرئيس يلتسين والنخب التي التفت حوله طيلة النصف الأول من التسعينات "بتيار المهادنة" والذي لم يقم فقط بإنهاء التوتر والعداء مع الغرب، ولكنه انجرف في كثير من الأحيان وراء الإيمان الساذج والتفاؤل المبالغ فيه بخلق اندماج "طبيعي" لروسيا في الجماعة الأورو-أطلسية⁽²⁾ حيث كان الرئيس يلتسين قد أعلن عشية توليه الرئاسة أن بلاده سوف تبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب بإعتبار روسيا جزءا من أوروبا ويجب عليها الإلتحاق بالمعسكر الغربي المتطور للخروج من أزمتها الداخلية ودخول مرحلة جديدة من التطور المشروط بضرورة الإندماج مع الغرب.

(1)- ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص. 160.

(2)- زهير بوعمامة، سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008)، ص. 272.

الأمر الذي أدى إلى أزمة سياسية ما بين الرئيس والبرلمان فبمجرد شروع هذا الأخير في تطبيق خطته الإصلاحية، بدأت ملامح الصراع السياسي بينه وبين باقي التيارات الأخرى المعارضة حول الطريقة المناسبة لتسيير الأوضاع الداخلية لروسيا ما بعد الإتحاد السوفياتي وقد عمل يلتسين جاهدا لإقرار سياساته الإصلاحية أو ما عُرف بسياسة العلاج بالصدمة(*) التي تتضمن عملية الانتقال السريع نحو النموذج الليبرالي الرأسمالي كآلية للخروج من حالة الإنهيار والتدهور التي عايشتها روسيا الاتحادية في بداية التسعينات ما لاق عدم القبول على مستوى تيارات الساحة السياسية الروسية خاصة القومية والشيوعية التي ظلت تشكك في صدق نوايا الغرب في التعامل مع روسيا الاتحادية كدولة تتمتع باستقلاليتها وليس كدولة يُرغب في اخضاعها، وهذا الصراع اشتد أكثر في سنة 1993 بسبب الشروع في عملية إصلاح واسعة النطاق.⁽¹⁾

حيث تصاعدت حدة الانتقادات الموجهة من البرلمان لبرنامج يلتسين الإصلاحي والسياسة الإقتصادية التي اتبعتها من ناحية والسياسة الخارجية من ناحية أخرى، والتي نُظر إليها على أنها مُذلة ومُخزبة بالنسبة لدولة كانت حتى وقت قريب إحدى القوتين العظميين، وانتهى الصراع بمواجهة عنيفة في الثالث والرابع من أكتوبر 1993 كانت نتيجتها لصالح يلتسين والليبراليين بفعل تدخل الجيش الذي كان عاملا حاسما في انهاء المواجهة

(*)-لقد بدأ التطبيق الفعلي لهذه السياسة في 2 جانفي 1992 أي بعد أيام قليلة من انهيار الإتحاد السوفياتي و يهدف هذا البرنامج لتحقيق إصلاح شامل بغية الانتقال إلى اقتصاد السوق بدون تدرج، إلا أن نتائجه كانت كارثية على كل من الإقتصاد والمجتمع الروسي، ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

-أندريز أسلوند، كيف تحولت إلى اقتصاد السوق، ترجمة: محمد جمال إمام، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997).
(1)-إبراهيم بولمكاحل، تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008 - 2009)، ص 130.

بين الجانبين، وفرض دستور جديد عُرف بدستور 1993 الذي أعطى الرئيس صلاحيات واسعة للتصرف في خطته الإصلاحية، ضمن نظام رئاسي قوي.⁽¹⁾ منطلق من رؤية مفادها أن روسيا في بداية عملية تحول شاقة وطويلة، ولا بدا من مرور وقت كاف حتى يمكّنها الإستقرار السياسي والإقتصادي من صنع سياسة خارجية قوية ومبتكرة تختلف عن مجرد تملق للغرب ومناشدته المساعدة.

إلا أن تضافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية دفعت بالرئيس "يلتسين" إلى انتهاج سياسة خارجية أكثر إثباتاً للذات حملت صبغة روسية واضحة وهذا في عهده الرئاسية الثانية، وارتكزت على التفسير القومي للمصالح الروسية، في محاولة منه لإعادة نوع من "التوازن النسبي" في سياسته الخارجية وإعادة هيكلة أولوياتها ضمن الإستراتيجية الشاملة. هذا التحول ارتبط إلى حد كبير بالتطورات السياسية داخل روسيا ذاتها، وبتغير موازين القوى لمصلحة التيارين القومي المتطرف والشيوعي، وتراجع التيار الإصلاحي الليبرالي على النمط الغربي الذي حاول فرض تصوراتته أثناء وضع استراتيجية الدولة الشاملة ولكنه لم ينجح في ذلك إلا خلال المدة القليلة فقط التي أعقبت تفكك الإتحاد السوفياتي من نهاية عام 1991 حتى عام 1993 ولاسيما بعدما ظهرت وثيقة التدابير الرئيسية لمفهوم السياسة الخارجية لروسيا الإتحادية.⁽²⁾

وفي نفس الفترة تزايدت الضغوط على الرئيس الروسي وحكومته وخاصة وزير خارجيته "أندريه كوزيريف" من أجل التخلي عن التوجه الغربي في السياسات المتبعة، والتركيز بدلا من ذلك على اتباع السياسات التي تخدم مصالح روسيا وأهدافها كدولة يُعتدّ بها على

(1)- المرجع نفسه، ص ص 131-132.

(2)- الأمانة، (المتغيرات الداخلية ...)، مرجع سابق، ص ص 64-65.

الساحة الدولية، خصوصا بعد عدم قدرة القادة الروس على تعريف مصالح وأهداف الإستراتيجية الروسية، ففي حادثة فريدة من نوعها لدى لقاء الرئيس الأمريكي "نيكسون" بوزير الخارجية الروسي "أندريه كوزيريف" طلب الأول من الثاني كيفية رؤيته لمصالح روسيا الجديدة، فأجاب "كوزيريف": "إذا كانت لديكم أفكارا معينة وإذا كنتم تستطيعون مساعدتنا على صياغة مصالحنا الوطنية، سأكون معترفا بجميلك".⁽¹⁾

ومما أثبت صدق إدّعاءات التيارات المعارضة عدم تقديم الغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى روسيا ما كانت تنتظره من مساعدات واستثمارات وتكنولوجيا متقدمة تساعد على تجاوز أزماتها المتعددة، بل عدم الرغبة في دمج روسيا في "الحضارة الغربية" فعلى الرغم من كونها دولة أورو - آسيوية فإنّها لن تكون بأي حال دولة غربية، هذا إلى جانب محاولة الدول الغربية والولايات المتحدة تجاهل روسيا دوليا، واستبعادها عن ممارسة دورها في بعض القضايا ذات الحساسية والأهمية لروسيا، وفي مقدمتها قضية توسيع حلف شمال الأطلسي شرقا، والذي رأت فيه الحكومة الروسية تهديدا لأمنها القومي، فأدى هذا إلى ظهور تحذيرات من قوى سياسية مختلفة، ولاسيما من بين القوى السياسية الرسمية ضد أي توسع لحلف شمال الأطلسي يشتمل على جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق.⁽²⁾

هذه العوامل وغيرها دفعت القيادة الروسية إلى إعادة هيكلة استراتيجيتها واتباع سياسة أكثر استقلالية وتوازنا، وتمثل ذلك من خلال شواهد عدة منها قيام الحكومة الروسية عام 1993 بالإعلان عن أنّها ستتّبع سياسة جديدة ومتزنة تجاه من لا يحترم أهدافها أو يتعارض

(1)- المرجع نفسه، ص. 59.

(2)- عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007)، ص. 31.

معها، كذلك يتأكد هذا التوجه الجديد لروسيا من خلال قراءة تصريح الرئيس "يلتسين" الذي قال فيه: (1)

"إن روسيا تريد أن تتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس التكافؤ وذلك بوصفهما دولتين عظميين...فالتنازلات تهين مشاعرنا الوطنية." وقوله أيضا:

"إن روسيا ليست الدولة التي يمكن الإحتفاظ بها في غرفة الإنتظار، وإنّها ليست الدولة التي نقول نعم فقط."

ولإثبات صحة هذه الأقوال قام الرئيس "يلتسين" بعزل وزير خارجيته "أندريه كوزيريف" المعروف بميوله واتجاهاته الغربية وتعيين خلفه "يفجيني بريماكوف" « Evgueni Primakov» في جانفي 1996. كما أننا نستطيع أن نتعرف إلى سياسة الرئيس "يلتسين" من خلال تبيان الإستراتيجية الروسية التي ترمي إلى تنويع البدائل أمام روسيا الإتحادية بالإتجاه شرقا ودعم الدور الروسي في القارة الآسيوية و في المنطقة العربية وخاصة بعد إدراكه للفرص الإقتصادية المتاحة لبلاده في هذه المناطق. واستغلال الغرب بزعامة الولايات المتحدة ضعف روسيا الإتحادية من أجل منع عودتها إلى الساحة الدولية لأطول وقت ممكن لكونها قوة عظمى.

ولذلك أعلن "يلتسين" في ديسمبر 1999 تخليه عن السلطة لعدة أسباب لعل أبرزها حالته الصحية المتردية في المرحلة الأخيرة لولايته الثانية التي انعكست سلبا على تسيير شؤون الدولة التي سلم زمام أمورها وخصوصا الإقتصادية منها إلى أعضاء أسرته ومحيطه الذين كانوا يستفيدون كثيرا من هذا الأمر لتسيير أمورهم الشخصية وكسب الأموال، ليترك

(1)-المرجع نفسه، ص ص 65-66.

السلطة إذن خلفه "فلاديمير بوتين"⁽¹⁾ رجل المخابرات السابق ورئيس الوزراء، وفي 26 ديسمبر 2000 أُنتخب هذا الأخير رئيساً لروسيا الاتحادية.

ويمكن القول أن روسيا التي انزاحت عن ساحة الفعل الدولي في عهد "بوريس يلتسين" تحطمت المؤسسات الاقتصادية فيها في ظل نظام اتجه صوب الليبرالية الاقتصادية دون وجود أدنى تخطيط استراتيجي وجدت نفسها أمام أوضاع كارثية، وبالتالي فإن "فلاديمير بوتين" استلم السلطة في روسيا وهي تعيش في حالة من عدم الاستقرار السياسي، فقد كثرت في عهد الرئيس الأسبق "يلتسين" عملية تغيير الحكومات فضلاً عن المحاولات الانفصالية لبعض الجمهوريات التابعة للاتحاد السوفياتي وبالأخص جمهورية الشيشان.

ومما لاشك فيه أن وصول بوتين إلى هرم السلطة كان نتيجة توافقات(*) حصلت بين يلتسين ومن كان يحيط به من رجال المال والإعلام والنفط بهدف ضمان مستقبل هؤلاء بعد انتهاء ولاية يلتسين، هذا الأخير الذي حصل على الحصانة بواسطة مرسوم أصدره بوتين في اليوم الأول من العام 2000.⁽²⁾

وبعد انتخابه للرئاسة اتخذ "بوتين" خطوات أكثر حزماً ضمن الإستراتيجية الشاملة لدولة روسيا الاتحادية، سعياً منه لاستعادة هبة ومكانة دولته، وذلك بجعلها تعيد النظر في مصالحها الوطنية، لأن روسيا ليست الاتحاد السوفياتي ولا تطمح لاستعادة دوره، كما أنها لا تمتلك وسائله، إلا أن تصورات قائد الكرملين الجديد لمستقبل روسيا الاتحادية كانت تدور في

(1)-Richard Sakwa, **Putin Russia's choice**, (London :Routledge,second Edition,2008),p.2.

(*)-للتعرف أكثر على كيفية صعود فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم في روسيا الاتحادية، أنظر كتاب:

-بافل خليبينيكوف، ثغالب الكرملين وعراب نهب روسيا بوريس بيريوفسكي، ترجمة: منتجب يونس، (سوريا: دار علاء الدين، 2005).

(2)- زيدان، مرجع سابق، ص ص 186-187.

فلك حماية الأمن القومي الروسي وفقا لرؤية استراتيجية جديدة مختلفة عن الرؤية التي كانت سائدة عقب انهيار الإتحاد السوفياتي.

2-سمات الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد الرئيس "فلاديمير بوتين".

بما أن رسم استراتيجية معينة يتطلب من الدولة توضيح الغايات الوطنية الأساسية، كونها تشكل العامل الرئيسي في عملية التخطيط الإستراتيجي العام، فإن روسيا الاتحادية وبعد معاناتها من عديد المشاكل عقب بروزها كدولة ديمقراطية جديدة تعتمد على اقتصاد السوق أدى إلى نشوء أنماط جديدة من التفكير الإستراتيجي تركز على الأمن القومي للدولة الروسية الجديدة، والتهديدات التي قد يتعرض لها هذا الأمن. ومن ثم تحديد أهم تلك الوسائل المؤدية إلى تحقيق تلك الأهداف الوطنية المرسومة.

أما سمات هذه الإستراتيجية الجديدة فتتمثل في ما يلي: ⁽¹⁾

أ-الواقعية: تتسم الإستراتيجية الروسية الجديدة بنوع من الواقعية من خلال سعيها إلى بناء سياسة براغماتية، عن طريق الابتعاد عن الحجج الأيديولوجية التي كانت تحرك الفعل العسكري أو الدبلوماسي في الماضي القريب مع الإحلال محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا الاتحادية مستقبلا وذلك منذ منتصف العهدة الثانية للرئيس "يلتسين" أين تحقق النهج الواقعي أكثر بعد عام 1993 وتعزز أكثر مع وصول بوتين إلى الحكم في العام 2000. وقد أشار "يفغيني ساتانوفسكي" مدير معهد الشرق الأوسط في موسكو في تعليق له على توجهات روسيا لبيع أسلحة إلى سوريا وكذا التعاون النووي الروسي الإيراني التي تثير خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إن هذه سياسة واقعية ولم يعد هنالك توق إلى الهيمنة الأيديولوجية.

(1)-الأمانة، (الإستراتيجية ...)، مرجع سابق، ص.102.

ب-براغماتية القيادة الروسية: ويظهر هذا الأمر من خلال استشفاف القيم الجديدة التي بدأت روسيا تعمل بها، إذ عمد رؤساء روسيا - بوتين وميدفيدف - إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، بما في ذلك الأيديولوجية الماركسية-اللينينية التي طالما هيمنت على الإستراتيجية المتبعة، وقد حافظ الرئيس "فلاديمير بوتين" على هذا الخط نفسه من حيث التوجهات العامة، إذ أكد دوماً أن روسيا تسعى إلى بناء استراتيجية تركز على الثبات والتنبؤ والبراغماتية ذات المزايا المشتركة، إذ أنّ هذه السياسة هي سياسة ذات شفافية قصوى تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة للدول الأخرى وتهدف التوصل إلى قرارات مشتركة تخدم مصالح كل الأطراف.

فرغم اعتراف الرئيس "بوتين" أثناء خطابه السنوي إلى الأمة بأن تفكك الإتحاد السوفياتي كان أكبر كارثة جيوسياسية في القرن الماضي بالنسبة إلى الشعب الروسي، فإنّه جدد النهج البراغماتي للدولة الروسية مؤكداً ذلك في قوله: "إن روسيا يجب أن تتطور كدولة حرة وديموقراطية وإن الهدف السياسي العقائدي الرئيسي هو تطوير روسيا كدولة حرة وديموقراطية." إضافة إلى تأكيد الرئيس "بوتين" أكثر من مرة أنه: "لكي يكون لك مكان تحت الشمس فلا بد أن تحتفظ بعلاقة جيدة مع الجميع." وطبعاً يُقصد بالشمس النظام الدولي ما استلزم القيام بمبادرات عديدة كالدعوة إلى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي وهو عدو الأمس القريب، وكذا التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً وأمنياً، والتغاضي عن وجود قواعد عسكرية غربية في دول الإتحاد السوفياتي السابق⁽¹⁾، فضلاً عن طلب الانضمام إلى رابطة العالم الإسلامي التي تحققت في العام 2012.

(1)-المرجع نفسه، ص. 104.

ولكن على الرغم من براغماتية هذه القيادة، فإن هنالك من يرى أن هذه القيادة تعاني من عدم وجود الإرادة الحقيقية لتوظيف عوامل القوة الروسية في إطار الإستراتيجية الشاملة أي التطلع إلى دور سياسي وقومي للزعامة، مضافا إليهما وجود القوة العسكرية بهدف الإرتقاء بالقوة الروسية بالشكل الذي يؤدي إلى إعادة الهبة إلى روسيا، وربما يعود السبب الحقيقي وراء عدم وجود براغماتية حقيقية هو ضعف بعض الإمكانيات التي تساعد هذا القائد على البروز والتحدي بالشكل الذي كان عليه الإتحاد السوفياتي السابق.

ج-ديناميكية وفاعلية الإستراتيجية الروسية: وتبدو هذه الديناميكية واضحة من خلال ما يضمن بصورة أكثر جدية عدم العودة إلى الوراء منذ توري عصر الأيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية. وهنا يقف "بوتين" كحام للخط الإستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق. إن الإصرار على وحدة تراب الفدرالية الروسية وعدم التفريط فيها، وإتباع مختلف الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية لتأكيد هذه الوحدة، يمثلان دليلا على فاعلية الإستراتيجية الروسية.⁽¹⁾

د-المنافسة الحرة: وُضع هدف هو هدف المنافسة على الأسواق، إذ أحل الدستور هدف المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الأيديولوجية، ورغم أن تحقيق هذا الهدف لا يخلو من الصعوبات التي سرعان ما انعكست على الإستراتيجية الروسية، لذلك فإن ما حصل من ترتيب للأولويات كان يعكس خطط الإصلاحات البنوية الجديدة، وحركة الإنفتاح المالي والإقتصادي على الخارج. وهنا يظهر الإختلاف ما بين الإستراتيجية الروسية الحالية وتلك المتبعة في الحقبة السوفياتية وما تلاها في فترة حكم الرئيس "يلتسين"، فمثلا تفضل روسيا

(1)-نبه الأصفهاني، "السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي"، السياسة الدولية، السنة 35، العدد 136، أبريل 1999، ص. 225.

الإتحادية ولأسباب اقتصادية بحتة إرسال المزيد من الأسلحة إلى الدول التي تستطيع دفع ثمنها.

ه- حرية الحركة: إن تفكك الإتحاد السوفياتي وظهور نظام دولي جديد لم يصاحبه فرض شروط على روسيا الإتحادية بما قد يضر بمصالحها أو تقييد حرية حركتها أو عنصر من عناصر قوتها، فوضعها الجديد لم يجعلها ولو نسبياً مجبرة على الإنصياع إلى مواقف الدول الغربية في مختلف القضايا الدولية سواء داخل مجلس الأمن ضمن منظمة الأمم المتحدة، أو خارجه ضمن توجهات النظام الدولي الجديد، وهذا الأمر أعطاها قدرة على التحرك والتحدي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدولية، بما يتفق مع مصالحها. إذن يبحث الدور الروسي الآن عن مرتبة الشريك في جميع المناطق التي يرى فيها مصالح إستراتيجية له. وما يؤكد هذا الكلام توجهات "بريماكوف" عندما وزيراً للخارجية الروسية، حيث قال: "إن الموقف الدولي يتطلب أن تكون روسيا ليس فقط قوة كبرى تاريخياً، ولكن قوة كبرى حقيقية". ويضيف القول: "إن القابليات الروسية المحدودة لا تُعد عقبة في قيامنا بدور فاعل، فالسياسة الروسية تستمد قوتها ليس على أساس الظروف الآنية، بل على أساس المصادر الروسية الكامنة والضخمة، فروسيا الإتحادية ترفض هيمنة القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد." (1)

و- المرونة: يمكننا أن نستشف مرونة الإستراتيجية الروسية من خلال تصورات روسيا صانعي القرار الروسي للأمن العالمي وموقع المصالح الروسية منها، إذ تؤيد روسيا الإتحادية الجهود الجماعية لحل الأزمات الدولية، كما تساند الإقتراح الداعي إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحل أي أزمة تنشب في العالم. وهو أمر ناجم عن إدراك

(1)- الأمانة، (الإستراتيجية ...)، مرجع سابق، ص 106.

روسيا الاتحادية لضعف نفوذها في مواجهة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، مع رغبتها في تأكيد أهمية التحرك لتحقيق مصالحها الحيوية، الأمر الذي جعل روسيا الاتحادية تدعو إلى عقد اتفاقيات متعددة الأطراف، وهو موقف يُحسب على أنه موقف مرن ما دام يتطلع إلى أن يكون أحد الأطراف المشاركة في الاتفاقيات المقترحة وعدم الاستسلام أمام وجود هيمنة أمريكية على المستوى الدولي. ونستطيع أن نتبين هذا الموقف الروسي من خلال التصريح الآتي لأحد المسؤولين الروس وفيه تشديد على أن: "روسيا تعمل مع الأطراف الدولية الأخرى من أجل عدم خلق ضجة تؤدي إلى تأزم الوضع العالمي"، حيث يذكر "بريماكوف" وقوف روسيا الاتحادية ضد استخدام القوة ضد أي بلد كان إلا بقرار من الأمم المتحدة، وأن أعمال القوة التي تُمارس بقرار دولة واحدة أو مجموعة دول هي أعمال مرفوضة، وأن روسيا تبذل كل جهودها لتفادي تصعيد أي توتر، إذ "إننا ندرك مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، ولكن هذا لا يعني إطلاقاً بأن على روسيا تنفيذ دور التابع لها".⁽¹⁾

ز- **علمية الإستراتيجية الروسية:** تتضح علمية الإستراتيجية الروسية من خلال إدراك القادة الروس الدور الأساسي للسلاح النووي في مستقبل الأمن القومي الروسي وتأكيدهم له، فحسب تصريحات أحد كبار المسؤولين الروس في الكرملين، بمناسبة انعقاد الدورة الأولى لمجلس الأمن القومي الروسي: "إن القوات النووية تشكل وستبقى تشكل، العنصر الأساسي لأمننا وقوتنا العسكرية". وهكذا فإن موقف الإتحاد الروسي من تصديق اتفاقية ستارت، والموقف من ميل الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوسع في الفضاء الكوني تسليحياً، يمكن

(1) - المرجع نفسه، ص 107-108.

فهمه وتفسيره بإدراك روسيا الإستراتيجي للقدرات العلمية كعنصر من عناصر القوى التي ينبغي توظيفها في إطار الإستراتيجية الشاملة.⁽¹⁾

مما سبق يتضح جليا أن التوجهات الإستراتيجية الروسية في عهد بوتين بدأت توحي نهج الواقعية، العقلانية، المرونة وكذا البراغماتية والفاعلية وذلك للخروج من الأزمات التي كان يعيش فيها آنذاك الإتحاد الروسي.

المبحث الثالث: الجيوبوليتيك كأساس لرسم الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

قبل الحديث عن الجيوبوليتيك كأساس لرسم الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد "بوتين" سنتطرق أولا إلى أهمية روسيا الإتحادية في النظريات الجيوبوليتيكية التي طوّرها علماء الجيوبوليتيك والجيواستراتيجيا الأنجلو-ساكسون إثر احتدام الصراع الدولي في القرن التاسع عشر أين أصبحت بذلك تلك النظريات الأساس في رسم وتطبيق الإستراتيجيات الغربية لتطويق القوة الروسية الأمر الذي أدركته جيدا النخب الروسية وعملت على أساسه لتطوير استراتيجياتها. وفي مقام ثان سيكون الحديث مُخصصا للجيوبوليتيك الروسية وأهمّ أعلامها بهدف إبراز دور أفكارهم في التحركات والتوجهات الإستراتيجية للنخبة السياسية الحاكمة في روسيا بزعامة "فلاديمير بوتين".

(1)- المرجع نفسه، ص. 108.

1-أهمية موقع روسيا الاتحادية من المنظور الجيوبوليتيكي:روسيا ورقة الشطرنج الكبرى.

إن صلب موضوع الجيوبوليتيك في أي مجتمع هو ايجاد العلاقة ما بين الجغرافيا وقوة الدولة أو ضعفها فهو هندسة لسياسة الدول الخارجية ومفسر لتحركاتها ونشاطاتها.وللاشارة فقد وُلد هذا العلم في حضان الإمبراطورية البريطانية وأصبح بعدها خادما للأحلام الإمبراطورية لتلك الشعوب الطموحة للسيطرة العالمية،وبالتالي فقد فرض هذا الأخير نفسه كأساس لفهم الإستراتيجيات الدولية على جميع من تمسهم حركتها فكل دولة تُحدد لنفسها:(1) -عناصر قوتها وضعفها .

-احتياجاتها للوجود والاستقرار وكذا النمو.

-رؤيتها لنفسها ومكانتها في العالم.

-كيفية تنظيم واستخدام القوة.

وفيما يتعلق بروسيا فقد كانت على الدوام وعبر حقب التاريخ المتعددة واعية بنفسها بكونها قوة عالمية ،فالبعودة إلى تحليلات الفرنسي "ألكسيس دي توكفيل" Alexis de «Tocqueville التي صُنفت لنوعيتها على أنها من أعطت المبادئ الأولى للتحليل الجيوبوليتيكي من خلال أبرز كتبه"الديموقراطية في أمريكا" De la démocratie en «Amérique الصادر سنة 1835 ،فقد أكد فيه على أنّ الخصائص والمميزات العامة لنمو وتوسع أي قوة كانت لا ترتبط بصفة كلية بنوع النظام السياسي السائد،ولا ببعض التحولات السياسية،الإجتماعية أو الإقتصادية المؤقتة بل ترتبط ارتباطا كبيرا بالموقع

(1)-جاسم سلطان،الجغرافيا والحلم العربي القادم -جيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا- ،(لبنان:تمكين للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ،2013)،ص. 58.

الجغرافي، وكذا بالمعطيات الفيزيائية كالمساحة، الثروات الطبيعية والمناخ بالإضافة إلى الخصائص السوسيو-ثقافية التي تمتاز بها هذه القوة.⁽¹⁾ أو بتعبير آخر العوامل المادية والمعنوية المؤثرة في قوة أو ضعف الدول والتي تعرضنا إليها سابقا.

وفيما يخص العلاقة ما بين المعطيات الفيزيائية والخصائص السوسيو-ثقافية المذكورة أعلاه فإنها تُعد فكرة مهمة بالنسبة لقدر روسيا، ذلك أن انعدام الأمن كان العاطفة الوطنية الجوهرية للشعب الروسي على مر التاريخ، وهذا الأمر يعود أساسا إلى قابلية روسيا للتعرض للخطر بسبب بُعدها عن المياه الدافئة⁽²⁾. وبناء على ذلك فمن الطبيعي أن تكون هذه القوة غير راضية على هذه الأوضاع من منطلق رؤيتها لنفسها ومكانتها في العالم وكذا بروز احتياجات معينة للوجود الإستمرار، والنمو، وبالتالي فإن وجود هذه المميزات السوسيو-ثقافية كان لها انعكاسات نفسية على الشعب الروسي وطبعا على صناع القرار الروس والمستندة أساسا إلى الجغرافيا، وذلك رغم سيطرة روسيا على منطقة قلب العالم بتعبيرات البريطاني "هالفورد ماكيندر" « Sir Halford Mackinder » ما حتم اللجوء منذ عهد بطرس الأكبر إلى استراتيجيات معينة للوصول إلى المياه الدافئة الأمر الذي أدى إلى احتدام الصراع الدولي ونشوب الحروب بين روسيا وبقية القوى العالمية.

وكان "ماكيندر" قد أكد في مقاله المنشور سنة 1904 والمعنون: "بالمحور الجغرافي للتاريخ" « **Le pivot géographique de l'histoire** » أن هذا الأخير يقع في عمق الأوراسيا التي تمثل أهم جزء في العالم الشمالي، وهذا الفضاء أطلق عليه تعبير « Heart

(1)-David Teurtrie, **Géopolitique de la Russie (Intégration régionale ,enjeux énergétiques, influence culturelle)**, (Paris :L'Harmattan, 2010), p. 19.

(2)-Ibid ,pp.20-21.

« land، ويتّضح من خلال هذا المقال أنّ هذه المنطقة ستُعطي امتيازاً حقيقياً للدولة التي تسيطر عليه إذ ستمتلك نوعاً من القوة الإضافية لغزو بقية الكون. فالنسبة لماكيندر فإنّ تطور العالم كان نتيجةً لإختلالات موازين القوى ما بين منطقة القلب وقوى الهلال الخارجي، أو بعبارة أخرى بين قوى البر وقوى البحر⁽¹⁾، التي أطلق عليهما فيما بعد عالم الجيوبوليتيك الروسي "ألكسندر دوغين" « Alexandre Dougine » اتباعاً لمصطلحي "التيلوروكراتيا" و"التالاسوكراتيا"⁽²⁾ وطبعاً فإن الدولة التي تسيطر وتراقب منطقة قلب العالم هي: روسيا، الأمر الذي يُفسّر تاريخ الصراعات الطويلة والمتعددة التي ميزت العلاقات الأنجلو-ساكسونية وروسية من أجل السيطرة على هذه المنطقة المركزية من العالم والتي تمثل المفتاح الحقيقي للسيطرة على الجزيرة العالمية (World Island) التي تتشكّل من قارات العالم القديم (أوروبا، آسيا، وأفريقيا) إذ أنّ السيطرة عليها تفتح المجال للسيطرة على العالم بأكمله.

ويحدّ منطقة قلب العالم التي تتحكم فيها روسيا من الشرق: الصين ومنشوريا، ومن الشمال: المحيط المتجمد الشمالي ومن الجنوب: هضاب آسيا وجبال الهمالايا، أما من الغرب: فيحدها نهر الفولكا، ولاحظ ماكيندر أنّ هذه المنطقة ذات خصائص إستراتيجية متميزة إذ تُعدّ سهلة وكبيرة الإتساع وذات تصريف مائي داخلي وخارجي نحو المحيط المتجمد الشمالي. كما تحيط بها من الشمال والشرق والجنوب صعوبات تضاريسية أو مناخية، الأمر الذي يجعل من عملية غزوها من الخارج مسألة بالغة الصعوبة. وتبعاً لذلك

(1)-Gearoid Tuathail Simon, Dalby Paul, Routledge, **The geopolitics readers**, (London :Routledge,1998),p p.28-29.

(2)-ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة: عماد حاتم، (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004)، ص.62.

يمكن اعتبار قلب العالم منطقة تتمتع بقدرات دفاعية متميزة، فساحلها الشمالي يتميز بالتجمّد الدائم مما يجعلها منطقة غير قابلة للإختراق، إذ يصعب على القوة البحرية الوصول إليها. كما أن أنهارها الداخلية (أوب، وبنسي، ولينا) إمّا تصب في المحيط القطبي الشمالي أو أنّها تنتهي إلى بحيرات أو بحار مغلقة كبحر قزوين أو البحر الأسود. وهذه الخصائص تجعل منها منطقة بعيدة المنال بالنسبة للمواصلات البحرية والنهرية.⁽¹⁾

أما القوى البرية فلا يمكنها الوصول إلى منطقة قلب العالم، ذلك أن أقسامها الشرقية والجنوبية تُوفّر لها مناعة دفاعية، حيث تتميز بوعورة تضاريسها وطبيعتها الجبلية والصحراوية، مما يُصعّب من مهمة الهجوم عليها واختراقها، أما المنطقة الداخلية لقلب العالم فإنّها تتميز بسعة وخصوبة أراضيها الزراعية كما تحتوي على المعادن والثروات الطبيعية. فضلا عن ذلك فإنّ اتساع سهول هذه المنطقة تُتيح من الناحية الجيوستراتيجية الفرصة للمناورة والتقدم والتراجع والدفاع بالعمق، خاصة مع تدعيم مواصلاتها الداخلية بواسطة انتشار السكك الحديدية وكثرة الطرق البرية، وهي عوامل من شأنها أن تُعشّ بنيتها الإقتصادية وتُحرك علاقاتها الإقليمية الداخلية وتُتيح إمكانية السيطرة والتحكم فيها.⁽²⁾

بذلك يمكن القول أنّ "ماكيندر" حاول استنتاج الجغرافيا من بوابة التاريخ، حيث طرح هذا الأخير في ضوء حركة القوى الإمبراطورية سؤاله المهمّ: أين كانت أكثر المناطق حصانة عبر الحقب التاريخية المتعددة؟ ويصلّ إلى أنّها منطقة الإستبس القاري الممتدة عبر روسيا إلى حدود الصين وأوروبا الشرقية أي منطقة قلب العالم، وبالتالي تولد الصراع الدائر منذ الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا والمتمركز أساسا حول محاولات قوى البر ممثلة في

(1) - فهمي، مرجع سابق، ص. 89.

(2) - المرجع نفسه، ص. 90.

روسيا السيطرة على أوروبا الشرقية وكذا محاولة التمدد نحو الهلال الداخلي، لتقاوم باستمرار من قبل القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لوقف التقدم السوفياتي بداية ثم روسيا الاتحادية حالياً.⁽¹⁾

فرغم حدوث العديد من التطورات الكبرى التي مسّت المجالات البحرية، الجوية، الأسلحة الصاروخية وأسلحة الدمار الشامل، والتي أهملها ماكيندر عند حديثه عن مركزية قلب العالم في الإستراتيجيات الدولية، جعلت البعض يعتقد أنّ النظرية "الماكندرية" قد تهاوت، والحقيقة أنّ مفاهيمها الكبرى مازالت قائمة إلى يومنا هذا، فجوهر الصراع الجغرافي مازال يدور في عمقه حول فكرة تطويق روسيا، وأنّ الصراع على الجزيرة العالمية هو أساس تحرك القوى البحرية، وخوفها من قوى البرّ القائمة حالياً.

ومن ناحية أخرى فقد توصل ألفريد تاير ماهان" الذي يعد من أبرز المنظرين الذين درسوا أهمية الموقع الجغرافي البحري للدولة وأثره في بناء قوتها، من خلال خبرته في تاريخ البحرية، إلى أنّ الموقع الجغرافي يأتي في مقدمة العوامل التي تسهم في بناء القوة البحرية، وقد أكد في هذا المقام على طبيعة هذا الموقع، أي إلى أي مدى تكون جبهاته المائية مفتوحة على البحار والمحيطات؟ واستكمالا للمزايا الإستراتيجية للموقع البحري للدولة، أكد على أن يكون هذا الموقع قادراً على تأمين سيطرتها على الطرق التجارية المهمة والتحكم في القواعد البحرية حتى يكون بمقدورها الردّ على أي عدوان محتمل أو قائم فعلاً قد يهدّد نطاقها الإقليمي.⁽²⁾

(1)-سلطان، مرجع سابق، ص ص. 62-63.

(2)-حميد ياسر الياسري، أحمد حامد خليوي البركي، "الموقع الروسي في المنظور الجيوبوليتيكي الغربي"، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية، العدد. 14، السنة السادسة، 2014، ص 12.

إذ بين "ألفريد ماهان" أن من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم ومن يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم ومن يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم نفسه، وفي هذا المقام بالذات أوضح أهمية الجزيرة العالمية الأوراسيا وأهمية الهارتلاند (روسيا)، أين أكد أن أوراسيا هي أهم جزء في العالم الشمالي وأن روسيا تمثل موقعا أرضيا مسيطرا في آسيا ويكون منيعا ضد المهاجمين ولدرجة يستحيل غزوها، ويرى أن السبيل الوحيد لوقف التوجه البحري لروسيا هو تقوية الدفاعات العسكرية على أطراف حدودها، إذ أن الموقع الجغرافي لروسيا يجعل منها قلعة حصينة وأن قلب هذه المنطقة لا يمكن اختراقه ومن ثم فإن السبيل الوحيد للصراع ضد العملاق الروسي ينحصر بصفة رئيسية على الحدود الشرقية والجنوبية. وبناء على ما تقدم تبين أن روسيا تُشرف على أكثر من 37 ألف كم من السواحل البحرية التي شكّلت ما يُقارب ثلثي حدودها فمن جهة الغرب تُطلّ هذه الدولة على بحر البلطيق الذي يقع عليه ميناء لينينغراد، أما من جهة الجنوب فتقع أهم موانئها على البحر الأسود ميناء فلاديفوستوك الروسي.⁽¹⁾

وقد أدركت القيادات الروسية أهمية امتلاك القوة البحرية ومساهمتها الكبيرة في الوضع الشامل للقوة الروسية الأمر الذي دفعها منذ 1966 إلى تبني استراتيجية بحرية تسعى إلى ضمان التواجد المستمر في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهادي وكذا المحيط الهندي، وكانت تهدف في ذات الوقت إلى مواجهة التفوق البحري للولايات المتحدة الأمريكية، ما مكّنها من إنشاء أسطول بحري كبير تشمل قطعه الغواصات وحاملات الطائرات وكاسحات الألغام والسفن البحرية وغيرها.

(1) - المرجع نفسه، ص. 13.

ويتّضح مما سبق أنّ روسيا الإتحادية ذات السواحل البحرية الكبيرة المُطلّة على المحيط الهادي والمحيط المتجمد الشمالي فضلا عن امتلاكها العدد السكاني الهائل ومساحتها الواسعة ووفرة مواردها الطبيعية، والمالكة لנخبة حاكمة تسعى لإملاك قوة بحرية من خلال استثمار الموقع البحري لخلق قاعدة تجارية وعسكرية بحرية متميزة ومتقدمة،⁽¹⁾ حققت الشروط المطلوبة للحصول على القوة البحرية إذ يعتبر ماهان أن التجارة هي الأداة الأولى للسياسة، فحسب تصوراته دائما فإن الحضارة البحرية تترادف الحضارة التجارية الأمر الذي يفرض على القوة العسكرية القيام بمهمة أساسية تقتصر على تأمين الشروط الأفضل لإقامة الحضارة التجارية الكونية، كما يحث ماهان على أنّ وضع الدولة الجيوبوليتيكي القوي مرهون بمقدرتها على بسط السيطرة على المناطق الهامة إستراتيجيا.⁽²⁾

يتضح مما سبق ذكره أنّ المعطى العسكري على أهميته في الأجندات الأمنية والإستراتيجية للدول ذات النهج الواقعي والتي تستغل المكوّن الجغرافي استغلالا أمثلا، فإنّ هذا الأمر لا ينفي الأهمية الحيوية للمعطى الإقتصادي الذي كان وسيبقى المركز الذي تدور في فلكه مختلف الإستراتيجيات القومية للدول بما في ذلك روسيا الإتحادية.

ليأتي بعد ذلك الأمريكي "نيكولاس سبيكمان" (1893-1943) المتابع المباشر لخط الأميرال "ماهان"، والذي كان ينظر إلى الجيوبوليتيكا على أنّها الأداة الأكثر أهمية في السياسة الدولية والتي تسعى لإستنباط الإستراتيجية الأشدّ تأثيرا. فعلى غرار "ماهان" كان من سمات "سبيكمان" المدخل النفعي والرغبة في تقديم المعادلة الجيوبوليتيكية الأكثر تأثيرا والتي تُمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التوصل وبأسرع الطرق إلى تحقيق السيطرة العالمية. إذ

(1) -دوغين، مرجع سابق، ص. 94.

(2) -المرجع نفسه، ص ص. 94-95.

بدأ أعماله بتصويب آراء "ماكندر" بتقديمه لمخطط جيوبوليتيكي أساسي يختلف قليلا عن الأنموذج الماكيندري.

إذ كانت فكرته الأساسية تقوم على أساس أنّ ماكندر قد بالغ في تقييم الأهمية الجيوبوليتيكية لل heart land أين يرى "سبيكمان" أنّ من يسيطر على rim land يسيطر على الأوراسيا ومن يسيطر على الأوراسيا يقبض على مصير العالم بيديه. فمن وجهة نظره فإن heart land ليست إلّا مدى مكاني مُحتمل يتلقى جميع النبضات الحضارية من rim land التي تُعدّ أساسا للأرض التاريخية للحضارة. لذلك فإنّ ثنائية الصراع في النمطية التاريخية للحضارات بين القوى البحرية وتلك البرية، تجد مجال تطبيقها من على مستوى منطقة الحافة Rimland.⁽¹⁾

إنّ ما يمكن استخلاصه من أفكار نيكولاس سبيكمان هو سعيه لبلورة إستراتيجية أمريكية مضادة لمواجهة الإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية، وكان قد أكد على الأهمية الإستراتيجية الفائقة لروسيا، فسبيكمان لم ينقض مقولة البريطانيين ماكندر بل أقرّ بها ووضع توصياته الإستراتيجية للوقوف في وجه التوسع الروسي بإتجاه أوراسيا. لقد قسم سبيكمان الجغرافيا الأوراسية إلى قلب قاري، وإلى هلال كبير من الدول الساحلية، تشمل كلّ من أوروبا وشبه الجزيرة العربية والعراق وآسيا الوسطى وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا، وصولاً إلى المنطقة العربية في شرق المتوسط و شمال إفريقيا إضافة إلى اليونان وإيطاليا وجنوب فرنسا وجنوب إسبانيا وكل هذه الدول لها مكانتها الجيوسياسية ولديها إمكانات اقتصادية مهمة لذلك كان سبيكمان سباقاً إلى التذكير بأهمية إقامة حلف شمال الأطلسي لدرأ خطر القوى البرية أي روسيا والصين وكذا ألمانيا، إضافة إلى تحجيم

(1)- المرجع نفسه، ص. 106.

استقلالية الدول الأوروبية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال اتباع استراتيجية الأناكوندا الأطلسية^(*) وذلك بحصار الأراضي المعادية من البحر وعبر الخطوط الساحلية، وهو ما يؤدي إلى الإستنزاف الإستراتيجي للعدو، أين يتحدد دور القوى العظمى في الحيلولة دون بناء تلك القوة في معسكر العدو على طول الآماد الساحلية rim land بهدف إغلاق كل منافذها على المجال البحري بقدر المستطاع.⁽¹⁾

والحقيقة هي أنّ هذه التصورات النظرية الجيوبوليتيكية هي ما تمّ التقاطه من طرف الإستراتيجيين الأمريكان، التي كسبوا بفضلها الحرب الباردة ضدّ الإتحاد السوفياتي، فلم يكن ليُكتب النجاح لإستراتيجية الأناكوندا الأطلسية لولا اتباع إستراتيجية متعلقة بالمناطق الشاطئية أو الآماد الساحلية وذلك لفرض الهيمنة على الأوراسيا السوفياتية ضمن الصراع الدائر ما بين التيلوروكراتيا والتالاسوكراتيا، ولتكون إستراتيجية الأناكوندا ناجحة حتى النهاية كان من الضروري تطبيق هذه السياسة عبر الحرب الفيتنامية، وعبر تفعيل العلاقات الأمريكية-الصينية، ومساندة الولايات المتحدة للنظام الموالي لأمريكا في إيران، ودعم القوميين المعارضين في أوكرانيا ومناطق البلطيق وما إلى ذلك.⁽²⁾

ومواصلة لهذه الأفكار الجيوبوليتيكية فمع نهاية القرن 20 برز كتاب المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي "زيبغنيو بريجنسكي" « Zibigniew Brzezinski » "رقعة الشطرنج الكبرى"، ليُعيد من خلاله الحيوية للأفكار الجيوبوليتيكية السابقة الذكر خصوصاً نظرية "قلب

(*)- يُقصد باستراتيجية الأناكوندا الأطلسية حسب المتخصص الروسي في علم الجيوبوليتيك "الكسندر دوغين" إستراتيجية الولايات المتحدة وحلفاءها الأطلسيين من أجل الإستحواذ على أكبر مساحة من الأوراسيا لصالحهم بغية إعاقه توسع روسيا الجيوبوليتيكي.

(1)- المرجع نفسه، ص ص. 107-108.

(2)- المرجع نفسه، ص ص. 108-109.

العالم"، أين انطلق من افتراض مفاده أن السيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية التي تحققت مع نهاية الحرب الباردة تبقى مفتوحة وغير مكتملة ما لم تعززها بالسيطرة على منطقة "الأوراسيا" التي هي بمثابة الفراغ الجيوستراتيجي المُتمم لسيطرتها العالمية.

وتتلخص الأفكار الواردة في مؤلف بريجنسكي "رقعة الشطرنج الكبرى..." فيما يلي:

1- أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات للطريقة التي تُدير بها العالم ويأتي في مقدم هذه التحديات، أن منطقة أوراسيا هي القارة الأكبر في العالم، وهي محور الحركة الجيوبوليتيكية ومركز الاهتمامات الجيوستراتيجية، وأن القوة التي تتحكم بأوراسيا تستطيع أن تسيطر على اثنتين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدماً والأوفر في مجال الإنتاجية الإقتصادية ويُقصد بالمنطقتين، مناطق من آسيا وأوروبا، أما مناطق العالم الثلاث فهي آسيا وأفريقيا وأوروبا⁽¹⁾.

وهنا تقضي نظرة واحدة إلى الخريطة العالمية إلى اكتشاف أن بسط السيطرة على أوروبا يستتبعه أوتوماتيكياً إخضاع إفريقيا، الأمر الذي يجعل نصف العالم الغربي بمثابة المحيط الخارجي للقارة المركزية من الناحية الجيوبوليتيكية.

2- ويعرّج بريجنسكي بعد ذلك إلى إبراز الخصائص الجيوستراتيجية لمنطقة أوراسيا فيقول: "يعيش في أوراسيا حوالي 75 بالمائة من شعوب العالم، وفيها أيضاً توجد معظم ثروات العالم سواء كانت باطنية أو مستخرجة، بحيث تنتج أوراسيا حوالي 60 بالمائة من إجمالي الناتج القومي العالمي وتوجد فيها حوالي ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة في العالم... جميع الأطراف التي يمكن أن تُشكل تحدياً سياسياً واقتصادياً لسيادة أمريكا توجد في أوراسيا. ولو جمعت معا فإن قوة أوراسيا تفوق بشكل كاسح قوة أمريكا. ولكن من حسن حظ

(1) - بريجنسكي، مرجع سابق، ص. 48.

أمريكا أن أوراسيا أوسع من تتوحد سياسيا. "ويضيف بريجنسكي: "وهكذا فإن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية، ولكنها لا تشغل لاعبين إثنين بل عدة لاعبين يمتلك كل لاعب منهم كميات متباينة من القوة. يستقر اللاعبون الرئيسيون في الغرب، والشرق، والمركز، والجنوب، لذا فإنّ توحد الشرق تحت سيادة لاعب واحد منهم في جنوب أوراسيا، فضلا عن إزاحة الولايات المتحدة الأمريكية من طرفها الغربي سينتج عنه نهاية المشاركة الأمريكية في لعبة الشطرنج الأوراسية.⁽¹⁾

3- ويحدد بريجنسكي خمسة لاعبين جيواستراتيجيين وخمسة محاور جيوبوليتيكية على الخريطة السياسية الجديدة لأوراسيا، ويُقصد باللاعبين الجيواستراتيجيين الدول التي تمتلك القوة والإرادة الوطنية اللازمتين لممارسة النفوذ أي التأثير فيما وراء حدودها لفرض تبديل الوضع الجيوبوليتيكي إلى البعد الذي يؤثر في مصالح أمريكا وتكون لديها الإمكانية أو الإستعداد "للاشتعال" الجيوبوليتيكي، وطبعا من بين أهم أولئك اللاعبين الجيواستراتيجيين ذكر بريجنسكي روسيا الاتحادية.⁽²⁾

4- وذكر في نفس السياق مجموعة من الدول أسماها بالمحاور الجيوبوليتيكية من بينها أوكرانيا التي تعد محورا مهماً في رقعة الشطرنج الأوراسية لاسيما لروسيا الاتحادية فبدون أوكرانيا لا تعود روسيا إمبراطورية أوراسية ولكن إن كانت موسكو ستستعيد السيطرة على أوكرانيا بعدد سكانها الذي تعد الآن 25 مليون نسمة ومواردها الكبيرة إضافة إلى نفاذيتها إلى البحر الأبيض المتوسط، الأمر فإنّها ستستعيد بشكل أوتوماتيكي ظروف التحول إلى دولة إمبراطورية قوية تمتدّ على أوروبا وآسيا كما سيكون لفقدان أوكرانيا لإستقلالها عواقب مباشرة

(1)- المرجع نفسه، ص ص 48-51.

(2)- الياسري، البركي، مرجع سابق، ص 25.

على أواسط أوروبا محولة بولندا إلى محور جيوبوليتيكي على الحدود الشرقية لأوروبا الموحدة. (1)

وهنا تتضح بشكل كبير حيثيات الأزمة الأوكرانية المستمرة إلى يومنا هذا كونها لا تتعلق فقط بكيان يدعى أوكرانيا إنّما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدارة الإستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية لدولة روسيا الإتحادية من جهة والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، الذي يرى فيما يسمى بالجوار الروسي القريب مجالا يجب التوسّع نحوه إجبارياً. وما يُقال عن أوكرانيا يُقال أيضاً عن أذربيجان ذات الأهمية الجيوبوليتيكية لإشرافها على بحر قزوين الغني بالثروات لذا فإن سيطرة روسيا حسب الإستراتيجي بريجنسكي يعني استغلال دول آسيا الوسطى عديم الفائدة إذا ما خضعت أذربيجان خضوعاً تاماً لسيطرة موسكو، أمّا تركيا فهي من المحاور الجيوبوليتيكية التي تعمل على استقرار منطقة البحر الأسود وتسيطر على النفاذ منه إلى البحر المتوسط وتؤدي دور المرساة الجنوبية لحلف الناتو، إن من شأن تركيا إن كانت مضطربة أن تشيع المزيد من العنف في جنوب البلقان ما قد يسهل إعادة فرض السيطرة الروسية على الدول حديثة الإستقلال في القوقاز. أمّا إيران فإنّها هي الأخرى توفر دعماً مثبتاً للتنوع السياسي الجديد في وسط آسيا. فهي تتحكم في الساحل الشرقي للخليج العربي، في حين يعمل استقلالها كحاجز بوجه أيّ تهديد روسي على المدى البعيد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي الذي اعتبره بريجنسكي خليجاً فارسياً، لذا فإنّ مستقبل أوكرانيا، أذربيجان وأواسط آسيا له أهمية حاسمة على ما يمكن أن تصبح عليه روسيا. (2)

(1) - بريجنسكي، مرجع سابق، ص. 75.

(2) - المرجع نفسه، ص. 65-66.

لذلك يؤكّد بريجنسكي على ضرورة أن تصوغ الولايات المتحدة الأمريكية وتنفذ خطة جيواستراتيجية متكاملة وشاملة وطويلة الأمد لعموم أوراسيا كونها الحلبة المركزية للعالم لأهميتها الإستراتيجية والأمنية وطبعا الإقتصادية، فمن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على ضمان أن لا تصل دولة أخرى غيرها خصوصا روسيا الاتحادية إلى السيطرة على هذا المجال الجيوبوليتيكي وذلك من خلال تطبيق فكرة الإحتواء لهذه الأخيرة في منطقة قزوين والقوقاز للعمل على الحدّ من نفوذها في هذه المنطقة، كون روسيا تبقى لاعبا جيواستراتيجيا رئيسيا على رغم ما أصابها من ضعف، ذلك أنّ مجرد وجودها يؤثّر على نحو مكثّف في الدول المستقلّة حديثا ضمن الأوراسيا الواسعة التي كانت تمثل دول الإتحاد السوفياتي السابق فهي تمتلك أهدافا جيوبوليتيكية طموحة تعمل على نحو متزايد ما قد يشكل تهديدا حقيقيا للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي. وكذا على المصالح الأمريكية في منطقة الأوراسيا.⁽¹⁾

2- مكانة الجيوبوليتيك في الفكر الإستراتيجي الروسي وأثره في التوجهات الإستراتيجية لبوتين.

لقد تنامي علم الجيوبوليتيك في مرحلة ما بعد النظام الشيوعي بشكل مستمر في روسيا الاتحادية، بالرغم من أنّه ظلّ مُدانا طيلة الفترة الشيوعية بوصفه أداة للعسكرة الرأسمالية الأمر الذي جعله من العلوم الممنوعة في كلّ جامعات الإتحاد السوفياتي. والحقيقة أن هذا التنامي بدأ في البروز طوال سنوات الثمانينات خصوصا مع تبني البرسترويكا، فقد أُعيد تأهيل وتعريف الجغرافيا السياسية بكونها حقلا علميا جامعا، ومع مرور السنين وتردّي وضعية

(1)- المرجع نفسه، ص ص 57-58.

المصالح القومية الروسية وجدت الجيوبوليتيك مكانتها التي تستحقها حيث أضحت تمثل جزءا مندمجا في النقاش العام كما أضحى الخطاب السياسي الآن يتمحور وبشكل أساسي حول هذا البعد.⁽¹⁾

وهذه الشعبية التي تلعبها حاليا الجيوبوليتيك في روسيا ما بعد الإتحاد السوفياتي بدأت في التبلور أكثر مع اعلان عدة شخصيات روسية معروفة لمجموعة من الأفكار الجيوسياسية لإستعادة هبة وكرامة بلدهم فعلى سبيل المثال أعلن الزعيم الشيوعي من الحرس القديم "جينادي زيوغانوف" « Zyuganov » : "أنه ينبغي على روسيا أن تستعيد السيطرة على المنطقة المركزية." التي تحدث عنها ماكيندر، ثم ظهرت أيضا أفكار الزعيم القومي المتطرف "فلاديمير جرونوفسكي" « Zhirinovsky » والتي تدعو إلى أن جنوب القوقاز وكذلك تركيا وإيران، وأفغانستان يجب أن تخضع جميعها إلى السيادة الروسية، وعلى الرغم من أن تطرف جرونوفسكي لا يشاركه فيه الأغلبية العظمى من الروسيين. إلا أنه قد مس على الرغم من ذلك توجهها حيويا في التفكير الإستراتيجي الروسي، خصوصا في ظل الضعف الذي شهدته روسيا في مجالها الأوراسي، ما جعل الجغرافيا نفسها تمثل هاجسا روسيا في مطلع القرن الحادي والعشرين.⁽²⁾

وبطبيعة الحال فليس هناك إمكانية لإعادة تشكيل الإتحاد السوفياتي مطلقا، ومع ذلك برزت فكرة جيوبوليتيكية لإقامة إتحاد أكثر مرونة من الإتحاد المنهار والذي يصل إلى حدود الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية والذي قد يكون أكثر قابلية للتحقيق. ولكن ما الذي يمكن

(1)-Katia Kliouikova , « La Géopolitique en Russie depuis 1991 », *Outre-Terre*, N°. 19, 2007, p.21.

(2)-روبرت د.كابلان، انتقام الجغرافيا ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015)، ص. 213.

أن يمثل النداء الأسمى وراء ذلك؟ ماذا عساها أن تكون الفكرة التي يمكن أن يبرر بها الروس أخلاقيا تلك الموجة المقبلة من التوسع؟

كتب بريجنسكي في هذا السياق في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى": "أنّ الروس قد بدأوا منذ تسعينات القرن العشرين في إحياء مذهب الأوراسيا Eurasianism الذي يعود إلى القرن التاسع عشر كبديل للشيوعية، من أجل إغراء الشعوب غير الروسية بالعودة إلى الإتحاد السوفياتي. -ولو بصيغة جديدة- "إذ تتناسب الأوراسيا جيّداً مع شخصية روسيا التاريخية والجغرافية، ولكونها تمتدّ عبر مساحة شاسعة من أوروبا إلى الشرق الأقصى، على الرغم من عدم ارتباطها بأيّ منهما فإنّ روسيا بطريقة لا تشبه أيّ بلد آخر تُجسّد أوراسيا. أين تشكّلت لدى النخبة المثقفة والفكرية في مقام أول ثمّ لدى النخبة السياسية في مقام ثانٍ تصورات استراتيجية عن المستقبل الجيوبوليتيكي لروسيا الإتحادية التي مثلها الجيوبوليتيكيين كما رأينا سلفاً في صورة المحور الجغرافي للتاريخ.⁽¹⁾

حيث يرى قائد الفكر الأوراسي "الكسندر دوغين" أنّه يمكن بسهولة استشراق مسيرة الأحداث، فإذا ما اختارت روسيا طريقاً آخر غير "طريق تجميع الإمبراطورية" ويقصد هنا الدول التي شكّلت الإمبراطورية الروسية عبر حقبة التاريخ المتعددة أي دول آسيا الوسطى والقوقاز، فعندئذٍ ستنبئ دول أخرى أو تحالفات دول رسالة ال heartland القارية. وفي هذه الحالة تغدو الآماد الروسية هدفاً استراتيجياً لتلك القوى التي تعلن نفسها "قلعة الأوراسيا" الجديدة. فإما أن تقوم الصين بقفزة باتجاه الشمال نحو كازخستان وسيبيريا الشرقية، أو تتحرّك أوروبا الوسطى باتجاه الأراضي الروسية-الغربية نحو أوكرانيا وبيلاروسيا، أو يقوم المعسكر الإسلامي بمحاولة التكامل مع آسيا الوسطى، منطقة الفولجا والأورال بالإضافة إلى بعض

(1)- المرجع نفسه، ص ص 213-214.

من مناطق روسيا الجنوبية، ولكن من الصعب جدا الوصول إلى مثل هذا التكامل القاري الجديد لأنّ الخريطة الجيوبوليتيكية الكونية نفسها تقف في مواجهة الأطلسية الأحادية القطب. وعليه فإنّ ما يدفع إلى تفعيل التحركات الأوراسية الأخرى هو السلبية الجيوبوليتيكية من طرف روسيا نفسها. (1)

روسيا التي وصفها أيضا واحد من الروّاد الأوائل للإتجاه الأوراسي "بيوتر نيكولايفيتش سافيتسكي" بأنّها: "تمثّل تكوينا حضاريا مميّزا تحدّده خاصية "التوسّط"، فهي تحتلّ الموقع المركزي في إطار القارّة كلّ". وتوسّط روسيا بالنسبة لسافيتسكي هو أساس تفردّها التاريخي، فهي ليست جزءا من أوروبا وليست امتدادا لآسيا. إنّها عالم مستقلّ بذاته، واقع جيوبوليتيكي روعي-تاريخي مستقلّ إنّها الأوراسيا. (2)

وهذا المفهوم لا يعني أرضا ولا قارّة، بل فكرة انعكست في المجال الروسي والثقافة الروسية، إنّها مقياس تاريخي وحضارة خاصّة، إنّ روسيا حسب الطّرح الأوراسي لسافيتسكي (*) وريثة الخانات العظماء، متممة أعمال جنكيز خان وتيمورلنك، إنّها موحّدة آسيا. ³ وقد تطوّرت أفكار التيار الأوراسي أكثر مع الأعمال الرائعة والفريدة لعالم الأعراق الروسي "ليف نيكولايفيتش غوميلوف" في سبعينات القرن الماضي، أين أكّد أنّ السيطرة الروسية على تلك الأراضي الأوراسية مردّه أنّ أبناء روسيا الكبرى لا يمثلون مجرد فرع من

(1)-دوغين، مرجع سابق، ص. 214.

(2)-المرجع نفسه، ص. 128.

(*)-بيوتر نيكولايفيتش سافيتسكي (1895-1968) هو عالم جيوبوليتيك معروف، ترأس في سنة 1921 الحركة الأوراسية التي تؤمن وبعمق بالعوامل الجيوبوليتيكية التي تلعب دورا مركزيا في أفكار المنتسبين إلى تلك الحركة، كما آمن سافيتسكي بالفكرة المحورية القائلة بخصوصية التميز التاريخي "لأبناء روسيا الكبرى" بهدف بعث الأوراسيا التي توصف بكونها عالم مستقلّ بذاته، فهي حسبه واقع روعي-تاريخي مستقلّ.

(3)-المرجع نفسه، ص. 129.

السلاف الشرقيين بل مزيجا تكوّن على أساس التداوب التركي-السلافي، الأمر الذي خلف حضارة روسيا الكبرى على تلك الرقعة الجغرافية من العالم.⁽¹⁾

وطبعا فإن القول بأنّ الديموغرافيا الروسية ليست سلافية بحتة بل هي مزيج من التفاعل بين السلاف والأعراق التركية المنغولية القوقازية، يمثل في حدّ ذاته أرضية هوياتية يمكن الإنطلاق منها لتفعيل الإتحاد الأوراسي المنشود تحت الزعامة الروسية، والتي يمكن أن نطلق عليها مصطلح القوة الناعمة الروسية، والتي ستمثّل مدخلا أخلاقيا قيما لتبرير إعادة ضمّ دول الجوار القريب الأوراسية. فالجغرافيا، التاريخ، والحضارة ستظلّ عناصر أساسية في الهوية القومية لشعوب الأوراسيا، بل ستكون فكرة إنشاء هذا الإتحاد من ناحية العقلانية السياسية أمرا جديرا بالتفكير، فإذا تمكّنت الأوراسية من قمع الإختلافات والصراعات العرقية والهوياتية في بعض أوساط الإتحاد السوفياتي السابق وبالتالي تساعد على الإستقرار ألن تكون جديرة بالاهتمام؟

وبالتالي فإنّ روسيا الاتحادية بعد حرمانها من الحكم القيصري والشيوعية تتطلّب مثالا ساميا وموحّدا إذا أرادت النجاح في إعادة جذب الشعوب التي كانت خاضعة لها في السابق، وفي هذا السياق يجادل "ديميتري ترينين" « Trenin » مدير مركز كارنيجي في موسكو بأنّه: " في القرن الحادي والعشرين قوة الجذب تتغلّب على قوّة الإكراه" التي طالما طبقتها النخبة الحاكمة الروسية في دول جوارها القريب، وبالتالي يجب أن تكون القوة الناعمة محورية في الإستراتيجية الروسية الجديدة، وبعبارة أخرى فإنّ روسيا التي يجرى اصلاح تفكيرها الإستراتيجي ستكون في وضع أفضل لبسط نفوذها نحو جميع أطرافها الواقعة في أوراسيا، خصوصا أن اللغة الروسية هي اللغة المشتركة من البلطيق إلى آسيا الوسطى، ما

(1)- محمد عادل شريح، "روسيا "الأوراسيا" وقضايا المشرق العربي"، سياسات عربية، العدد 8، أبريل 2014، ص. 22.

سيُسمح لروسيا بإعادة تحقيق ما ترى أنه مصيرها الجغرافي، كونها دولة عظمى وهذه العظمة حسب دوغين دائماً ليست خياراً إنما هي قدرها المحتوم.⁽¹⁾

ومن مشروع جيوبوليتيكي فكري إلى مشروع سياسي أعلن الرئيس الكازاخستاني "نور سلطان باييف" بدء مشروع اتحاد دول أوراسيا وأفضت هذه الدعوة إلى نوع من الاتحاد الجمركي بين ثلاث جمهوريات هي: روسيا الاتحادية، كازاخستان، وبيلاروسيا، ولعلّه منذ ذلك الوقت تحوّلت الأوراسيا من نظرية جيوبوليتيكية إلى تطبيق سياسي ومنذ عام 2000 بدأ يظهر في خطابات "فلاديمير بوتين" ما يشير إلى اقترابه من الفهم الأوراسي على حساب المفاهيم الليبرالية الديمقراطية المهيمنة على السياسة الروسية، فقد أعلن في عام 2000 أنّ روسيا دولة أوراسية بمعنى أنها ليست آسيوية وليست أوروبية، ثمّ جاء اعلانه في 2012 حول الاتحاد الأوراسي المزمع تحقيقه ليشكل نقلة نوعية على هذا الصعيد.

فالمشروع الأوراسي في تصوراتهِ وإطارهِ النظري كما يبدو في أدبيات الفكر الأوراسي والذي يبدو أنّه يتقاطع بنسبة كبيرة مع سياسات بوتين الفعلية، وتتحدد ملامحه في الآتي:⁽²⁾

- هو مشروع مقابل لمشروع العولمة الغربية يسعى لتوجيه الرّدّ الحاسم على سياسة الهيمنة والسيطرة الغربية التي تمثّلها هذه العولمة على مختلف الأصعدة السياسية والإقتصادية والثقافية، وذلك من خلال إرساء نمط من الكيانات السياسية والتحالفات في القارة الأوراسية ليس على أساس من الهيمنة السياسية والثقافية، إنّما على أساس من التكاملية وحقّ الثقافات المحلية في تطوير نماذجها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، بما

(1)-كابلان، المرجع نفسه، ص. 215.

(2)-شريح، مرجع سابق، ص ص. 63-64.

يساهم في نموّ التنوّع اللغوي والديني والحضاري لتبلور أقطاب دولية متعدّدة، لكن في إطار إرادة سياسية موحّدة لمواجهة نظام القطب الواحد وسياسة العولمة.

-يتضمن هذا المشروع خطّين استراتيجيين لبناء العلاقات الجديدة والكيانات الجديدة في القارة الأوراسية وترسيخها، يتمثّل أولهما: في بناء الإتحاد الأوراسي في حدود الإتحاد السوفيّاتي سابقا، لكن من دون أيديولوجيا شمولية ملزمة وعلى أساس من اللامركزية في الحكم وبشكل طوعي ويتمثّل ثانيهما: في بناء تحالفات وتفاهمات استراتيجية في محاور أساسية هي: محور موسكو-طهران، وموسكو-بيجين، وموسكو-دلهي، والعمل على تعزيز تحالفات إقليمية موحّدة (منظمة شانغهاي)، أمّا بالنسبة إلى دول وتكتلات أوراسية أخرى كتركيا ودول الشرق الأوسط التي لا تُظهر حماسا شديدا للعلاقات مع روسيا، ويظهر فيها النفوذ الغربي بشكل واضح وكبير، فيبقى الباب مفتوحا لها، ويجري الإقتراب منها بقدر رغبتها في الإقتراب من المحور الأوراسي.

إنّ موقع الجيوبوليتيك في الفكر الإستراتيجي الروسي موقع متميّز، إذ يلعب هذا العلم دورا بارزا في كتابات أهم المفكرين الجيوبوليتيكيين عبر مختلف الحقب التاريخية التي عرفها هذا البلد، كما أضحت تلك الأفكار الموجه الرئيسي لفلاديمير بوتين فيما يخص تحديد الأهداف الإستراتيجية بما يتلاءم وتاريخ العظمة الروسية كون روسيا متميزة فهي لا تمثل لا الشرق ولا الغرب.

فمن علم منبوذ يمثل الإمبريالية الغربية، إلى علم يخدم التوجهات الإستراتيجية لدولة روسيا الإتحادية، بل يمد الإستراتيجية الشاملة بأهم المفاهيم والمصطلحات وكذا السياسات الواجب اتباعها في إطار فوضوية النسق الدولي خدمة للأمن القومي الروسي.

استخلاصات الفصل الأول:

إنّ الإستراتيجية تعبّر عن أهمّ الأهداف والمصالح التي تسعى الأمم لتحقيقها باستعمال وسائل معينة، أي استخدام عوامل القوة المادية والمعنوية من أجل تحقيق ما يتطلبه الأمن القومي للدول، هذا الأخير الذي يرتبط بالأساس بمضامين دقيقة لعلّ أبرزها: ربط الأمن بالقوة العسكرية للدولة وذلك عملاً بمبادئ الفكر الواقعي الذي لا يزال يُسيطر على التوجّهات الإستراتيجية لمختلف الدول خصوصاً تلك التي تمتلك قاعدةً متّسعة من المصالح الوطنية.

وبالنسبة لروسيا الاتحادية فإنّ هذه الأخيرة عانت الكثير من المشاكل التي غدت بالنسبة لها تحديات كبرى غداة انهيار الإتحاد السوفياتي، إذ غابت الرؤية الإستراتيجية لمستقبل الشعب الروسي الطموح للحلم بالإمبراطوري، في الوقت الذي يمتلك فيه هذا الأخير الكثير من عوامل القوة المعنوية خصوصاً التاريخ والخصوصية الحضارية والثقافية، إذ أنّه وعبر حقبة التاريخ المتعددة عاش في ظلّ وجود إمبراطورية مترامية الأطراف ومتعدّدة الأعراق والإثنيات، وبالتالي عرفت هذه الدولة صعود تيار معاكس لكل السياسات التي عرفتها روسيا الشيوعية سابقاً تمثّل في اتجاه طلب المساعدة من الغرب، وقد قاد هذا التيار في الرئيس الأسبق "بوريس يلتسين" ونخبته، إذ حاول عن طريق ما سمي بـ "سياسة العلاج بالصدمة" تحقيق انتقال اقتصادي نحو اقتصاد السوق لإخراج روسيا الاتحادية من أزمتها وانهيارها الإقتصادي، لكن الغرب لم يكن عند وعوده، بل نقضها أكثر فأكثر لأن روسيا في الإدراكات الغربية ليست سوى "تهديد" متعدد الأوجه، فعاشت بذلك هذه الأخيرة أسوأ مرحلة من مراحل تطوّرها، كما أضحى النظام السياسي نظاماً مشخصاً وخاضعاً لإرادة الأوليغارشيا التي سيطرت على كل مناحي الحياة الإقتصادية، المالية، والسياسية، ما انعكس سلباً على مكانة وهيبة روسيا على مستوى النظام الدولي.

إلا أنّ صعود الرئيس "فلاديمير بوتين" رجل الإستخبارات القوي في عام 2000 إلى سدة الرئاسة، كان له بالغ الأثر على صياغة التوجهات الإستراتيجية المستقبلية لدولة روسيا الاتحادية، إذ سرعان ما بدأت الأطروحات الجيوبوليتيكية تلقي بثقلها على التفكير الإستراتيجي الروسي الجديد، وذلك بإحياء الفكر الأوراسي لإعادة أمجاد روسيا في محيط جوارها القريب بما يخدم مصالح الأمن القومي الروسي، كما أخذت النخبة الروسية الحاكمة بزعامة "بوتين" بعين الإعتبار أبرز أفكار علماء الجيوبوليتيك الروس لتجسدها في المشروع الجيوبوليتيكي /الإستراتيجي لروسيا، إذ يُعدّ "بوتين" من أشدّ من يحنّ إلى أمجاد الإمبراطورية الروسية، دون إهمال طرح التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين كخيار تكتيكي تقتضيه مرحلة الضعف التي مرت بها روسيا في العقد الأخير من التسعينات، لأجل تحقيق العودة الدولية المنشودة إلى مسرح الأحداث الدولية.

الأمر الذي حثّم تبني استراتيجية جديدة للأمن القومي، والتي صيغت من خلالها مجموعة من الأهداف الوطنية الواجب تحقيقها بما يخدم مصلحة الشعب الروسي، وذلك بتعبئة كل موارد الأمة المادية والمعنوية، كوسائل لتجسيد الأهداف على أرض الواقع، واسترجاع الهيبة والمكانة الدولتين المفقودتين.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

- المبحث الأول: النخبة الروسية الجديدة بقيادة بوتين واستراتيجية الأمن القومي الروسي.
- المبحث الثاني: الإستراتيجية الروسية الجديدة بين تجسيد الأهداف وعملية التوفيق بين الوسائل الناعمة والصلبة.
- المبحث الثالث: المحددات الرئيسية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

الفصل الثاني : الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين: بين إدراك التهديدات، تبني
التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية،

إنّ مرحلة التحوّلات الجيوسياسية التي عرفتتها روسيا الإتحادية في عقد التسعينات ألحقت شللاً ولفترة طويلة بعملية تحديد التوجّهات الإستراتيجية لهذه الدولة ، إلّا أنّه ومع تولي "فلاديمير بوتين" سدّة الحكم بدأت العقلانية السياسية والتفكير الواقعي يفرضان نفسيهما على صناع القرار الروس وذلك بغية إعادة ترتيب الأولويات الروسية الإستراتيجية وتقليل الخسائر الكبرى التي لحقت بالمصالح القومية إلى أدنى مستوى ممكن وإعادة صياغة الأهداف بما يتماشى والخطّين الإستراتيجيين اللذين تمخّضا عن الفكر الإستراتيجي الروسي الجديد لعالم ما بعد الصراع الأيديولوجي السوفياتي الأمريكي، أي الإنفتاح على العالم الأورو-أطلسي، والبحث عن استرجاع دول الجوار القريب الأوراسية ضمن مشروع الإتحاد الأوراسي، وهذا عن طريق تعبئة كلّ عناصر القوة المادية والمعنوية لاسترداد المكانة والهيبة الروسية الضائعتين، إضافة إلى البقاء في النظام الدولي كقوة عظمى يكون لها بالغ التأثير في أهمّ القضايا الدولية بما يتلاءم والمصالح القومية الروسية.

إذ سنتطرّق في المبحث الأوّل المعنون ب: النخبة الروسية الجديدة بقيادة بوتين واستراتيجية الأمن القومي الروسي في عنصره ، للنخبة الروسية بزعامة الرئيس بوتين وانعكاس شخصيته وتكوينه على الوضع الكلّي للتوجهات الإستراتيجية لدولة روسيا الإتحادية ودوره الكبير في صياغة عقيدة استراتيجية روسية جديدة، ثمّ سنتطرّق إلى أهمّ ما جاء في وثيقة الأمن القومي الروسي التي وقّع عليها بوتين عقب توليه السلطة في عام 2000. أما المبحث الثاني والمعنون ب: الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين: أهدافها، وسائل تحقيقها و عملية التوفيق بين القوة الناعمة و الصلبة، وسنخصص عنصره الأول لقراءة أهم أهداف الإستراتيجية الروسية الجديدة أما العنصر الثاني فهو مخصص للحديث عن وسائل

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

تحقيق تلك الأهداف بانتهاج وسائل صلبة و أخرى ناعمة. أما المبحث الثالث: فعنوانه بالمحددات الرئيسية المؤثرة في الإستراتيجية الجديدة لبوتين و نتناول في عنصره الأول المحددات المرتبطة بالهيكل السلطوية الرسمية و غير الرسمية وتأثيرها في الإستراتيجية الروسية الجديدة، أما العنصر الثاني فخصصناه للمحددات الاجتماعية، الإقتصادية و العسكرية و تأثيرها كذلك على تلك الإستراتيجية المتبعة، وخصصنا كذلك العنصر الثالث للحديث عن المحددات الإقليمية و الدولية و تأثيرها على الإستراتيجية الروسية.

المبحث الأول : النخبة الروسية الجديدة بقيادة بوتين واستراتيجية الأمن القومي الروسي.

عند تولي بوتين الحكم في روسيا الإتحادية تطورت لدى النخبة الحاكمة مجموعة من المفاهيم الخاصة بالمصالح السياسية، الأمنية، الإقتصادية والعسكرية للدولة الجديدة، كما حاولت تقويم احتمالات تهديد تلك المصالح، إذ ظهر بشكل جليّ التأثير الكبير لفكر وشخصية الرئيس بوتين على الصياغة النهائية لوثيقة الأمن القومي كإستراتيجية تحمل محاور عديدة تسعى الإدارة الجديدة وبمنظور واقعي ونفعي من خلالها تحقيق جملة الأهداف القومية لدولة روسيا الإتحادية. كما أضحى الفكر الإستراتيجي الروسي موضوعا ذو أولوية واهتمام بالنسبة للخبراء والمهتمين بالشؤون الإستراتيجية.

1- النخبة الروسية بقيادة بوتين : الثابت والمتغيرات في صياغة الإستراتيجية الروسية الجديدة.

أ- التعريف بشخصية "فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين":

ولد بوتين في السابع أكتوبر 1952 في مدينة سانت بطرسبورغ العاصمة الشمالية لروسيا الإتحادية، وكان لنشأته في عائلة متواضعة بالغ الأثر في تكوين شخصيته إذ تعلم منذ الصغر كيفية الإعتماد على نفسه في شق طريقه في الحياة، فليس من قبيل المصادفة

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

مزاولة بوتين رياضة المصارعة من نوع سامبو الروسي الأصيل والمخصص للدفاع عن النفس من دون سلاح هذه الرياضة التي أتقنها بوتين جيدا إلى جانب بعض فنون المصارعة الشرقية الأخرى.⁽¹⁾

إلا أن شغف ممارسة الرياضة لم يتحول إلى احتراف، خاصة بعد التحاق بوتين بكلية الحقوق في جامعة سانت بيترسبورغ أين أصبح فيها من المتفوقين. وجدير بالذكر أن "أناتولي سوبتشاك" « Anatoli Sobotchak » هذه الشخصية التي لعبت دورا كبيرا في تحديد مصير بوتين كان يعمل في ذلك الحين في نفس الجامعة، إذ كان هو المشرف على موضوع تخرجه المعنون بـ "شرط الدولة الأكثر رعاية في القانون الدولي" ومن ثمّ التحق في عام 1975 فور تخرجه بجهاز لجنة أمن الدولة (كي. جي. بي) وانخرط في سلك الدائرة الأولى (الإستخبارات الخارجية) وبالتحديد في فرعها بمدينة سانت بيترسبورغ مسقط رأسه حيث شغل مناصب عديدة إلى أن أرسل عام 1985 إلى مجموعة القوات السوفياتية في ألمانيا الديمقراطية ليزاول نشاطه الخاص في مدينة ليبزغ خلال خمسة أعوام، تحت ستار وظيفة مدير دار الصداقة السوفياتية- الألمانية⁽²⁾

وعمل أيضا منذ عام 1990 مساعدا لرئيس الجامعة الحكومية للشؤون الخارجية بـ لينينغراد أو سانت بيترسبورغ حاليا ، وذلك بعد أن شهد انهيار سور برلين الرمز الأعظم للحرب الباردة⁽³⁾، وزوال ألمانيا الديمقراطية عن الخريطة السياسية عام 1989 وتوحيدها في وقت لاحق مع ألمانيا الغربية وسقوط خطوط الدفاع الأمامية للإمبراطورية السوفياتية التي كان الذود عنها واجبهم المقدس. وانطلاقا من ذلك فإنّ لهذه الأحداث الكثير من الأثر

(1)- الأمانة، (الإستراتيجية...)، مرجع سابق، ص ص. 163-164.

(2)- نفس المرجع، ص. 164.

(3)- ممدوح عبد المنعم ، روسيا تنادي بحقّ العودة على القمة ، (دار الدفاع للصحافة والنشر، 2013)، ص. 47.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمددات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

على مستقبل بوتين من خلال تركها لبصمات معينة في إدراكاته وشخصيته التي لا تقبل الهزيمة، ما سينعكس على سياساته ورؤيته لمستقبل دولة روسيا الاتحادية بإرجاع مكانتها المفقودة على الساحة الدولية.

ثم عيّن بوتين مستشارا للشؤون الخارجية لرئيس مجلس النواب لمدينة لينينغراد "أناتولي سوبتشاك" ، ومن ثمّ ترأّس منذ يونيو عام 1991 لجنة العلاقات الخارجية لمدينته سانت بيترسبورغ بعد انتخاب "سوبتشاك" محافظا لهذه الأخيرة ،وفي عام 1994 رُقّي بوتين إلى منصب النائب الأول لرئيس حكومة سانت بيترسبورغ ليحصل على صلاحيات واسعة شملت الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والشرطة وغيرها من أجهزة القوة وكان في الوقت ذاته يشرف على المشاريع الإستثمارية الكبرى في المدينة.⁽¹⁾

وبعد اختيار "سوبتشاك" لبوتين لرئاسة مجلس فرع مدينة سانت بيترسبورغ لحركة "بيتنا روسيا" وتنظيم حملتها الإنتخابية في العاصمة الشمالية في إطار انتخابات مجلس الدوما في ديسمبر 1995، أصبح بذلك بوتين من بين أهم الشخصيات في الحياة السياسية والإقتصادية لهذه المدينة. أما أهم منعرج في حياته فكان في سنة 1997 عندما أُستدعي إلى موسكو ليُزاول عمله كمدير لشؤون الدولة للعلاقات الإقتصادية الخارجية إذ سرعان ما اكتسب بوتين شهرة في الكرملين مما أسفر عن انتقاله في مارس 1997 إلى العمل في ديوان رئيس الدولة وبالضبط في منصب رئيس إدارة الرقابة لدى رئيس روسيا الاتحادية. وفي ماي 1998 رُقّي بوتين أيضا إلى منصب النائب الأول لمدير ديوان رئيس الدولة

(1)-الأمانة، (الإستراتيجية ...)، مرجع سابق ،ص.165.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

ليصبح مسؤولاً عن الإتصال بمناطق روسيا وأقاليمها والإشراف على أجهزتها الإدارية والتنفيذية.⁽¹⁾

وفي عام 1998 تم تعيينه في دائرة الأمن الفيدرالية في روسيا بموجب مرسوم خاص صدر عن الرئيس يلتسين ،وقد حدث هذا التطور مع تأزم الوضع في البلاد من جديد إلا أنه في بداية مجيء بوتين وهو برتبة مقدم احتياط أثار شعوراً بعدم الرضى في صفوف المخابرات الروسية، قبل أن يُجرى التأكد من المستوى الرفيع الذي بلغه التأهيل المهني لهذا الأخير ومن كفاءته الإدارية. وبكفي القول إنّ مدير الدائرة الجديد أعاد خلال عام واحد من توليه منصبه تنظيم جهاز الدائرة المركزي، أين قام بتقليص عدد العاملين في هذا الجهاز من 7000 عنصر إلى 4000 عنصر بغية تحقيق الفاعلية مع تعزيز فروع الدوائر الإقليمية في آن واحد. ليُعين بعد إثبات جدارته في 29 مارس 1999 سكرتيراً لمجلس الأمن القومي الروسي مع احتفاظه بمنصب دائرة الأمن الفيدرالية. وبعد فشل رئيس الحكومة "سيرغي ستياشين" في شمال القوقاز وتجاهل خطورة الوضع في المنطقة كونه لم يأخذ على محمل الجدّ إنذارات الأجهزة الأمنية الروسية باحتمال إقدام قادة التشكيلات الشيشانية المسلحة على تنفيذ غارة مفاجئة على داغستان بأعداد كبيرة من المقاتلين، إذ أنّ "ستياشين" كان يعتقد أن القوات الروسية ستكون قادرة على التصدي لتلك الإعتداءات خلال عدة أيام دون خسائر تُذكر ولكنّ التطورات أثبتت عكس ما كان متوقعاً، وبالتالي توصل يلتسين إلى استنتاج بشأن استحالة بقاء "ستياشين" في منصبه فقام بتعيين بوتين رئيساً جديداً للحكومة الروسية في 9 أوت 1999. وأقرّ مجلس الدوما ذلك في 16 أوت من نفس السنة.⁽²⁾

(1)-نفس المرجع ،ص ص.165-166.

(2)-نفس المرجع ،ص ص.166-167.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمددات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

ومنذ 31 ديسمبر 1999 تولى بوتين رئاسة حكومة روسيا الاتحادية ، وفي 26 مارس 2000 انتُخب رئيسا لروسيا الاتحادية حيث بدأ ممارسته لمهامه في 7 ماي من نفس العام، ومن ثم انتخب بوتين لولاية رئاسية ثانية في 14 مارس 2004، ومنذ 8 ماي 2008 شغل منصب رئيس وزراء روسيا في فترة حكم الرئيس "دميتري ميدفيديف" Dmitri « Medvedev الذي سار في نفس الخط الإستراتيجي لبوتين، كما ترأس في الوقت ذاته حزب "روسيا الموحدة". وبعد انتهاء ولاية "ميدفيديف" رشح مؤتمر روسيا الموحدة" في 27 نوفمبر 2011 فلاديمير بوتين لمنصب الرئاسة، وفي يوم 20 ديسمبر عام 2011 قررت اللجنة الانتخابية المركزية تسجيله للمشاركة في انتخابات الرئاسة التي جرت في 4 مارس عام 2012 التي نجح فيها وتولى بذلك رئاسة روسيا لفترة رئاسية ثالثة لا تزال سارية.⁽¹⁾

ب- أهم الخطوات التطبيقية والعملية لتصورات بوتين الإستراتيجية من جانب السياسة الداخلية.

عندما وصل فلاديمير بوتين إلى السلطة عام 2000 خلفا لبوريس يلتسين ورث هذا الرئيس الجديد سلطة مركزية هشة وسياسة خارجية متناقضة واقتصادا منهارا. ممّا وضع روسيا الاتحادية على مفترق طرق إمّا النهوض أو استمرار الإنهيار، إلّا أنّ بوتين كان واعيا بخطورة هذه المرحلة، وبخبرته السياسية والإستخباراتية استطاع بعد تربيته لسدة الرئاسة من النهوض بروسيا محققا تطورا اقتصاديا كبيرا واستقرارا سياسيا ملحوظا، تمكّن بفضلهما من النهوض بالأوضاع الداخلية وتعزيز دور روسيا على الساحة الدولية.⁽²⁾

فعلى الصعيد الداخلي أدار بوتين وباقتدار صراعا مع مراكز القوى ورجال المال والأعمال الذين أفسدوا الحياة السياسية، المالية، والإقتصادية لدولة روسيا الاتحادية، فتمكن

(1)-عبد المنعم ، مرجع سابق ،ص.47.

(2) -أحمد سيد حسين، "أزمة الديمقراطية في روسيا البوتينية"، مجلة الديمقراطية، العدد 56، أكتوبر 2014، ص. 96.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

من إعادة السيطرة على الثروات الطبيعية التي سُرفت معظم عائداتها في عهد "يلتسين" هذا الأخير الذي وُقِر لهم كامل الحماية القانونية. ليشهد شهر أكتوبر من عام 2003 أكبر حدثين في تاريخ روسيا البوتينية، الأول تمثّل في: احتلال هذه الدولة وللمرة الأولى منذ سنة 1999 الصفّ الأول لأهم منتج للبترول في العالم بـ 8,98 مليون برميل يوميا، وفي نفس الشهر كان الحدث الثاني المتمثّل في إلقاء القبض على الرئيس المدير العام لشركة "إيوكس" الروسية الذي يُعدّ من أهم أثرياء روسيا وهو "ميخايل خودوركوفسكي" Mikhail Khodorkovsky الأمر الذي يعني بداية الإصلاحات التي أقرّها بوتين، إذ بدأ بتشديد نظام مركزي قويّ لاستعادة سيطرة الدولة على الأقاليم والجمهوريات الروسية.⁽¹⁾ فقد تمكن هذا الرئيس من جمع الأدوات الأساسية الخاصة بالسلطة في يديه، واستطاع أن يبطل تأثير المجموعات المتنفذة في عهد يلتسين بجعلهم يتخلون عن طموحاتهم السياسية وتقوية مؤيدي سلطته الشخصية.⁽²⁾

وكان بوتين قد أكّد في رسالته السنوية إلى البرلمان الروسي بمجلسيه في سنة 2000 على عدد من المهمّات الإستراتيجية للمرحلة القادمة من عهده الرئاسية، وفي مقدّمتها مضاعفة الناتج القومي خلال عشرة أعوام، ومحاربة الفقر، وتطوير القوات المسلحة بحيث تستطيع الدفاع بجدارة عن مستقبل روسيا الاتحادية.

وبالفعل فقد تمكّن بوتين من تحقيق تحسّن اقتصادي ملفت للانتباه، حيث سجّل في المتوسط 7 بالمائة كمعدّل نموّ اقتصادي سنوي، كما جعل روسيا واحدة من أكبر عشرة اقتصاديات في العالم، فقد أخذت معدّلات البطالة في الانخفاض فمن 13 بالمائة عام

(1)-David Buckrell, Arnaud Dubien, « Energie et politique dans la Russie de Poutine », *La revue internationale et stratégique*, n° 54, été 2004, p. 71.

(2) -لِيلِيَا شِفْتَسُوفَا ، روسيا بوتين ، ترجمة: بسام شيحا، (بيروت: الدار العربية، 2006)، ص ص 144-145.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

1999 إلى 11 بالمائة عام 2007، وبحلول نهاية 2013 وصلت إلى 8,23 بالمائة، كما انخفضت معدلات الفقر من 40 بالمائة من إجمالي عدد السكان عام 1999 لتصل عام 2013 إلى 10,2 بالمائة، كذلك حقق الميزان التجاري لروسيا الاتحادية فائضا متزايدا منذ عام 1999 وحتى عام 2013 بلغ قرابة ستة أضعاف، كما سددت روسيا كل ديون فترة الاتحاد السوفياتي وأصبح لديها ثالث احتياطي نقدي في العالم بما في ذلك الذهب ب 812,1 مليار دولار ، وتحسّنت الأوضاع المعيشية وانخفض معدل التضخم انخفاضا شديدا، إذ بلغت نسبته 86 بالمائة عام 1999، ليصل في عام 2008 إلى 20,6 بالمائة وبنهاية عام 2013 سجّل 4,3 بالمائة، ناهيك عن الطفرة التي حدثت في المؤسسات والقدرات العسكرية والتي أعادت روسيا إلى مكانها كأحد أكبر الدول المصدرة للسلاح.⁽¹⁾

إذ ركّز بوتين بعد انتخابه مباشرة على عدّه ملفات تستدعي عملية إصلاح واسعة كالعلاقة ما بين السلطة المركزية وباقي الأقاليم المشكلة للإتحاد الروسي ، ولتحقيق هذه الغاية تبني مجموعة من النصوص القانونية لإسترجاع قبضة السلطة المركزية على القطاع الإقتصادي الذي سيُعَوّل عليه كثيرا في الإستراتيجية الجديدة لدولة روسيا الاتحادية، وكذا تحييد الخصوم المحسوبين على الأوليغارشيا^(*) التي تكوّنت في روسيا عقب البدء في عملية

(1)-David Buckrell, Arnaud Dubien, **op.cit**, p. 73.

(*)-الأوليغارشيا: يقصد بها تلك البرجوازية الناشئة عن احتكارات الثروات الطبيعية، والتي تشكّل لوبيا حقيقيا داخل أجهزة الدولة الروسية. وتعود نشأة هذه المجموعات إلى سنوات التسعينات أي فترة تبني الإصلاحات الخاصة بالتحول نحو الإقتصاد الرأسمالي، وقد تمكنت آنذاك من بسط سيطرتها على ثروات طائلة ببسر، ولكن خلال الأزمة المالية لعام 1998 تهاوت عدة مجموعات صناعية ومالية بسبب أساليها في التعامل والمتمثلة في المضاربات والأساليب الإبتزازية والأعمال المشبوهة، واختفت بذلك غالبية الجيل الأول من الأوليغارشيا، أمّا الذين نجحوا في تجاوز الإنهيار وحافظوا على ثرواتهم فقد عملوا على إعادة تنظيم استثماراتهم على أسس رأسمالية شرعية وحديثة وابتعدوا عن ميادين المضاربة وركّزوا اهتماماتهم على قطاع الطاقة والمواد الأولية. وبذلك فقد نشأ جيل جديد من رجال الأعمال سعى لإدخال المعايير الدولية لما يسمى بثقافة الشركات إلى النشاط الرأسمالي الروسي.

-لمعلومات أكثر حول الأوليغارشيا الروسية ونشأتها، أنظر:

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمددات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

الخصوصية إبان عهد الرئيس السابق "بوريس يلتسين" ذلك أن امتلاك القوة الإقتصادية يقابله نفوذ سياسي أكيد الأمر الذي يرفضه بوتين نهائياً، خصوصاً أن رجل الأعمال "خدوركوفسكي" والشركة البترولية إيوكس قد أكدوا دعمهم المالي وهم الذين ينسّقون من على مستوى الدوما (البرلمان الروسي) من خلال اللوبي البترولي لمساندة حزب يابلوكو^(*)، إتحاد القوى اليمينية، بل وحتى الحزب الشيوعي، الأمر يشكّل حسب التصورات البوتينية عائقاً يجب التخلّص منه لإستكمال تحقيق المحاور الكبرى لبرنامجهم.⁽¹⁾

أدرك بوتين منذ بداية عهده أن فترة رئاسته الأولى تعني على مستوى السياسة الداخلية سحب الكثير من الصلاحيات التي أعطيت للمقاطعات والأقاليم والجمهوريات الروسية، وبعض من هذه الصلاحيات أيضاً أُعطي لرجال المال والأوليغارشيين خلال فترة يلتسين، أما الفترة الثانية من رئاسته فحسب منظور بوتين، فتتطلّب بناء الدولة وإعادة بناء أجهزة ممارسة الصلاحيات بطريقة تكفل اعتماد المحافظين والقضاة والأوليغارشيين وقادة الجيش على مؤسسة الرئاسة بشكل شبه كامل قبل اتخاذ القرارات الهامة التي تخص الدولة الروسية وشؤونها المختلفة، كما أنّ الكثير من محافظي الأقاليم والمقاطعات عملوا على خلق علاقات تناعم بين الإجراءات المحلية والقوانين لمصلحة الحكومة المركزية في موسكو.

وفي عام 2008 صدر عن الرئيس مبادرتان لتكريس الحكم المركزي والإدارة المحلية، الأولى: تخص القضاة، والثانية: متعلقة بالحكام والمحافظين في الأقاليم والمقاطعات. فقد

ـ يمين ميشال، "الأوليغارشيا الروسية"، شؤون الأوسط، العدد 81، مارس 1999، ص ص. 106-111.

(*)- أسّس هذا الحزب عام 1993 برئاسة "جريجوري يافلينسكي" في مرحلة صعبة من تاريخ روسيا ما بعد الإتحاد السوفياتي، عندما اندلع الخلاف بين الرئيس يلتسين والبرلمان. وهو حزب ذو طابع ليبرالي يمثل التوجهات نحو الغرب بكل طموحاته وأساليبه في الإدارة والإقتصاد. كما أنه من أشد المعارضين للحزب الشيوعي والحكومة، وتعدّ سياسة الحكومة الروسية سياسة سلطوية وعسكرية ومضادة للمجتمع ولمصالح الأفراد والشعب.

(1)- أيمن طلال يوسف، "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية 2000-2008"، المستقبل العربي، العدد 358، 2008، ص 81.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمددات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

تقدم "سيرجي مندوف" « S.Mendov » رئيس المجلس الفيدرالي الروسي بمسودة قانون تنص على أن القضاة الروس يجب أن يخضعوا بشكل غير مباشر لسلطة المجلس الفيدرالي خاصة في قضية تعيينهم حتى يكونوا جزءا من النظام العام وليسوا معارضين له، أما المبادرة الثانية المتعلقة بحكام ومحافظي الأقاليم والمقاطعات، فعكست عدم ضرورة انتخابهم بشكل مباشر من المواطنين وإنما عبر تعيينهم من خلال المجالس التشريعية الإقليمية التي يسيطر عليها الحزب الحاكم.⁽¹⁾

أما الخاصية الأخرى التي تميز إدارة بوتين المحلية لمؤسسات الدولة التنفيذية التشريعية والقضائية تجلت في اعتماده على الطاقم الأمني والعسكري والإستخباري لإدارة وظائف مدنية، فمع انهيار الإتحاد السوفياتي تفككت مؤسسات الدولة السوفياتية بما فيها الحزب الشيوعي الحاكم، ولم يبق من هذه المؤسسات سوى جهاز المخابرات السوفياتي KGB حيث كان الطاقم القيادي مصدر الكثير من التعيينات التي قام بها بوتين في الوظائف العمومية العليا والجهاز البيروقراطي. فخلال فترة بسيطة من حكمه قد سمح لبعض قادة الجيش بدخول الانتخابات الخاصة بمحافظي الأقاليم والمقاطعات ليكونوا جزءا من الطاقم الحكومي والمجالس الفيدرالية وديوان المحاسبة والوزارات المختلفة لدرجة أن عددهم وصل إلى ما يفوق 1500 ضابط كبير، وهذا بالطبع جزء من استراتيجية بوتين لتسييس الجيش والقوات المسلحة الروسية وفق تحليلات بعض المختصين في الشأن الروسي.⁽²⁾

فمع تولي بوتين السلطة استعاد أيضا ما يسمى بعمودية السلطة La verticale du pouvoir التي كان قد دعا إليها في سبتمبر 1992 وزير الخارجية الأسبق "بريماكوف" لكنه لم يستطع تطبيقها لعدم حصول حزب الرئيس يلتسين آنذاك على الأغلبية البرلمانية

(1) - نفس المرجع، ص ص. 81-82.

(2) -Cyrille Gloaguen, « Forces armées et politique: une longue passion russe, La Découverte /Hérodote ,N° 116,2005, p p.122-123.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمددات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيقها للأهداف القومية.

المطلوبة من على مستوى الدوما الروسي، ولكن الرئيس الجديد طبق هذه السياسة بعد تحقيقه للشرط الدستوري المطلوب⁽¹⁾. ولذلك أقرّ إعادة تعريف أساس العلاقات ما بين المركز والأطراف فقد قام بإعادة تنظيم 89 منطقة مكونة للإتحادية الروسية، وذلك بإقرار عدة معايير تضمنت إنشاء آلية فاعلة للسيطرة المركزية في المقاطعات، وتم أيضا تبني قرار تقسيم روسيا لسبع مقاطعات إدارية فيدرالية تتماثل مع حدود الأقاليم العسكرية، وفرض التشريعات الفيدرالية بأسلوب موحد في كل رقعة من أراضي الإتحاد الفيدرالي كما أقصى كل النصوص القانونية المحلية غير المطابقة للدستور، وعين بوتين وفق ذلك ممثلا رئاسيا على رأس كل مقاطعة ويكون هذا الأخير في الأساس خريجا من الجيش أو من مصالح الاستعلامات التي خدم فيها بوتين لسنوات كضابط أي في زمن KGB السوفيياتي.⁽²⁾

إنّ إعادة تعريف العلاقات ما بين المركز وبقية الأقاليم المكونة للإتحاد الروسي يعني من الناحية العملية نزع الكثير من الصلاحيات لحكام الأقاليم وجعل السلطة هرمية ومتمحورة بشكل أساسي حول شخص الرئيس فلاديمير بوتين، الأمر الذي أسمته "ليليا شيفتسوبا" ب"الديكتاتورية البيروقراطية" إذ كان بوتين القادم من الكي جي بي يتمتع بطريقة تفكير هذا القطاع في طريقة تسييره لأعماله المختلفة، والقائم على الوحدة ورفض التعددية والتنوع والشك والغموض والميل إلى السرية، وطبعا الولاء وتنفيذ الأوامر الآتية من الأعلى، كما أطلقت "شيفتسوبا" أيضا وصف "ديكتاتورية السوق" على فلسفة بوتين الذي يؤمن كثيرا بالسلطة المركزية، ولكن في نفس الوقت عدته مناصرا قويا للسوق فهو أعاد إحياء

(1)-Pascal Marchand, « immensité et despotisme ; le pouvoir en Russie », [EspacesTemps.net](http://www.espacetemps.net/articles/immensité-et-despotisme-le-pouvoir-en-Russie/), Travaux, <http://www.espacetemps.net/articles/immensité-et-despotisme-le-pouvoir-en-Russie/> consulté le : 19-03-2015 à 09 :1

(2)-Yves Zlotowski, « Succès et faux-semblants de Vladimir Poutine », **l'Economie Politique**, N°4, 2004, p.87.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

إصلاحات السوق التي توقفت خلال عهد يلتسين ،وفي الوقت نفسه عمل على تقوية سلطته المركزية.(1)

فبوتين لم يكن يثق بتاتا بالديموقراطية كونه يعتقد بأن المؤسسات الديموقراطية تقوض الدولة الروسية ولا يمكنها أن تكون سندا لتحقيق الإصلاحات الإقتصادية المنشودة ،كما أنه بحاجة إلى بناء قاعدة دعم خاصة به وهذا الأمر لن يتأتى إلا بوضع موالين له في أهم المناصب في الدولة ،وبفضل التكوين الاستخباراتي والأمني لبوتين وإدراكه العميق بأن الإعتماد على حاشية الرئيس السابق "يلتسين" التي شكلت في بداية عهده مجموعة دعمه أمر يجب استبداله بسرعة وهذا بجلب أشخاص موثوقين من الأجهزة الأمنية.

على هذا الأساس فقد تم انتقاد بوتين بسبب الإصلاحات الفيدرالية التي قام بها ،إذ تم النظر إليها كزيادة مفرطة في تركيز السلطة ،في حين اعتبرها آخرون سياسات فعالة أدت إلى تحقيق التماسك داخل الفيدرالية الروسية التي كانت مهددة خلال عهد يلتسين.وهو الأمر الذي كانت روسيا في أشد الحاجة إليه من أجل تحقيق الاستقرار ومن ثم ضمان نجاح عملية إعادة بناء الدولة الروسية.

ويُعدّ هدف إعادة بناء الدولة في سنة 2000 ذو طابع استعجالي الأمر الذي كان يتطلب فعلا إصلاح السلطة المركزية التي تمّ إضعافها بسبب وجود الأوليغارشيات وزيادة ظاهرة الزبونية على المستوى المقاطعاتي والمحلي ،إضافة إلى وجود العديد من الأزمات السياسية في شمال القوقاز معقل المقاومة الشيشانية التي اندلعت فيها الحرب الثانية بداية من خريف 1999، زيادة إلى كلّ ذلك فإن وظيفة النظام السياسي المتمثلة في توزيع الموارد المالية كانت صعبة التحقيق خصوصا في ظل الأزمة المالية التي عرفت روسيا في عام

(1)-شيفتسوبا ، مرجع سابق،ص 397.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

1998، الأمر الذي كان يتطلب تدخل السلطات المركزية التي يجب أن تكون قوية بزعامة بوتين لإخراج روسيا من أزماتها متعددة المستويات وبنظام سياسي رئاسي كصمام أمان وحيد للحفاظ على الوحدة الوطنية الروسية.⁽¹⁾

إن ما يمكن استخلاصه بشأن الثابت في سياسة بوتين هو سيره وفق نهج الرئيس السابق "يلتسين" في عملية تثبيت النظام La consolidation de système والقائمة على شخصنة السلطة أي محور هذه الأخيرة حول شخصه،⁽²⁾ إضافة إلى تعزيز نظام حكمه المطلق، ولكن هناك إقرار من طرف العديد من المختصين في الشأن الروسي بأن هذا التركيز للسلطات في يد الرئيس بوتين تمكن بفضل استعماله من تحقيق العديد من الإصلاحات الاقتصادية الضرورية المطلوبة⁽³⁾، بغية تحقيق جملة من الأهداف التي تصب في إطار حماية المصالح الوطنية والأمن القومي الروسي وقد تجسدت هذه التصورات الخاصة بهذا الموضوع في وثيقة الأمن القومي لروسيا الاتحادية التي حددت الأولويات الإستراتيجية لهذه الدولة.

2- الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي(*) الروسي وتبني مفهوم الأمن الموسع.

(1)-Jean Robert Raviot, « Géographie politique de la Russie de 2010 », **Hérodote**, N⁰ 138, 2010, pp.162-163.

(2)-Neil Robinson, State, Regime and Russia, political development, www.ul.ie/ppa/ppa/content/File/Robinson_State.pdf consulté le: 07/05/2015 à 11:21.

(3) Yves Zlotowski, , op.cit, p. 89.

(*)-يعد مفهوم الأمن مفهوماً خلافياً ومتنازعا حوله كونه متعدد التعاريف إذ لا يوجد له تعريف جامع مانع وموحد، وهو حسب رائد الدراسات الأمنية "باري بوزان" "تواصل التحرر من التهديد" أو هو "غياب تهديد القيم العليا"، وقد ظل يعرف بدلالة القوة العسكرية إلى غاية بروز مدرسة كوينهاجن وكذا نهاية الحرب الباردة أين أصبح هذا المفهوم معالجا من مستويات عديدة إذ توسع ليشمل مجالات أخرى: سياسية، إقتصادية، مجتمعية، بيئية، وعسكرية. ولمعلومات أكثر حول هذا الموضوع عد إلى كتاب:

-Barry Buzan, **People, States, and Fear, The National Security Problem in International Relations**, (Great Britain :WHEATSHEAF BOOKS LTD, 1983.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

إنّ مفهوم الأمن القومي لعام 2000 للفيدرالية الروسية هو نظام من الرؤى يهدف لضمان أمن الأفراد، المجتمع والدولة من التهديدات الداخلية والخارجية في مختلف مجالات الحياة، ويُعدّ هذا المفهوم مفتاح قيادة سياسة دولة روسيا الاتحادية. إنّ الأمن القومي هو فهم للطريقة التي بها تتم حماية أمن مناطق الإثنيات المتعددة، إضافة إلى اعتبار الأمن القومي الموضوع الأساسي للسيادة وكذا المصدر الأساسي للقوة في روسيا الاتحادية.⁽¹⁾

وعليه فإنّ إستراتيجية الأمن القومي الجديدة لعام 2000 قد تمت صياغتها بعد تلك التي تم تبنيها في عام 1992 والتي لم تحظى بإجماع داخلي كونها لا تستجيب للإحتياجات الأمنية للدولة الروسية آنذاك، إذ لحقتها العديد من الإنتقادات من طرف بعض الرسميين والخبراء المدنيين، كون الكرملين تفاعل كثيرا بشأن إرادة الغرب في تأسيس شراكة متكافئة مع روسيا، وقد وصلت الإنتقادات إلى حد اتهام الدول الغربية بأنها تبحث عن استغلال الضعف الداخلي لروسيا، وكذا تحطيم رغبتها بأن تندمج في المجموعة الدولية وكبح طموحاتها السياسية والإقتصادية في اللعبة الدولية. ولهذا السبب فقد ظهرت عدة أعمال تناولت ضرورة صياغة استراتيجية جديدة تأخذ بعين الإعتبار التهديدات الفعلية للأمن القومي الروسي خصوصا زيادة التهديد العدواني للغرب بدلا من تلاشيه ، وأنّ توسع هذا التهديد ذو المنطلقات الجيوبوليتيكية يُتوقع منه أن يتزايد في ظل الضعف الروسي الداخلي الذي تستغله دول حلف الأطلسي التي تسعى وفق تحليلات الخبراء الروس إلى تدمير الروح الوطنية والمعنوية الروسية، بهدف إعاقة مهمة إعادة بناء القوة الروسية.⁽²⁾

(1)- Andrei Melville, Tatiana Shakleina , **Russian Foreign policy in Transition (concepts and realities)**, (New York :Central European University Press, 2005), p.129.

(2) –Isabelle Facon , **La nouvelle doctrine militaire russe et l'avenir des relations entre la russie et l'Occident** , Annuaire Français des relations internationales, (Bruxel: BRUYLANT, 2001), p.733.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

إنّ ما يمكن استنتاجه بشأن العقيدة الإستراتيجية الروسية قبل عام 2000 هو أنّها عقيدة لم تأخذ بعين الاعتبار التهديدات التي ظل يطلقها المحللين بشأن المشاكل الداخلية التي تهدد الأمن القومي الروسي، واكتفت بالإشارة إلى احتمالات عدم الإستقرار الداخلي في البلاد، الأمر الذي كان محورا للجدل والصراع بين الخبراء العاملين في وزارة الخارجية الروسية والإصلاحيين الرادكاليين الذين أعطوا تقييمات مختلفة تؤكد أن روسيا لم تعد منذ نهاية الحرب الباردة تُجابه تهديدات خارجية محتملة وحقيقية، بل عكس ذلك فإن التهديدات الداخلية هي الأشدّ خطورة كاحتمال اندلاع حرب أهلية داخل الإتحاد الروسي لدواعي عرقية وإقليمية في حال نشوب حرب بين روسيا ودول الكومنولث الأخرى. ومن هذا السياق يمكن أن نفهم طبيعة التخوف الداخلي المتمثل في ضرورة الحفاظ على الوحدة الترابية لروسيا وإبقاء كيان الدولة متماسكا.

أما وثيقة الأمن القومي لعام 2000 فيمكن أن تُعدّ خلاصة للتفكير الإستراتيجي الجديد المتعلّق بالأولويات الإستراتيجية، أين يمكن القول أنّها كانت محصّلة للعديد من التقييمات ، التنازلات ، وكذا المفاوضات ما بين النخبة الأمنية والسياسية. وقد تناولت هذه الوثيقة جملة المصالح الوطنية الروسية، مصادر التهديدات ووسائل روسيا من أجل حماية مصالحها.

وقد ذكرت هذه الوثيقة مجموعة من مصادر التهديد الرئيسية الموجهة إلى الأمن القومي الروسي في المجال الدولي وهي:⁽¹⁾

(1) - Melville, Shackleina, **op.cit** ,p.134.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

- سعي بعض الدول والمنظمات الدولية للحد من دور وجود ميكانيزمات لضمان الأمن الدولي، وبشكل خاص هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.
- خطر ضعف مكانة وتأثير روسيا السياسي، الإقتصادي، والعسكري في العالم.
- تعزيز تواجد التكتلات السياسية والعسكرية بالقرب من الجناح الشرقي المتاخم لروسيا وبالأخص توسع حلف شمال الأطلسي.
- تصاعد تواجد القواعد العسكرية الخارجية وكذا تواجد قيادة أركان القوات العسكرية في الجوار القريب للحدود الروسية.
- إنتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها.
- تعطيل وتجميد المسار الإندماجي لكومنولث الدول المستقلة.
- الغرب بوصفه مصدر التهديد الخارجي للأمن الروسي وذلك من زوايا عديدة، أبرزها استمرار البناء العسكري لحلف شمال الأطلسي في أوروبا، واستمرار الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأقصى ومناطق أخرى عديدة حول روسيا، علاوة على احتمال توظيف المساعدات الإقتصادية الغربية في الضغط سياسيا على روسيا.
- الإضطرابات القادمة من عالم الجنوب، والمتمثلة أساسا في عدم الإستقرار السياسي، وتنامي القدرات العسكرية للكثير من دوله ، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر الإنتشار والإرهاب النوويين.
- احتمالات نشوب اضطرابات داخل رابطة الكومنولث أو في روسيا ذاتها، الأمر الذي قد يستوجب تدخلا عسكريا روسيا، لاسيما في حالة انتهاك الحقوق المدنية

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

للأقليات الروسية في الكومنولث، أو دخول أيّ من تلك الدول في ترتيبات أمنية مع قوى أجنبية.

وعلى إثر ما تقدّم قد يبرز سؤال مهم حول النوايا الحقيقية للنخبة الروسية الحاكمة التي اعتادت دوماً تبني مفهوم الأمن القومي بشقه العسكري الصلب فقط ، فهل يعد توسع مفهوم الأمن القومي الروسي ليشمل أبعاداً جديدة مدخلاً لإظهار تلك التغيرات التي حصلت من على مستوى النظام السياسي كدليل واضح على الإنفتاح المناقض لحالة الإنغلاق المصاحبة لظاهرة الشمولية التي عرفتتها روسيا الاتحادية طوال حقبات تاريخها المختلفة، أم أنّها تكتيك فقط من طرف بوتين الذي أبدى رغبة في السنة الأولى لإنتخابه للتقرب من الغرب "الليبرالي الديمقراطي" بإتباع مبادئ الحكم التي يسري عليها، وذلك بهدف مجابهة التحديات الأمنية والإقتصادية التي كانت تعاني منها روسيا الاتحادية آنذاك؟

أمّا بالعودة إلى وثيقة الأمن القومي الروسي لسنة 2000 نلاحظ في العنصر الثاني المعنون ب: **روسيا في المجتمع العالمي** أن الخطاب السائد فيها كان يركز على تلك التوجهات الكبرى التي تسود النظام الدولي والذي يشهد تحولات ديناميكية خصوصاً بعد نهاية الصراع الثنائي ما بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ويمكن تلخيص هذه التوجهات الكبرى في **توجهين إثنين**:⁽¹⁾

التوجه الأول: يتعلق بتحسين الوضعية السياسية والإقتصادية لمجموعة معتبرة من الدول التي تشهد تصاعداً لروابطها التكاملية، وفي ذات الوقت فإنّ العوامل الإقتصادية، السياسية، العلمية، التكنولوجية، والبيئية أضحت تلعب دوراً كبيراً وأكثر فاعلية

(1)- Ibid,p.129-130.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

في النظام الدولي. وعلى هذا الأساس فإن روسيا ستسهل بدورها تطوير فكرة خلق عالم متعدد الأقطاب.

أما التوجه الثاني: فيتجسد في محاولة تأسيس هيكل للعلاقات الدولية بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وزعامة الدول الغربية المتقدمة على المجتمع الدولي، وتقديم حلول أحادية لأهم المشاكل التي تعاني منها السياسة العالمية، وذلك عن طريق استخدام القوة العسكرية في المقام الأول ، وانتهاك القواعد الأساسية للقانون الدولي بما لا يخدم مصالح روسيا.

كما نصت الوثيقة على أنّ روسيا تعد واحدة من بين أعظم وأكبر الأمم في العالم بفضل تاريخها الطويل وغنى عاداتها الثقافية، ورغم صعوبة الوضعية الداخلية والخارجية التي تعرفها روسيا، إلا أن هذه الأخيرة تواصل لعب دور هام في مسارات السياسة العالمية، وذلك عن طريق إمكاناتها الإقتصادية، والعلمية، وحتى التكنولوجية، وطبعا القدرة العسكرية ، إضافة إلى تموضعها الإستراتيجي في المنطقة الأوراسية. ومن خلال ما سبق تم تحديد المصالح القومية الروسية على الصعيد الدولي والتي تتمثل في ضمان سيادة روسيا ودعم مركزها كقوة عظمى وأحد مراكز التأثير والثقل في عالم متعدد الأقطاب، والتي تسعى إلى تطوير علاقات نفعية متكافئة ومتبادلة مع جميع البلدان والتجمعات التكاملية، وفي المقام الأول البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ومع شركاء روسيا التقليديين مع الإلتزام في الأحوال كافة باحترام الحقوق والحريات الإنسانية ، وعدم السماح بازدواجية المعايير في هذا المجال.⁽¹⁾

ولكن حسب الوثيقة دائما فإن بعض الدول شحذت جهودها من أجل إضعاف وضعية روسيا في كافة المجالات السياسية ، الإقتصادية ، العسكرية وغيرها. ويمكن لمحاولات

(1)-Ibid ,p.130.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

تجاهل مصالح روسيا عند التعامل مع القضايا الكبرى للعلاقات الدولية والتي تتضمن مواقف صراعية، أن تقوض الأمن والاستقرار الدوليين وتبطئ التغيرات الإيجابية التي تشهدها العلاقات الدولية. كما أشارت الوثيقة دائماً إلى أن بعض الدول تُحاول منع روسيا من تقوية موقفها كمركز من مراكز الثقل في النظام العالمي ، والحيلولة دون تنفيذ مصالحها القومية، وإضعاف وضعها في أوروبا والشرق الأوسط والقوقاز ووسط آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (وذلك في إشارة غير صريحة إلى الولايات المتحدة).⁽¹⁾

كما نصت الوثيقة على ضرورة حشد جهود المجتمع الدولي، وزيادة فاعلية الأنماط والوسائل المتاحة لمقاومة تهديد الإرهاب الذي يُعدّ عابراً للقوميات ، ويُهدّد الاستقرار في بلدان عديدة من العالم. وأكدت أن العناصر الرئيسية للمصالح القومية الروسية تقوم على حماية الفرد والمجتمع والدولة من الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الدولي، وحالات الطوارئ النّاجمة عن مسببات طبيعية أو تقنية ، بالإضافة إلى الأخطار الناجمة عن العداوات، أو كعواقب لها في وقت الحرب. ويُعدّ الإرهاب مصدراً خطيراً لتهديد الأمن القومي الروسي، إذ إنّه قام بشنّ حملة واسعة لزعزعة استقرار الأوضاع في روسيا وهذا في إشارة إلى "المقاومة الشيشانية".⁽²⁾

وبالعودة إلى وثيقة الأمن القومي لروسيا الفيدرالية نجد أن أهم الأهداف التي نصّت عليها هي مزيج من الأهداف الخاصة بالفرد ، المجتمع والدولة في المجالات الإقتصادية والسياسة الداخلية، وكذا الإجتماعية والدولية والمعلوماتية والعسكرية والحدودية والبيئية وغيرها. وهي أهداف طويلة الأمد وتُحدّد الأهداف الأساسية والمهام الإستراتيجية للسياسة

(1)-Ibid ,p.131.

(2)-Loc.cit

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمددات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

الداخلية والخارجية للدولة. كما يتم ضمان المصالح القومية بواسطة مؤسسات سلطة الدولة التي تعمل بالتعاون مع التنظيمات العامة وفقا لدستور وتشريع الإتحاد الروسي.

وبذلك فإنّ مصالح الفرد تتمثّل في تطبيق الحقوق والحريات الدستورية ، وضمان الأمن الشخصي وكذا رفع مستوى المعيشة والتنمية البدنية والروحية والفكرية للمواطن. بينما تتمثّل مصالح المجتمع في تطوير الديمقراطية وإيجاد مجتمع يحكمه القانون، والوصول إلى التوافق الإجتماعي وإحياء الروابط المعنوية للشعب الروسي والحفاظ عليها. أما مصالح الدولة الروسية فتتمثّل في منع انتهاك النظام الدستوري وسيادة روسيا وتكاملها الإقليمي والإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي، وضمان سير الشرعية وحفظ القانون والنظام وتطوير التعاون الدولي المتكافئ وتبادل المنفعة. ويمكن فقط تحقيق المصالح القومية الروسية على أساس من التنمية الإقتصادية المستقرّة. لذا تُعدّ المصالح القومية الروسية في هذا المجال أساسا لكافة المصالح الأخرى.

وفي مجال السياسة الداخلية فإنّ المصالح الروسية تتمثّل في الحفاظ على النظام الدستوري وعلى المؤسسات السلطوية للدولة، وضمان الأمن المدني والتوافق القومي والتكامل الإقليمي وتكامل القانون والنظام، واستكمال تطوّر مجتمع ديمقراطي، بالإضافة إلى تقليص الأسباب والظروف التي تُسهّل ظهور الطّرف السياسي والديني والتفرقة الإثنية ونتائجها، وتحديد الصراعات الإثنية والدينية والإرهاب.⁽¹⁾

كما تتمثّل مصالح روسيا القومية في المجال الإجتماعي في ضمان مستوى معيشي مرتفع للشعب الروسي، أمّا ما تعلّق بالجانب الروحي فإنّ المصالح القومية الروسية تتمثّل في الحفاظ على القيم الأخلاقية للمجتمع وعلى المبادئ الوطنية والإنسانية، بل وتنميتها

(1)-Ibid ,p.130-131.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

وعلى دعم الإمكانيات الثقافية والبحثية للدولة. أمّا على الصعيد الدولي فتتمثل مصالح روسيا الوطنية كقوة عظمى وكأحد مراكز الثقل في العالم متعدد الأقطاب ، مطوّرة علاقات نفعية ومتكافئة ومتبادلة مع كل البلدان والتجمعات التكاملية، وفي المقام الأوّل البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلّة ، ومع شركاء روسيا التقليديين مع الإلتزام في كل الأحوال بإحترام الحقوق والحريات الإنسانية وعدم السماح بازدواجية المعايير في هذا المجال.⁽¹⁾

أمّا في المجال المعلوماتي فإن جملة المصالح القومية لروسيا تتمثل في الإلتزام بالحقوق والحريات المدنية الدستورية والخاصة بالحصول على المعلومات واستخدامها وكذا تطوير تقنيات الإتصال الحديثة وتأثير مصادر المعلومات الدولية ضد الحصول عليها بالوسائل غير المشروعة.⁽²⁾

أمّا ما تعلق بالجانب العسكري فإن المصالح الروسية تتمثل في حماية استقلالها ووحدة أراضيها وحماية روسيا ضد أي عدوان خارجي عليها أو على حلفائها وذلك من خلال تهيئة الظروف السياسية والقانونية والتنظيمية اللازمة لضمان حماية حدود الإتحاد الروسي والإلتزام بإجراءات وقواعد العمل الخاصة بالنشاط الإقتصادي أو غيره وفقاً لما ينص عليه الدستور الروسي. أمّا في المجال البيئي فتتمثل مصالح روسيا القومية في الحفاظ على البيئة وتتميتها.⁽³⁾

ومن أجل ضمان الأمن الروسي أشارت الوثيقة إلى أنّ الهدف الأساسي لعمل الدولة يتمثل في ضمان وجود استجابة ملائمة للتهديدات التي تواجه العالم في القرن الحادي والعشرين.⁽⁴⁾ وقد حاول مفهوم الأمن القومي لعام 2000 أن يكون أكثر وضوحاً وإقداماً في

(1)-Ibid ,P.131.

(2)-Loc.cit.

(3)-Loc.cit.

(4)-Ibid ,p .142 .

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

مسألة اعتبار التهديدات الداخلية أكثر خطورة. وكان ذلك منطقياً، لأنّ إعداد مفهوم الأمن القومي لسنة 2000 تصاحب مع أزمة الشيشان وتهديدات الانفصال والعمليات المسلحة ضدّ القوات الروسية وحتى ضد المدنيين في عديد المدن، ولكن في ذات الوقت لم يقلل من خطر التهديدات الخارجية، إلّا أنّه كان أكثر تفاؤلاً في تحقيق الأهداف التي كانت تستوجب وجود دولة وسلطات مركزية قوية خصوصاً ما تعلق ببناء اقتصاد قويّ يؤمّن و يحمي سيادة الدولة واستقلاليتها، في وقت كان فيه القلق على سيادة روسيا واستقلاليتها موضوع اهتمام الرأي العام والنخب. لكنّ نظرة مفهوم الأمن القومي بشأن البيئة الدولية لم تكن تفاؤلية. فعلى عكس مفهوم عام 1998 الذي حاول أن يرسم السياسة الدولية على أساس التعددية والأحادية، فإنّ مفهوم 2000 لم يحسب أن السياسة العالمية ودية وإيجابية مع التطلعات الروسية، بل إنّها لا ترحّب بقدوم روسيا كدولة قوية وكبرى.⁽¹⁾

وعلى أساس ما تقدم فإنّ سياسة الإتحاد الروسي يجب أن تميل إلى اتخاذ الإجراءات السياسية والدبلوماسية والإقتصادية وغير العسكرية لمنع الصراعات المسلّحة والحروب، إلّا أنّ مصالح الإتحاد الروسي القومية تقتضي الحفاظ على منظومة عسكرية تكون قادرة على الدفاع عن الدولة، فقوات الإتحاد الروسي المسلحة تؤدي دوراً مهماً في ضمان أمن روسيا العسكري. وهذا ما يُلاحظ في الوقت الراهن من خلال النشاط العسكري الروسي سواء في جواره القريب أو في مناطق نفوذه الإستراتيجية كسوريا مثلاً.

إنّ المهمة الأولى لروسيا الإتحادية تتمثّل في ردع أيّ عدوان من أيّ نوع ضدها، أو ضدّ أحد من حلفائها، بما يتضمّن ذلك من استخدام الأسلحة النووية. ومن ثمّ يجب أن

(1) - كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، (الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013)، ص 61-62.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

يمتلك الإتحاد الروسي قوّات نووية قادرة على إلحاق ضرر معيّن في حالة قيام أيّ دولة أو تحالف دولي بالإعتداء عليها في أي موقف.

إن تشكيل القدرة القتالية للقوات الروسية في حالة السلم لابدّ أن يكون كافياً بحيث يضمن حماية الدولة بالقدر الكافي من أيّ اعتداء عليها، وذلك بالعمل على التعاون مع القوات الأخرى ومع التشكيلات والمؤسسات العسكرية لردّ أيّ عدوان في حالة الحروب المحلية والصراعات المسلّحة، ولضمان انتشار القوات الإستراتيجية لتنفيذ المهمات في حالة الحروب الخارجية. وعلى قوات الإتحاد الروسي المسلّحة ضمان جهود حفظ السلام التي يبذلها الإتحاد. ومن المهمات الإستراتيجية الأساسية في مجال ضمان أمن الإتحاد الروسي تأكيد إقامة تعاون فعّال مع الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلّة.⁽¹⁾

إنّ ضمان مصالح الأمن القومي للإتحاد الروسي يستلزم في بعض الحالات وجود روسيا عسكرياً في بعض المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية في العالم. ويهدف انتشار التشكيلات العسكرية المحدودة (كالقواعد العسكرية والقوات البحرية) في تلك المناطق، بمقتضى الإتفاقيات والقانون الدولي ووفقاً لمبادئ الشراكة، إلى ضمان قدرة روسيا على الإيفاء بالتزاماتها، وتسهيل إقامة توازن عسكري إستراتيجي مستقرّ للقوات في تلك المناطق. كما أنّ ذلك يمنح روسيا إمكانية التعامل مع مواقف الأزمات في مراحلها الأولى، ويُسهّل تحقيق أهداف الإستراتيجية الروسية. إنّ الإتحاد الروسي ينطلق فيما يتعلّق بإمكانية استخدام القوات لضمان وتعزيز الأمن القومي، من المبادئ التالية:⁽²⁾

(1)- الأمانة، (الإستراتيجية...)، مرجع سابق، صص 130-131.

(2)- Melville, Shakleina, **op.cit**, p.142.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

• استخدام شتى الوسائل والقوات الممكنة، بما في ذلك الأسلحة النووية، في حالة الحاجة إلى ردّ أيّ عدوان مسلّح وفي حالة ثبوت عدم جدوى وفاعلية جميع الوسائل الأخرى المتعلقة بتسوية مواقف الأزمات.

• إمكانية استخدام القوات العسكرية داخل نطاق الدولة فقط، بالشكل الذي يوافق دستور الإتحاد الروسي والقوانين الفدرالية، وذلك في حالة وجود تهديد لحياة المواطنين أو لوحدة أراضي الدولة، أو في حالة وجود تهديد بحدوث تغيير باستخدام العنف للنظام الدستوري.

• تؤدّي الصناعات الدفاعية دورا رئيسيا في حماية المصالح القومية الروسية، وفي هذا الإطار يجب ألاّ تتعارض عملية إعادة هيكلة وتحويل الصناعات الدفاعية إلى صناعات مدنية مع عملية استحداث تكنولوجيات وإمكانات بحثية جديدة، أو مع عملية تحديث الأسلحة أو الأجهزة المتخصصة أو العسكرية، أو مع تدعيم أوضاع المنتجين الروس في سوق السلاح العالمية.

وقد تضمّنت الوثيقة المهمات الرئيسية للإتحاد الروسي على الصعيد الخارجي وهي: (1)

- خلق قاعدة قانونية لازمة وتنمية التعاون الدولي في هذا المجال.
- مقاومة محاولات الدول الأخرى لاختراق أراضي الإتحاد الروسي اقتصاديا وديموغرافيا وثقافيا ودينيا.
- القضاء على عملية انتقال جماعات الجريمة المنظّمة عبر الحدود والقضاء على الهجرة غير الشرعية.

(1) –Russia's National Security,

<http://www.spokesman books.com/pdf/67Putin.pdf>. consulté le : 14/09/2015 à 10 :09

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

- اتخاذ إجراءات جماعية أمن حدود الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة.

من خلال العودة إلى نصوص وثيقة الأمن القومي الخاصة بروسيا الاتحادية نستخلص أنها أخذت بعين الاعتبار توسع مفهوم الأمن بأبعاده العديدة، وتجاوز فكرة أن الأمن القومي مرتبط فقط بأمن الدولة كوحدة مرجعية أسوة بمنطلقات الفكر الواقعي الذي يصر على مبدأ المساعدة الذاتية Self Help، إذ بدأت هذه الوثيقة في ذكر وحدات مرجعية للأمن غير الدولة كالفرد والمجتمع هذه الأخيرة التي تعد متغيرات أساسية لما يسمى بالأمن الإنساني. ولكن رغم ذلك يظل الأمن التقليدي ذو مكانة أساسية ضمن الأولويات الأبدية لإستراتيجيات الدول بما في ذلك دولة روسيا الاتحادية، وعاملا أساسيا في تفسير سلوكياتها الخارجية.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين: أهدافها، وسائل تحقيقها وعملية التوفيق بين القوة الصلبة والناعمة (*)

إنّ إلقاء الضوء وتوسّع على أبرز أهداف الإستراتيجية الروسية، والوسائل المعبّنة لتحقيق تلك الأهداف بأقصى فعالية ممكنة يستوجب الإعتماد على وثيقة الأمن القومي الروسية الصادرة في عام 2000 وتلك المكملّة التي اعتمدها وصادق عليها الرئيس السابق "ديميتري ميدفيديف" ، والتي ترتبط ارتباطا تاما بفكرة تنمية روسيا اقتصاديا، واجتماعيا في الفترة حتى عام 2020 لضمان أمن روسيا القومي، والتي سبق أن طرحها الرئيس

(*)-يقصد بمصطلح القوة الناعمة لصاحبه "جوزيف ناي": "القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع وليس الإكراه". وتتمثل أدوات القوة الناعمة: القيم السياسية والثقافية، والقدرات الإعلامية، والتبادل العلمي والفكري، والسياسة الخارجية القادرة على مد الجسور وإقامة الروابط والتحالفات. وللتعرف أكثر على موضوع القوة الناعمة عد إلى كتاب: -جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

"ميدفيدف" في رسالته السنوية التي وجهها إلى الجمعية الفيدرالية لروسيا الإتحادية يوم 5 نوفمبر من العام 2008، وقد تناولت الوثيقة في خطوطها العريضة عددا من البنود التي ستشكل إطاراً للتحركات الإستراتيجية للدولة الروسية خلال المرحلة القادمة من العقد الثاني من القرن 21.⁽¹⁾

وبشكل عام فإنّ الرؤية التحليلية العامة لتلك الإستراتيجية تترك انطبعا بأن روسيا متخوفة من مجموعة من التهديدات القادمة على المستوى الدولي بشكل عام وتلك القادمة من الفضاء الأوراسي بشكل خاص، وذلك في خضمّ تزايد الصراعات العالمية من أجل فرض الهيمنة على العالم من طرف القوة الأمريكية. كما تبرز كذلك التحديات السياسية والعسكرية والإقتصادية المتنامية التي يُتوقع أن تواجهها روسيا الإتحادية خلال المرحلة القادمة بشكل عام، وتحديدًا على صعيد الأمن القومي الروسي.

1- قراءة في أهداف الإستراتيجية الروسية الجديدة.

تناولت وثيقة الأمن القومي لعام 2000 وتلك المكملة لها حتى عام 2020 أهمّ الأهداف المتوخّاة، إذ من خلالهما تمّ إعادة تعريف الأولويات الإستراتيجية لدولة روسيا الإتحادية ، واتخاذ مختلف الإجراءات الداخلية والخارجية التي سوف تضمن على المدى الطويل الأمن القومي للشعب الروسي، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتأكيد على الدور الريادي لروسيا بوصفها قوة عظمى، الأمر الذي يستدعي البحث عن تأسيس لنظام متعدد الأقطاب ، تُحقق من خلاله روسيا أهدافها مثلها مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والصين ومختلف القوى الكبرى، إذ أنّ هذه الإستراتيجية الجديدة تتم عن وجود

(1)-Marcel de Hass ,**Medvedev's Security Policy :A Provisional Assessment** ,in Russia's National Security Strategy, (Bremen :Research Center for East European Studies,2009),p.2.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

تقييم لكل من "ميدفيدف" و"بوتين" عن حالة روسيا في المجتمع الدولي ، خصوصا في ظلّ الحالة المستقرة والإيجابية للاقتصاد الروسي، ما يعطي لروسيا موارد مادية أكبر تسمح من خلال استعمالها كوسائل للمطالبة بمكانتها كقوة عظمى في النظام الدولي.

ومن أهم وأبرز ما يمكن الإشارة إليه في هذه الوثيقة تطرقها الى تحديات الطاقة ومصادرها الطبيعية، وخصوصا تلك التي تقع في حدود روسيا الاتحادية، حيث ستركز السياسة للسيطرة على مصادر الطاقة ، بما في ذلك مواطنها في منطقة الشرق الأوسط والجرف القاري لبحر بارنتس وغيره من مناطق القطب الشمالي وفي حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى ، مما قد يفقد بعض الدول سيطرتها على انتشار الأسلحة التقليدية ، والذي سيؤدي بدوره الى تفاقم النزاعات الإقليمية الموجودة أصلا ، والإخلال بتوازن القوى القائم بالقرب من حدود روسيا الاتحادية وحلفائها ، وبالتالي احتمال نشوء نزاعات سياسية وعسكرية جديدة.⁽¹⁾

نذكر من ضمنها احتمالية الصراع بين الأطراف التالية: روسيا - تركيا من جهة على سبيل المثال لا الحصر على المدى البعيد (الأمر الذي يحصل حاليا من خلال وجود توتر ما بين البلدين على خلفية إسقاط الطائرة الروسية في خضم الأزمة السورية)، وروسيا وبعض الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق على المدى القريب من جهة أخرى(جورجيا وأوكرانيا كنموذجين واقعيين) ،كما لا يمكن إخفاء دور الشركات النفطية الاميركية والأوربية العابرة للقارات في تلك البقعة من العالم ، والتي لا تمثل أكثر من أسلوب للهيمنة والسيطرة الجيوسياسية لتلك الدول التابعة لها ،وقد اقترحت الوثيقة نشر معدات تكنولوجيا فائقة التطور،ومتعددة الأغراض على الحدود مع كازاخستان وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان على

(1)- عبد الحكيم سليمان وادي، الأمن القومي الروسي

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/286641.html> consulté le 19-10-2015 à 10:38.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

وجه الخصوص ،وزيادة كفاءة الحدود في المنطقة القطبية والشرق الأقصى ومنطقة بحر قزوين لاحتواء ذلك الاحتمال المتوقع خلال المرحلة القادمة من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.⁽¹⁾

كما تطرقت وثيقة الأمن القومي الروسي إلى غاية عام 2020 إلى النزاع الروسي مع حلف "شمال الأطلسي" والذي تعتبر روسيا الاتحادية توسعه الى حدودها الجغرافية تهديدا مباشرا لأمنها القومي وسيادتها الإقليمية ، وقالت الوثيقة إن روسيا الاتحادية مستعدة لتطوير العلاقات مع الناتو بناء على المساواة في المصالح فيما يتعلق بتعزيز الأمن المشترك في المنطقة الأورو - الأطلسية وعمق وجوهر استعداد الحلف للأخذ في الاعتبار مصالح روسيا المشروعة في تخطيطه العسكري والسياسي، واحترام القانون الدولي والتحولات المستقبلية واستكشاف أهداف وأعمال إنسانية جديدة، كما تمت الإشارة إلى عجز البناء الإقليمي والعالمي الراهن الذي يعتمد خاصة في المنطقة الأورو-أطلسية على منظمة معاهدة شمال الأطلسي فقط ، وكذلك تخلف الآليات والوسائل القانونية، كل هذا يخلق أخطارا تهدد الأمن العالمي.⁽²⁾

كذلك فإن روسيا الاتحادية لم تخف في هذه الوثيقة قلقها المتزايد والمستمر من الهيمنة الأميركية ومساعدتها الدائمة لاستفزازها في مناطق نفوذها ومصالحها الاستراتيجية العالمية، ولكنها وفي نفس الوقت أشارت إلى استعدادها الدائم للتعاون معها في مختلف المجالات بشرط الاحترام المتبادل ، حيث أكدت الوثيقة أن روسيا ستسعى لبناء شراكة استراتيجية متوازنة وشاملة مع الولايات المتحدة بناء على المصالح المشتركة مع الأخذ في الاعتبار تأثير العلاقات الروسية الاميركية الهامة على الوضع الدولي بأكمله.

(1)-المرجع نفسه.

(2)-المرجع نفسه.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

إن يبرز مما سبق أخذ روسيا الاتحادية بطرح الواقعية الجديدة وبالضبط في شقها المتعلق بالتعاون وذلك عندما تشعر بأنها غير آمنة وذلك من أجل تحقيق مكاسب متبادلة بينها وبين بقية اللاعبين الدوليين ،حتى ولو كانت مكرهة لا على التساؤل هل سنكسب جميعا بل من سيكسب أكثر.⁽¹⁾

وأضافت الوثيقة أن توقيع اتفاقيات جديدة في مجالات نزع السلاح والحد من السلاح وإجراءات بناء الثقة وحل مشكلات الحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وتوسيع التعاون في مكافحة الإرهاب وتسوية النزاعات الإقليمية ستظل على قمة الأولويات بين الدولتين العظميين" خلال المرحلة القادمة ،وفي هذا السياق قال "فيودور لوكيانوف" رئيس تحرير مجلة روسيا في السياسة العالمية نقلا عن موقع صحيفة "روسيا اليوم" بتاريخ 14- 5- 2009 م. إن إستراتيجية الأمن القومي الروسية الجديدة لن يكون لها تأثير على العلاقات الروسية - الأميركية ،وهي تتصف بنوع من الحيادية والموضوعية ،بالرغم من أنها تنتقد السياسة الأميركية بصورة ضمنية وصريحة.⁽²⁾

وبالتالي فإن هذه المخاوف ستترك أثرا على العلاقات الروسية -الأمريكية عامة، ودول الإتحاد الأوروبي بشكل خاص، وهو ما سيتضح من خلال تصرفات تلك الدول وعلاقتها مع روسيا الاتحادية خلال المرحلة القادمة من العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين، وخصوصا حول تلك النقاط التي أقرتها الوثيقة الروسية سألغة الذكر ، والمتعلقة بنشر معدات وأنظمة تكنولوجيا فائقة التطور، ومتعددة الأغراض على الحدود الروسية مع بعض الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، وتحديدًا في حال استمر النزاع الأمريكي -الروسي حول منظومة

(1)-كارين إمنغست ، إيفن م تغت ، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة : حسام الدين خضور ، (سوريا:دار الفرقد، الطبعة الأولى، 2013)، ص.120.

(2)-سليمان وادي، مرجع سابق.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

الدرع الصاروخي الأميركي، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتخلى عنه الولايات المتحدة الأمريكية ، خصوصا أنّ روسيا الاتحادية اليوم تحاول بشتى الوسائل الممكنة حماية جوارها القريب ، وإعادة بناء أمجادها الإمبراطورية وفق طموحات الرئيس "بوتين".

بوتين الذي كان قد امتلك منذ العام 2004، الوسائل لتحقيق رغباته ، إذ تمتع بفضل دعم الرأي العام المعبأ بشعارات بعث الهوية القومية بهامش تحرك سياسي ودبلوماسي كبير، فضلا عن انتهاج دبلوماسية الطاقة بعد أن تحققت رفاهية القطاع العام. إذ برزت أكثر هذه التوجهات الراضية للسياسة الغربية للتطويق الروسي بعد نجاح "بوتين" خلال الثماني سنوات الأولى التي قضاها في الحكم ، ركّز فيها ومن خلاها على تطوير المجال الاجتماعي ورفع معيشة المواطن الروسي، ومحاربة الفساد، كما أدّى ارتفاع أسعار النفط وارتفاع عائدات مبيعات الأسلحة في تحسين الوضع المالي لروسيا الأمر الذي خلق ثقة في النخبة الحاكمة لتجسيد أهدافها الإستراتيجية.⁽¹⁾

ومن هنا ننطلق كي نجمل أهمّ الأهداف الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين والمتمثلة في ما يلي:

أ-تقوية القدرات العسكرية الروسية:

ويتمثل هذا الهدف في إدامة هامش من الردع يضمن سلامة الإتحاد الروسي ،ذلك أن حجم التهديد المباشر وغير المباشر الذي تتعرض له روسيا بلغ حدّا لا يمكن التغاضي عنه وانكشافها أمام جملة من التحديات الداخلية والخارجية . إذ لا يكفي امتلاك القوة النووية ما لم يقابلها إيجاد الوسائل اللازمة لفرض الردع على جيرانها وعلى الطامعين الآخرين.

(1)-نزار اسماعيل الحياي،"عبد الحميد العيد الماوساوي"،العلاقات الروسية-الأمريكية من الشراكة الإستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية (2001-2008)،"قضايا سياسية،العدد 29،ص.45.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

إن حالة كهذه تقتضي أن تشرع روسيا في اتخاذ جملة إجراءات فوراً لردم الهوة بينها وبين الأهداف الموجهة ضد آلية الردع الروسية، خصوصاً في ظلّ وجود قدرات فائقة لدى المنافسين المناوئين لروسيا. وهذا الأمر يشكل لبّ معضلة خيار الردع الروسي، وهو الأمر الذي دعى نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية إلى أن يعلن أن بلاده "تعارض إقامة منظومات أجنبية للدفاع المضاد للصواريخ من شأنها تهديد الأمن الاستراتيجي الروسي، كما أشار إلى أن روسيا تتعاون مع الدول الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة و حلف شمال الأطلسي، لإقامة منظومات فعالة للدفاع المضاد للصواريخ، ولكنها تريد الحفاظ على أمنها في الوقت ذاته وأكد نائب رئيس الأركان أنّه يجري في روسيا صنع أسلحة هجومية إستراتيجية جديدة بما فيها مجمعات صاروخية ذات مرابطة بحرية تمليها ضرورة التصدي لأي منظومات مستقبلية في مجال الدفاع المضاد للصواريخ، مشيراً إلى أن المناورات الحربية البحرية التي تجري في بحر بارينتس تؤكد قدرة روسيا على إبطال مفعول أي منظومات أجنبية للدفاع المضاد للصواريخ، و عجزها عن التصدي للأسلحة الروسية⁽¹⁾.

وفي هذا السياق فقد توجهت روسيا نحو خيار الإصلاحات العسكرية وذلك منذ عام 2008 وكل المؤشرات آنذاك كانت تُدعم فكرة وجود توجهات لقيادة الأركان تفضل فيها هذه الأخيرة الصراعات المحلية والجهوية ولعل الحالة الجورجية أحسن حالة يمكن أن تُقدّم في هذا الإطار الأمر الذي يتطلب قوات عسكرية معبّأة وفعالة داخليا وخارجيا خصوصا في الجوار القريب.⁽²⁾

ب-الحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية.

(1)-الأمانة ، (الإستراتيجية ...)، مرجع سابق، صص 218-219.

(2) -Isabelle Facon, « L'armée russe et le projet géopolitique de Moscou », N° 435, l'ENA Hors les murs ,Octobre 2013,p.19.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

لعل هذا الهدف من أهم أهداف الإستراتيجية الروسية و تكمن أهميته في عدة معطيات أبرزها: (1)

-إن اتساع الأراضي الروسية و المطلب السيادي المتعلق بها قد واجها تحديا خطيرا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، فهناك أراض كانت روسيا تنتظر إليها دائما على أنها جزء منها ولعل أهمها جمهوريات البلطيق الثلاث (استونيا، وليتوانيا، ولاتفيا) التي انفصلت وفق تسويات ما بعد الحرب الباردة. و لعل الخسارة الأكبر كانت انسلاخ كيانيين يشكلان جزءا لا يتجزء من الإمبراطورية الروسية و هما أوكرانيا و بيلاروسيا، وذلك بسبب التداخل القومي و الإرث المشترك بعد كل هذا كان لا بد للاتحاد الروسي من أن يوفر الدفاع عن وحدة أراضيها لاسيما أن هناك مناطق هشة يمكن أن يوجه نحوها جهد لاقتطاعها أهمها مقاطعة كالينينغراد (بروسيا الشرقية سابقا) التي أصبحت تفصلها عن الأراضي الروسية دول جديدة مثل دول البلطيق الثلاث و بيلاروسيا.

-تزايد حدة النزاعات الانفصالية التي تشكل الأزمة الشيشانية أبرز مثال لها إذ تعد بالنسبة إلى روسيا من أهم الأزمات و أخطرها في هذه المرحلة إذ أن تفاقم أزمة الشيشان قد يفضي إلى انجرار جمهوريتي أنغوشيا و داغستان الإتحاديتين الى الاتجاه الانفصالي نفسه عند ذلك ستتهدد وحدة الأراضي الروسية في منطقة القوقاز لما لهذه الأخيرة من أهمية كبرى عند روسيا، ولما لإطلالة جمهورية داغستان على بحر قزوين من مزايا اقتصادية وإستراتيجية.

-خطورة بعض مطالب و نزاعات الحدود على وحدة الأراضي الروسية، كما إن النزاع مع اليابان بشأن جزر الكوريل يلقي بظلاله على العلاقات بين الطرفين.

(1)-الأمانة ، (الإستراتيجية ...)، مرجع سابق، ص.223.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

-الخطورة الناجمة عن تزايد نسبة الأعراق الأجنبية الآتية من وراء الحدود ولا سيما في سيبيريا الجنوبية، ما قد يشكل تهديدا لوحدة الأراضي الروسية.

لقد كانت نقطة البداية في التحول الواقعي نحو حماية الأمن القومي والوحدة الترابية الروسية في خطاب منتدى ميونيخ للأمن في فبراير 2007، إذ هاجم بوتين خطط بناء الدرع الصاروخية في بولندا والتشيك، ومحاولات ضمّ أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو، لتأتي الحرب في جورجيا في أغسطس 2008 ترجمة عملية لهذا الخطاب. كما اقتضى الحفاظ على الأمن القومي إستعادة بوتين لأوكرانيا عبر حلفائه في إنتخابات عام 2001، وقامت الحكومة الجديدة المتحالفة مع روسيا بزجّ جميع خصوم روسيا في السجون. كما إستغلت البعد الجيو- طاقوي للأزمة لزيادة إعتداد أوروبا عليها من حيث تأمين إمدادات الطاقة مقابل التكنولوجيا، إذ حاولت روسيا استخدام الغاز كأداة ضغط سياسي لتحقيق ما تقتضيه مصالح أمنها القومي.⁽¹⁾

ج-تأمين الظروف المناسبة للتطور الإقتصادي للبلد

كان تحقيق النمو الاقتصادي في مقدمة الأهداف التي سعى الرئيس الروسي بوتين إلى تحقيقها إذ بنجاحه في ذلك يكون قد وضع أولى خطواته بالاتجاه نحو تحقيق الموارد لأغراض التنمية و التحديث و تعد الصناعة العسكرية في مقدمة الصناعات التي تحتاج إلى إستثمارات كبيرة لتحقيق هدف تقوية القوات المسلحة الروسية وتلبية إحتياجاتها ودعم التصدير كمورد مهم من موارد العملة الأجنبية الضرورية لأغراض الاستثمار إذ تسعى روسيا عبر مبيعات الأسلحة إلى الخارج بصورة رسمية و بيع مفاعلات الطاقة النووية إلى دول كإيران على جني العملة الصعبة والحفاظ على قدراتها الصناعية والبحثية وبالنتيجة

(1)-تقارير،"ندوة الأزمة الأوكرانية :أسبابها ومآلاتها وانعكاساتها على المنطقة العربية"،سياسات عربية،العدد 9، يوليو 2014،ص.153.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

تأكيد نفوذها وهيبتها.⁽¹⁾ كما أن معالجة الوضع الإقتصادي كهدف من أهداف الإستراتيجية الروسية سيعزز المكانة الدولية لروسيا من خلال علاقاتها الإقتصادية الخارجية، ويُدعم أكثر موقعها في مجموعة الثماني الكبار، الأمر الذي سيعود بالفائدة والنفع على الإقتصاد الروسي وفرصه التنموية.

كما تسعى روسيا أيضا من خلال الإهتمام بالوضع الإقتصادي إلى تحقيق جملة من الفوائد المتمثلة في: ⁽²⁾

- جذب الاستثمارات و رؤوس الأموال و الحصول على المساعدات الاقتصادية.
- تنشيط علاقات روسيا الاقتصادية و التجارية و السعي الى الحصول على المعاملة التفضيلية و زيادة الصادرات الروسية من السلع و الخدمات.
- تنشيط تجارة السلاح و زيادة الصادرات الروسية من الأسلحة فلتجارة السلاح أهمية خاصة في روسيا.

د-مكافحة الإرهاب

يعد هذا الهدف في المرحلة الحالية من الأهداف المركزية ذلك أنه يتداخل مع الأهداف الأخرى بالاعتبار أن الإرهاب يشكل عامل التهديد الأول للاتحاد الروسي لاسيما في فترة تزايد "المقاومة الشيشانية" بما أن الشيشانيين وظفوا سبلا إرهابية إلى أبعد مدى وصلت إلى داخل روسيا، حيث تم تفجير أكثر من هدف في موسكو وفي مختلف الأقاليم الروسية و لمكافحة هذا "الإرهاب" أثر استراتيجي كبير الخطر على التخطيط الإستراتيجي الروسي إذ أنّ تبنيه دفع روسيا الاتحادية إلى الالتقاء مع الولايات المتحدة الأمريكية في

(1)-الأمانة ، (الإستراتيجية ...)، مرجع سابق، ص.224.

(2)-المرجع نفسه، ص. 226.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

حملتها لمكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ثم موقف الإتحاد الروسي المؤيد للحملة الأمريكية على أفغانستان، وهو الموقف الذي فتح الباب على مصراعيه لنفوذ الولايات المتحدة في آسيا الوسطى وأوزباكستان على وجه التحديد، فقد أعربت روسيا بشكل فوري عن دعمها للجهود التي قادتها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب.⁽¹⁾

وخصوصا في ظل وجود حراك عربي يلعب فيه المتغير "الإسلامي" دورا مهما في معادلة التغيير المنشود. والأمر الذي تتخوف منه موسكو كثيرا صعود "الإسلاميين" بأفكار راديكالية ومن ثم عملية انتشارها وتدفعها خارج حدود الدول التي عرفت الحراك لتصل إلى مناطق آسيا الوسطى والقوقاز إضافة إلى حساسية إقليم الشيشان بالنسبة للوحدة الوطنية الروسية إذ طالما سعت روسيا في سبيل ذلك على تصويره للغرب على أنه معقل للإرهاب لكي لا تدفع بقية الأقاليم لدواعي إثنية أو عرقية التفكير في الانفصال، إذ أن توغل أفكار التغيير ستشكل تهديدا حقيقيا بالنسبة لتماسك الإتحاد الروسي.

هـ- إقرار السلام العالمي، وتجنب النزاعات العسكرية

يُعد هذا الهدف من الأهداف التي يعتبر تحقيقها ضروريا من أجل إفساح المجال لتوطيد أمن و سلام الاتحاد الروسي و جواره الإقليمي سعيا إلى تحقيق هدف أبعد و أهم هو تحقيق النمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي إذ لا يخفى على أحد أن انعدام فرص السلام يثير الحروب و يؤدي إلى انتشار النزاعات العسكرية الأمر الذي سيقول من ناحيته من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقود إلى خلق فرص العمالة و تحقيق الرفاه الاقتصادي. من ناحية أخرى يمكن أن نعزو الهدف الأساسي من السعي الروسي إلى إبراز دورها في حفظ الأمن و الاستقرار في الطموح في الحصول على أكبر قدر من الفوائد

(1)- المرجع نفسه، ص ص 226-227.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

الاقتصادية من خلال تشجيع بعض الدول على عقد اتفاقيات أمنية مع روسيا إلى دول المتعاقدة معها و هو ما يعني حصول روسيا على العملات الصعبة التي كانت ولا تزال بحاجة إليها.⁽¹⁾

لكن هذا لا يعني عدم التوجه نحو الحل العسكري ، إذ بإمكان روسيا الجديدة أن تقمع أي حركة انفصالية بالقوة العسكرية في أي منطقة، وأن تدعم حركة انفصالية أخرى بالقوة العسكرية في منطقة أخرى بما يقتضيه الأمن القومي والمصالح الوطنية.

وبناء على ذلك فقد إجتاحت روسيا بداية من 2008 لوضع حد للتمدد الأمريكي في جوارها القريب جورجيا وطردت قواتها من أبخازيا وجنوب أوسيتيا، بل إستعرضت قواتها بتجاوز الحدود إلى أقاليم أخرى من جورجيا ذاتها، ولم تأبه بإدانات الغرب المتلاحقة، ولا بجولات المدمرات الأمريكية في البحر الأسود، فاعترفت أيضا باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا. وقد صُوّر ذلك على أنه نوع من المعاملة بالمثل بالردّ على اعتراف دول غربية كثيرة بانفصال إقليم كوسوفو عن صربيا في فبراير من العام نفسه. وقد استخدمت روسيا آنذاك سلوك الغرب في كوسوفو لتبرير سلوكها اتجاه المسألة الجورجية.⁽²⁾

و- حفظ الهيبة و المكانة الدولية

إن الشعور الغالب على الشعب الروسي بأن الغرب كان وراء تقويض قوة روسيا وجعل تأثيرها محدودا على الصعيد الدولي، بل أنه نجح في إبعاد روسيا في تصنيف قوة الدول بوصفها قوة عظمى، إذ أن هدف الغرب هو تقويض القوة العسكرية الروسية وإنهاء

(1)- الأمانة، (الإستراتيجية...)، مرجع سابق، ص. 227.

(2)- عزمي بشارة، "الجيوستراتيجية فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء"، سياسات عربية، العدد 17، نوفمبر 2015، ص. 6-7.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

المنافسة الروسية على صعيد القضايا الدولية والإقليمية، وتوجيه السياسة الروسية لخدمة المصالح الأمريكية.⁽¹⁾

لقد برز هذا الهدف أكثر من خلال بحث روسيا الاتحادية عن لعب أدوار أكبر بتحمّل مسؤولياتها في حفظ السلم والأمن الدوليين ، كونها تتمتع بعضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي، أي ما يعني ضمناً أنّها مسؤولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، حالها حال الولايات المتحدة التي سلبت روسيا هذه المسؤولية في فترات معينة خصوصاً أثناء فترة ضعف روسيا.

بالإضافة إلى هذا الأمر فإنّ روسيا تسعى جاهدة إلى من أجل حفظ مكانتها الدولية في ظلّ وجود ظاهرة العولمة التي ترتبط بعدد التحديات⁽²⁾. ومن هنا نستنتج أن روسيا الاتحادية تحاول جاهدة الحفاظ على خصوصيتها الحضارية التي تمثّل مجموع القيم الروحية والمادية المنجزة من قبل الشعب الروسي والتي على أساسها تحدّد مصيره التاريخي وتشكل وعيه القومي⁽³⁾.

وقد جاءت نقطة التحوّل التي أيقظت روسيا على ما تعدّه محاولات من جهة الغرب لتطويقها وإفقادها مكانتها الدولية وتمهيدا لتفكيكها اندلاع الثورة المخملية في جورجيا عام 2002، والبرتقالية في أوكرانيا 2004-2005. ومنذ ذلك الوقت بدأ الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بمحاولات وقف تآكل المنطقة الرخوة لروسيا، مستفيداً من الإنشغال الأمريكي بالعالم الإسلامي.

(1) -الأمانة، (الإستراتيجية...)، مرجع سابق، ص.230.

(2) -سهيل فرح، "خصوصية الحضارة الروسية:توليفة الجغرافيا والروحانية والجماعة"، شؤون الأوساط، العدد 63، يونيو

1997، ص.79.4

(3)-Hass ,op.cit ,p.4.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

ي- إقامة نظام متعدد الأقطاب

من أهم أهداف القيادة الروسية تطلّعها الشديد إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب ، إذ طالما عبرت عن رفضها الحازم لعالم يحكمه قطب واحد، وذلك بهدف التقليل من الهيمنة الأمريكية، إذ ذكر بوتين في أكثر من مناسبة "أنّ تحديات وتهديدات جديدة للمصالح القومية لروسيا قد بدأت تظهر على الصعيد العالمي".

فهناك سعي متزايد نحو تأسيس هيكلية عالمية أحادية القطب تسيطر بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا واقتصاديا على العالم من خلال استخدام القوة ، لذلك ستسعى روسيا إلى تحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب الذي يمكن فعلا أن يعكس التنوع الموجود في العالم الحديث بمصالحه المتنوعة والكبيرة. فحسب بوتين فإنّ استراتيجية الفعل المنفرد يمكن أن تؤدي إلى الإخلال باستقرار الوضع الدولي، وتثير حالات من الشدّ في العلاقات الدولية، وتُشجّع سباق التسلح، وتُسيء إلى العلاقات المتبادلة بين الدول. كما أن هذه النزعة الإنفرادية تزيد من مخاطر وقوع أسلحة دمار شامل في أيدي الإرهابيين، وترفع من معدلات النزاعات الإقليمية، وأنّ السياسات المستندة إلى مبادئ الثكنة العسكرية لعالم أحادي القطب يبدو أنها ستكون خطيرة للغاية.⁽¹⁾

ت- تطوير العلاقات مع الدول المشاركة في كومنولث الدول المستقلة:

تشكل مجموعة الدول المستقلة المحور الرئيس في اهتمامات الدولة ومختلف القوى السياسية في روسيا الاتحادية، بل ثمة ما يشبه الإجماع الوطني على اعتبارها أولوية الأولويات في السياسة الخارجية الروسية، ذلك أن صانعي القرار في موسكو والكثير من المفكرين السياسيين والمحللين يعتقدون أنّ طريق روسيا لإستعادة موقعها كدولة عظمى، يمر

(1)- الأمانة، (الإستراتيجية ...)، مرجع سابق، ص. 236.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

عبر الحفاظ على المجال الجيوسياسي والعسكري الواحد والذي يزال قائما على مجمل المساحة التي كان يقوم عليها الإتحاد السوفياتي سابقا. ومن هنا يمكن فهم الجهود التي تبذلها موسكو لتنشيط "الكومنولث" وتسريع العمليات التكاملية، وتحويلها إلى اتحاد متكامل من الدول، قادر على القيام بدور فاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي. إذ تسعى روسيا من خلال تعزيز علاقاتها مع الجمهوريات السوفياتية السابقة الحفاظ على موقع "المركز" بحيث تمارس هيمنة على جزء كبير من المنطقة الجيوسياسية السوفياتية السابقة، خصوصا أن هنالك عوامل حدثت من هذه الهيمنة الروسية، بعضها ما إرتبط بالقوى الدولية والإقليمية الساعية إلى الحلول مكان روسيا ومنعها من إعادة بسط هيمنتها على مناطق نفوذها السابقة. وبعضها الآخر يرتبط بوجود قوى داخل الجمهوريات المذكورة تعارض هذه الهيمنة وتقف في وجهها.⁽¹⁾ إلا أن الصيغة التكاملية التي عرضها "فلاديمير بوتين" من خلال إقامة الإتحاد الأوراسي الذي لا يعني فقط الحفاظ على المصالح الروسية الإقتصادية التي توسع من التأثير السياسي الروسي إقليميا ودوليا بل الحفاظ كذلك على الهوية والخصوصية الحضارية الروسية.⁽²⁾

2- وسائل تحقيق أهداف الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين وعملية التوفيق ما بين القوة الصلبة والناعمة.

إتبعَت روسيا في سبيل تحقيق أهداف إستراتيجيتها الشاملة بما يحفظ مصالح أمنها القومي عدة وسائل ، إذ تستخدم عوامل قوتها المادية والمعنوية بما يتلاءم ومركزها الدولي، فعند وصول بوتين إلى الحكم في روسيا وأمام الوضعية الحرجة لدولته على مستوى النسق

(1)- محمد دياب، "تجربة مجموعة الدول المستقلة: هل تستعيد روسيا هيمنتها؟"، شؤون الأوسط، العدد 55، 1996، ص. 81.

(2)- Marlène Laruelle, « Dédoubement d'une idéologie ? Deux partis eurasistes en Russie », *Outre-Terre*, N° 4, 2003, p. 227.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدارك التمهيدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

الدولي، ارتأى الوضع الضعيف للدولة الروسية والمرتبط بمشكلات روسيا الإقتصادية والإجتماعية، وكذا الوضع المتدهور لمكانة روسيا بالمقارنة مع سائر اللاعبين الدوليين الكبار، إذ ابتعدت الوجهة الجديدة للكرملين بقيادة بوتين عن سياسة عرقلة السياسات الغربية، بل ارتبطت السياسة الروسية بالسياسات الغربية والأمريكية، الأمر الذي جعل المحللين يطلقون لفظ التكيف والواقعية على السياسة الروسية لبوتين.⁽¹⁾

إلا أن سياسة الموالاة للغرب كانت فقط مجرد تكتيك للالتقاط الأنفاس والعودة القوية وبنفس الأدوات المعهودة عن القيادة الروسية وتفضيلها لسياسة القوة في تسييرها لشؤونها الدولية وخير دليل على ذلك العودة الكبيرة لروسيا إلى مسرح الأحداث الدولية من خلال الحراك العربي خصوصاً الأزمة السورية، إذ أنّ هذا الأخير فضل اللجوء إلى الأدوات والوسائل التالية :

أ- اللجوء إلى المؤسسات والتنظيمات الدولية

بعد نهاية الحرب الباردة إزداد دور هيئة الأمم المتحدة كراع للقانون الدولي، وبما أن أوضاع روسيا الإتحادية آنذاك لم تكن تسمح بمشاركتها الفعالة في صنع القرار الدولي، أكدت روسيا دوماً على ضرورة اللجوء إلى الأمم المتحدة للتوسط في حل أي أزمة تحدث في العالم. وذلك كون هذه الأخيرة المخولة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وضرورة أن يكون حلّ الأزمات من خلال الجهود الجماعية دونما استئثار لدور دولة على أخرى، ولن يتأتى هذا الأمر سوى من خلال تفعيل دور الأمم المتحدة.

(1) - غيان أنطوني، اليسون ج.ك.بايلز وآخرون، النظام الأطلسي-الأوروبي والأمن العالمي، ترجمة: فادي حمود، عمر الأيوبي وآخرون، في كتاب: التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، (ستوكهولم:معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2004)، ص.ص. 161-162.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمددات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

إذ أكد بوتين على ضرورة أن يكون النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين معتمداً على الآليات الخاصة بالحل الجماعي للمشكلات الرئيسية، وعلى أولوية القانون الدولي. كما أنّ الجانب الحاسم في نشاط الدولة الروسية يتمثل في تفضيل الوسائل السياسية، الدبلوماسية والإقتصادية بالإضافة إلى بقية الوسائل غير العسكرية والمحسوبة على ما أطلق عليه الأمريكي Joseph Nye مصطلح القوة الناعمة. فمن خلال منبر هيئة الأمم المتحدة ستستطيع روسيا الحفاظ على مكانتها الدولية وعلى مصالحها وهي عضو الدائم في مجلس الأمن من خلال حقّ النقض "الفيتو" الذي تمتلكه. بالإضافة إلى مناداتها الدائمة بضرورة إصلاح هذا المجلس لجعله أكثر فاعلية في حفظ الأمن الدولي.⁽¹⁾ إذ من خلال العودة إلى مفهوم السياسة الخارجية لعام 2000 نستشف عدم رضى روسيا عن بعض الأعمال الأحادية الجانب في الجماعة الدولية في إشارة إلى حلف شمال الأطلسي يمكن أن تثير التوترات وتزيد من اللجوء إلى استخدام القوة والعنف خارج ما يُخوّل به مجلس الأمن ودون الرجوع إليه، يُعد انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويشكل تهديداً لاستقرار العلاقات الدولية.⁽²⁾

كما أنّ عضويتها في مجموعة الثماني منتدى الدول الأكثر تصنيعاً في العالم، تُعدّ وسيلة من الوسائل المتبناة لجعل العالم متعدد الأقطاب أو بمعنى آخر وسيلة لممارسة القيادة الجماعية للعالم. واندماجها فيما يُسمى بالبريكس خطوة أخرى نحو تحقيق هدف رفض الهيمنة الأمريكية على العالم، إذ اهتمت روسيا بالإستغلال السياسي لصعود الإقتصاد الروسي من خلال ارتفاع العائدات الروسية من بيع المحروقات وعضويتها في البريكس بالمقارنة مع دخول الإتحاد الأوروبي في الأزمة المالية العالمية أدى ظهور خطاب يستغل

(1) -Vladimir Putin, « The Foreign Policy concept of the Russian Federation », **Strategic Digest**, Vol 30, N°9, September 2000, p.1253.

(2) -Melville ,Shakleina, **op.cit**, p p.90-91.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدارك التمددات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

هذا الصعود من خلال هذه التنظيمات العالمية لإقرار تعددية الأقطاب في النظام الدولي، إذ أنّ الغرب في الأوضاع الراهنة لم يعد بتاتا مركز الإقتصاد العالمي بل عليه أن يقرّ بقوة وقدرة وتأثير بقية الأقطاب على السياسة الدولية.⁽¹⁾

إذ يمكن أن نلمس هذا التأثير المتنامي لروسيا من خلال المنظمات الدولية على السياسة الدولية بالعودة على سبيل المثال لا الحصر إلى رفض الدول المنتمية إلى البريكس للعقوبات التي فرضها الغرب على روسيا إثر الأزمة الأوكرانية ، الأمر الذي سمح لروسيا بأن لا تحس بالعزلة الدولية.

ب- انتهاج ما يسمى بالدبلوماسية النفعية متعددة الأقطاب

إن أولوية بوتين في تحقيق هدفه المتمثل في تجسيد مشروع القوة ينبع من منطق وجود مناطق النفوذ والسيطرة سواء في جوار روسيا القريب أو في أوروبا وحتى مناطق استراتيجية أخرى من العالم، وهذا لجعل روسيا أكثر تأثيرا في السياسة الدولية.

وبالتالي فإن هذه الأولوية تطلبت تبني دبلوماسية نفعية فمثلا من أجل خلق تأثير أكبر في السياسة الأوروبية حاولت روسيا استغلال العيوب التي يعاني منها الإتحاد الأوروبي والخلافات ما بين مختلف أعضائه بما يخدم مصالحها، وهذا بخلق علاقات دبلوماسية ثنائية من أجل إنجاح مفاوضاتها الطاقوية خصوصا مع ألمانيا فرنسا وإيطاليا أي دول المركز في الإتحاد الأوروبي، وهذا بتشجيع الطموحات الفرونكو- ألمانية بما يخدم مصالح روسيا بتخفيف هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القارة الأوروبية، خصوصا في ظل وجود تصور فرنسي لإيجاد علاقة توازنية ما بين الإتحاد الأوروبي وروسيا وكذا الولايات

(1)-Therry de Monbrial ,Philippe Moreau Defarges, **Le déficit des émergents,(Rapport annuel mondial sur le système économique)** ,(Paris :Dunod,2014),p p.50-51.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

المتحدة.⁽¹⁾ إذ يدرك جميع المهتمين بالشأن الأوروبي أن الإتحاد الأوروبي عملاق إقتصادي وقرم عسكري يقبع تحت المظلة العسكرية الأمريكية، ولكن ما قد يصعب من هذه المهمة في الوقت الراهن المشاكل المالية والأزمة الإقتصادية التي تمر بها أنجح تجربة تكاملية عرفها التاريخ.

وبالعودة إلى الفكرة السابقة فإن الروس يخشون في تصورهم الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية من نواياها بشأن جوانب عديدة من واقع روسيا وحاضرها ومستقبلها. فالأدبيات الغربية- الأمريكية تشير وتقدم النصح للسياسة الخارجية والأمنية الأمريكية على أن روسيا ما تزال هي العدو التقليدي للغرب عموما وللولايات المتحدة الأمريكية خصوصا.⁽²⁾

وما دعم أكثر هذا التصور عمليات توسيع حلف شمال الأطلسي الذي وصل عدد أعضائه إلى 28 دولة حتى عام 2014، وبعض تلك الدول الجديدة على تماس مباشر مع روسيا، مثل دول البلطيق إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، فضلا عن ضمه دول أوروبا الشرقية المهمة مثل بولندا ورومانيا وهنغاريا إلى حلف شمال الأطلسي، كما تجاوزت طموحاته ما وراء ذلك، ليبحت عضوية جورجيا الواقعة في منطقة القوقاز المطلة على الجهة الشرقية للبحر الأسود.⁽³⁾

كما عولت السياسة الروسية على علاقاتها الثنائية مع دول آسيا الوسطى وبقية الشركاء الدوليين بغية تحقيق أهدافها ومواجهة عالم أحادي القطب، إذ اتجهت إلى خيار الدبلوماسية والسياسة الخارجية فمن خلال مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الإتحادية الصادر

(1)-Victor Bernard et autres, **Russie, quelle stratégie de puissance ?**, (Base de Connaissance, 2006), p p.1-2. Disponible sur : <http://bdc.aege.fr>

(2)-نعمة، (روسيا...)، مرجع سابق، ص. 231.

(3)-عماد قدورة، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع"، سياسات عربية، العدد 9، يونيو 2014، ص. 48.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

في عام 2000 تعرض إلى أهمية الأوراسيا خاصة وسط آسيا بالنسبة لإدارة بوتين، فقد تزايد النفوذ الغربي الإقتصادي، خاصة في قطاع النفط والغاز وأصبح أمر سيطرة روسيا على أنابيب نقل النفط والغاز موضع تحد كبير بعدما تحمس الغرب إلى الإندفاع صوب بحر قزوين.

ج- استعمال السلاح الطاقوي:

منذ بداية عام 2000، عرفت روسيا الإتحادية تجديدا اقتصاديا موسعا يقضي بضرورة استغلال وتصدير الإحتياطيات الهامة من الثروات الباطنية. فهذه الدولة تمتلك أهم الإحتياطيات الغازية في العالم. كما أنها تُصنّف من بين الدول العشرة في العالم التي تحوز على احتياطيات هائلة من النفط، كما أنها تُعدّ أول مصدر للمحروقات في العالم، وتحتلّ المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في تصدير البترول، والمرتبة الأولى في تصدير الغاز.⁽¹⁾

الحقيقة أن روسيا تسعى جاهدة إلى استغلال معطى تنافس الدول المستوردة للمحروقات سواء ما تعلق بالدول الغربية أو الإقتصاديات القوى الجديدة في آسيا من أجل دعم عالم أكثر تعددية تقل فيه تبعية الدول المصدرة للمحروقات للدول الغربية خصوصا فيما يتعلق بالتكنولوجيا عالية التقنية.

وعليه فإن روسيا تبتغي استغلال السلاح الطاقوي من أجل تحقيق أهدافها وهذا من خلال وضع سياسة طاقوية فعالة. فعلى الصعيد الداخلي أدرك بوتين أن فعالية الطاقة لن تتأتى إلا من خلال الرقابة على القطاع الطاقوي وأهم الشركات العاملة في هذا المجال وإعطاء الحكومة دور المشرف الرئيسي عليها ك: Gazprom و Transneft إضافة إلى

(1) - Teurtrie ,op.cit, p.145.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

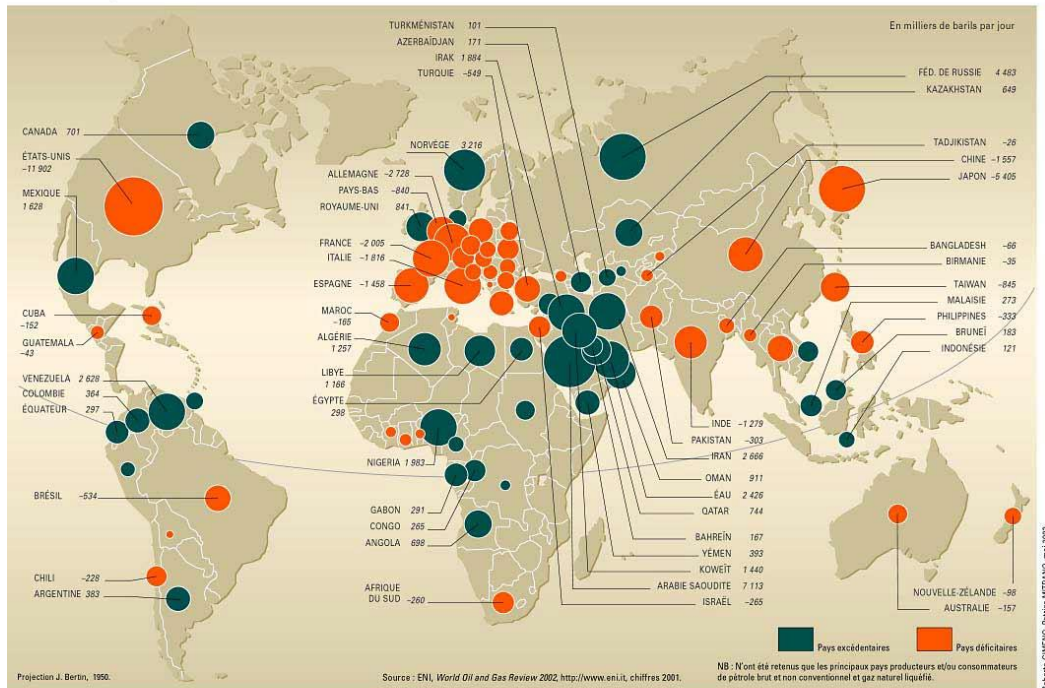
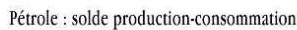
الشركة الوطنية للسكك الحديدية (RZ) التي تلعب دورا هاما في تصدير البترول وغيرها من الشركات. فقد سلكت إدارة بوتين سياسة جريئة في مجال السيطرة والإشراف على ملكية صناعة الطاقة ومصادر الإستثمار فيها.⁽¹⁾

وبفضل سياسة الرقابة هذه فإنّ الدولة الروسية استطاعت أن تحفظ استقلالها عن تأثير الأوليغارشات الإقتصادية الداخلية وذلك باستخدام إجراءات قانونية وضريبية وقيود على فرص الإستثمار ، كما أنّ هذه السياسة مكنت من زيادة إنتاج المحروقات، وهكذا أصبحت الشركة "غازبروم" أول ممول للغاز الطبيعي في العالم فهذه الأخيرة تضمن 20 بالمائة من الإنتاج العالمي للغاز. وبالتالي فإنها تمثل 8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام لدولة روسيا الاتحادية ، و20 بالمائة كعائدات لميزانية الإتحاد أي ما يعادل 40 مليار دولار . كما أضحت روسيا بفضل هذه الشركة أكثر قوة وتأثيرا على الساحة الدولية.⁽²⁾

(1) -Ibid, p.146.

(2) -Ibid, p.147.

**الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات
وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.**



© Questions internationales, numéro 2, La Documentation française, Paris, juillet-août 2003.
<http://www.ladocfrancaise.gouv.fr/revues/qi/sommaires/2/sommaire2.shtml>

الخريطة رقم (3): توضح حجم الإنتاج والإستهلاك العالمي من البترول أين تحتل روسيا المرتبة الثانية عالميا بعد المملكة العربية السعودية.

<http://www.diploweb.com/IMG/jpg/qi2petrole.jpg>

المصدر:

وبالعودة إلى "العقيدة الطاقوية" أو وثيقة "استراتيجية الطاقة" الصادرة في عام 2000 والمتبوعة بوثيقة أخرى في سبتمبر 2003، فإنّها جعلت من القطاعين البترولي والغازي أدوات لتحقيق أهداف داخلية وخارجية، وبالمقابل أيضا فإنّ دور روسيا على مستوى الأسواق الطاقوية العالمية سينعكس إيجابا على تأثيرها الجيوبوليتيكي. كما أن العامل الطاقوي يلعب دورا هاما في السياسة الخارجية لروسيا. وهذا فيما يتعلق بعلاقات هذه الأخيرة مع كلّ من: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، أوروبا وكذا دول القوقاز وآسيا الوسطى، فموسكو

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

تبتغي من خلال تأثيرها الطاقوي إعادة تأسيس مكانتها الدولية المفقودة مع انهيار الإتحاد السوفياتي.⁽¹⁾

إذ ومنذ عام 2002 عملت السلطات الروسية على قولبة سياستها الخارجية بما يتلاءم ومفهوم "دبلوماسية الطاقة"، وعليه فإنّ الكرملين عرّف سياسته الطاقوية على أساس مصطلح « Multivectoralité » أي تنويع الوجهات الجغرافية والشركاء الطاقويين . ويمكن هذه السياسة الطاقوية روسيا الاتحادية من:⁽²⁾

- استغلال العامل الطاقوي كأداة لمراقبة شركائها.
- استعمال هذه الوسيلة من أجل تقوية القدرات الإنتاجية والتوزيعية باستغلال الرساميل الأجنبية التي تساعد على تحديث البنى التحتية وهذا بدعم اتفاقات الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الصين.
- الطاقة كعامل مدعم لانتشار التأثير الجيوبوليتيكي لروسيا في مناطق النفوذ السوفياتية السابقة.

لقد استطاع بوتين ولا يزال من أن يوظف عامل الطاقة كأداة ضغط سياسية تجاه دول الجوار لاسيما تلك التي حاولت أن تتمرد على سياسة روسيا كأوكرانيا وذلك بقطع الإمداد عنها في الأول من ديسمبر 2006 بسبب الخلاف على الأسعار رغم حاجته إليها لتميرير الغاز عبرها إلى أوروبا.

(1) -Liliana Trofim ,**Le secteur énergétique de la Russie entre économie et politique**, thèse présenté pour l'obtention d'un diplôme des hautes études européennes et internationales,(Centre International de Formation Européenne : 2008-2009),p.14.

(2)-**Ibid**, pp.14-15.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

ولجعل الأداة الطاقوية فعالة أكثر دون الخضوع للضغوطات الخارجية لجأ بوتين إلى إنشاء خطوط أخرى لنقل الغاز بهدف التخلص من الضغوطات الأوكرانية والتركية الأمر الذي يعكس فعلا بعد النظر عند صناع القرار الروس إذ أن الواقع الحالي للعلاقات ما بين روسيا وهاتين الدولتين يشوبه صراع المصالح بل وصلت حدة هذا الأخير إلى مستويات متأزمة. وللهروب من ضغوط هذه الأخيرة تم إنشاء خط يمر عبر بحر البلطيق يصل إلى هولندا وألمانيا وفرنسا والدانمارك، وخط ثاني عبر البحر الأسود يصل إلى مرفأ فارنا البلغاري، ثم إلى إيطاليا والنمسا، للتخلص من ضغط أوكرانيا وتركيا، بتكلفة 14 مليار دولار أمريكي، وهو منافس لخط نابوكو الشهير الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية والذي يمر من بحر قزوين، عبر تركيا والنمسا. وهذا بالإضافة إلى بناء مستودع ضخ للغاز في هنغاريا سعتة 20 مليار متر مكعب يؤمن استمرار الإمدادات إلى اليونان ورومانيا.⁽¹⁾

أما على المستوى الأوروبي فإنّ الدول الأوروبية تعتمد على الغاز والنفط الروسيين لعدة اعتبارات منها سهولة النقل والأسعار. وتتشكل الصادرات الروسية إلى هذه البلدان 62 بالمائة من صادرات الغاز الإجمالية، و53 بالمائة من صادرات النفط⁽²⁾. ومع تقاوم الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط خصوصا بعد حرب العراق عام 2003 ومن ثم انعكاسات الحراك العربي ، ازدادت الحاجة إلى الطاقة الروسية ، لذلك كبر حجم تأثير روسيا في السوق العالمية، فبدأ بوتين بالضغط بواسطة هذه المواد بهدف استعادة مكانته الدولية، ودور بلاده كدولة عظمى ، خصوصا بعد اتهام الدول الأوروبية بوتين بالمبالغة في استخدام الطاقة لأغراض سياسية. إذ أعلن بوتين في وقت سابق وفي تصريح شهير له عام

(1)- زيدان، مرجع سابق، ص. 201.

(2)- شيفتسوف، مرجع سابق، ص. 261.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

2004: " أن ما هو جيد لغازبروم جيد لروسيا" كون هذه الأخيرة أكبر منتج ومصدر للغاز في العالم".⁽¹⁾

د- استعمال الصناعات العسكرية الروسية:

لقد شكلت الصناعة العسكرية في الإتحاد السوفياتي السابق مصدراً للعملة الصعبة عبر تصدير السلاح بصورة كبيرة إلى الخارج.⁽²⁾ وبوتين يود وبشدة الإعتماد على صادرات الأسلحة كونها مصدر الدخل الرئيسي لصناعة الأسلحة الروسية، إذ أشاد كثيراً بثمار تعاون روسيا مع عدد من الدول في ميدان التقنيات العسكرية،⁽³⁾ واحتلت روسيا بذلك المرتبة الثانية كمصدر للأسلحة في عام 2011.⁽⁴⁾

لقد استخدمت روسيا في عهد بوتين عقود التسليح أيضاً على نطاق واسع لتحقيق هدفين حيويين لمصالحها، الهدف الأول هو استعادة مكانة أهم مصدر للسلاح في العالم. وقد نجحت في ذلك منذ عام 2005، وهذا ما شكّل عائداً مالياً كبيراً لها تجاوز الـ 8 مليار دولار عام 2008 وقد وصل العائد إلى 11.6 مليار دولار بين عامي 2009 و2011، والهدف الثاني تمثل في زيادة حصتها في السوق العالمية. وعليه فإن الحكومة الروسية سمحت بتصدير أسلحتها إلى بعض دول عالم الجنوب غير المعاقبة دولياً تحت مسمى "البراغماتية التجارية" إضافة إلى المنافسة على كسب أسواق جديدة لتصدير السلاح، إذ استأنفت عملية إرسال السلاح إلى إيران عام 2000 وكذا فنزولا وبعض من دول جنوب شرق آسيا إضافة إلى دول الشرق الأوسط وكذا الجزائر، إذ استطاعت روسيا بفضل

(1)- زيدان، مرجع سابق، ص. 201-202.

(2)- الأمانة، (الإستراتيجية...)، مرجع سابق، ص. 240.

(3)- اليزابيت سكوز، هانيس بومان، إنتاج الأسلحة، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، في كتاب: التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2013)، ص. 610.

(4) - مارك بروملي، القيمة المالية لصادرات الدول من الأسلحة،، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، في كتاب: التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2013)، ص. 380-382.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

دبلوماسية من تحويل أجزاء من ديون الكثير من دول الجنوب إلى صفقات تسليح كبرى، كالعقد المبرم ما بينها والسلطات الجزائرية في 2006، فقد استطاعت التنسيق والربط ما بين : بيع الأسلحة والحصول على اتفاقيات بترول-غازية، وذلك من خلال مسح الديون الجزائرية في مقابل السماح للشركات الطاقوية الروسية للتنقيب عن الغاز والبترو في الصحراء الجزائرية. (1)

إنّ التأثير الدبلوماسي لروسيا الاتحادية في عهد حكم الرئيس بوتين أضحى اليوم عاملا مهما لتحقيق التطور الإقتصادي للدولة، إذ أصبحت صناعة الأسلحة في قلب استراتيجية العودة الروسية.

ج- القوة الناعمة

كان من الواضح أن روسيا الاتحادية ومنذ عام 2000 بدأت تستند إلى مبادئ القوة الناعمة باستخدام مزيج من التكتيكات والإستراتيجيات والوسائل الإقتصادية، بدلا من اللجوء إلى التهديدات العسكرية والضغط السياسي المباشر. إذ تعد مسألة القوة الناعمة دعامة هامة في العلاقات بين روسيا ومناطق نفوذها وتأثيرها كمناطق الفضاء السوفياتي السابق، إذ لا يزال الكثير من القوميين الروس إضافة إلى بوتين نفسه يفضل إعادة توحيد دول هذا الفضاء بما يحقق لروسيا مصالحها لتجني وفق ذلك الفوائد باعتبارها قوة عظمى دون أن تجر على نفسها تبعات إمبراطورية جديدة، خاصة ما تعلق بالدعم المالي. (2)

إذ تحت الكثير من الأطراف في روسيا الاتحادية على ضرورة أن تستثمر هذه الأخيرة قوتها الناعمة في مناطق نفوذها في كل من آسيا الوسطى والقوقاز بالخصوص مع فتح

(1) -Louis-Marie, Clouet, **Rosoboronexport, fer de lance de l'industrie russe d'armement**, (Paris :lfri, 2007), pp. 7-8.

(2) - طالب حسين حافظ، "المتغيرات الجديدة في سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 23 (2)، 2012، ص. 442.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

مجال التعاون مع دول آسياوية تشارك موسكو تصوراتها في خلق عالم متعدد الأقطاب، وذلك بطريقتين : الأول، عن طريق دعم تجمعات مؤسساتية قادرة على حماية الدول الجديدة في مناطق النفوذ، والثاني، السيطرة على اقتصاديات هذه الأخيرة من خلال الشركات الروسية الكبرى ومنع أية منافسة مضادة في المنطقة.⁽¹⁾

ومن هنا يمكن أن نفهم التخوف الروسي بشأن تمادي الولايات المتحدة الأمريكية في استفزاز روسيا لنشر قواعد الدرع الصاروخي في بعض دول أوروبا الشرقية كبولندا وأوكرانيا وتشيكيا وبالأخص جورجيا، والعمل إلى ضم هذه الدول لحلف الناتو، والهدف ليس فقط تقريب القوات الأمريكية وقوات حلف الناتو من مناطق النفوذ والسيطرة الروسية بما فيها بحر قزوين، بل لحرمانها من تسهيلات أسطول البحر الأسود في منطقة القرم التي كانت تقع داخل الحدود الأوكرانية قبل انضمامها إلى روسيا.

وقد تم تبني استراتيجية القوة الناعمة كاستراتيجية لخلق التأثير في مناطق النفوذ السابقة على خلفية اندلاع الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2005 ونجاح التيارات المحسوبة على الغرب في التأثير على الرأي العام هناك، ومن وسائل القوة الناعمة المنتهجة استثمار اللغة الروسية التي تظل مستعملة على نطاق واسع في الفضاء السوفييتي السابق ففي أوكرانيا مثلا تستعمل اللغة الروسية كلغة أساسية من قبل 70 بالمائة من المواطنين، و60 بالمائة من المواطنين هم ذوي ثقافة ولغة روسية. دون نسيان العامل الديني الأرثوذكسي الذي يجمع بين روسيا والكثير من دول أوروبا الشرقية، كما تستعمل روسيا وسائل الإعلام لإحياء الثقافة الروسية من خلال التأكيد على الثقافة السلافية وإعادة تأسيس المدارس الناطقة

(1)- المرجع نفسه، ص ص 442-443.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

باللغة الروسية وتبادل برامج التعاون للأساتذة والطلاب، باعتبارها إحدى وسائل التأثير الروسي خارج الحدود.⁽¹⁾

ومن الوسائل الناعمة إنشاء وتطوير مؤسسات تعاون بين روسيا وشركائها في مختلف أنحاء العالم خصوصا جوارها القريب. وبهذا الصدد فإن طريق الوحدة الاقتصادية من خلال هيئة أوراسيا الاقتصادية Eurasian Economic Community التي تجمع ما بين روسيا وبعض من دول الاتحاد السوفياتي السابق تعد من أنجع الوسائل إذ يعطي روسيا الحق في مراقبة جيرانها وتأكيد دورها الاقتصادي الريادي. كما يُنظر إلى منظمة شنغهاي^(*) للتعاون بأنها ذات قيمة عالية في زيادة وترسيخ التأثير الروسي في جواره القريب. إضافة إلى التدعيم الكبير والقوي للنجاحات التي حققتها الشركات الروسية الكبرى منذ عام 2001 كشركات غازبروم ولوك أويل.⁽²⁾

هـ - اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية

رغم اصطفاف روسيا مع الغرب خصوصا إبان الحرب على الإرهاب التي شنها الرئيس الأمريكي بوش إلا أنّ هذه الأخيرة لم تكسب في المقابل شيئا، وقد اعترض الدور الروسي عقبات عديدة في فترة تقود فيها الولايات المتحدة عالما أحادي القطب وتهرع إلى الأعمال العسكرية من طرف واحد. وقد وصل المدين الأمريكي والأوروبي في هذه المرحلة إلى حدود مناطق النفوذ في الجوار القريب المتاخم لروسيا مباشرة، ما دعى هذه الأخيرة إلى

(1)-Santiago Fischer, La **stratégie russe dans l'espace post-soviétique : entre soft et hard power (le cas de l'Ukraine)**, (Belgique : Commission Justice et Paix, 2012), pp.1-2.

(*)-أنشأت في عام 1996 اتفاقية نظم كل من روسيا والصين وكازاخستان وقيرغيزستان وتاجكستان، وكان الهدف من إنشائها ترتيب العلاقات الثنائية والجماعية بين الأطراف في مسألة أمن الحدود المشتركة فيما بينها، وبعد انضمام أوزبكستان أصبحت اتفاقية شنغهاي تحت مسمى منظمة شنغهاي للتعاون والتي تهدف إلى تأسيس قطب روسي-صيني اقتصاديا وأمنيا.

(2)-حافظ ، مرجع سابق، ص ص.442-443.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدارك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

تعزيز تواجدنا من خلال تثبيت القواعد العسكرية بما تستدعيه الإحتياجات الأمنية خصوصاً أن الجوار القريب يجب أن يبقى آمناً ومستقراً لوجود أقليات روسية ومصالح إقتصادية متمثلة في النفط والغاز وأنابيب نقل الطاقة ما يتطلب إحياء الدور العسكري على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي خضمّ مختلف المستجدات الإقليمية والدولية الراهنة وقع وصادق بوتين على العقيدة العسكرية الروسية الجديدة في ديسمبر 2014، أين تبين من خلالها أن روسيا قلقة جداً من تعزيز القدرات الدفاعية لحلف شمال الأطلسي على أبواب روسيا مباشرة والإجراءات التي اتخذها لنشر منظومة شاملة مضادة للصواريخ. إضافة إلى أنّ الأزمة الأوكرانية وضعت الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة الأخطار المباشرة التي تهدد أمن البلد. إذ أن واشنطن وحلفائها من بلدان الاتحاد الأوروبي أقرت عقوبات اقتصادية كإجراءات عقابية لما وصفته بأنه تدخل روسيا في الأزمة الأوكرانية. وتقول معطيات الساحة السياسية المحلية والدولية إن ما يتخذه الرئيس بوتين من قرارات وخطوات، هو رد فعل طبيعي على تلك العقوبات. وقد اتهم بوتين الولايات المتحدة في وقت سابق بالاستمرار في محاولات استغلال الأزمة الأوكرانية لخدمة مآربها العسكرية الذاتية وإحياء حلف الناتو.⁽¹⁾

وبالعودة إلى الأزمة السورية فإنّ استعمال القوة العسكرية لمجابهة خطر الجماعات الإرهابية كوسيلة أضحى اليوم دليلاً واضحاً على تغيير العقيدة العسكرية الروسية بما يتلاءم والأخطار الهادفة إلى زعزعة الإستقرار في روسيا وضرب مكانتها الدولية.

كما نصت العقيدة العسكرية على أنّ روسيا لا تزال تحتفظ بحق استخدام السلاح النووي كردّ على استخدام هذا السلاح أو أيّ نوع من أسلحة الدمار الشامل ضدها أو ضدّ

(1)-عفيف رزق، عقيدة بوتين العسكرية واللغز السوري،

consulté <http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/11746785/> -العقيدة-بوتين-العسكرية-واللغز-السوري
le 16-12-2015 à 11:14.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

حلفائها. كما حقّ لروسيا استخدام السلاح النووي لدى استهدافها بأسلحة تقليدية في حال هدد ذلك وجود الدولة. كما لعب العجز البين خلال ما يزيد على العام في نشاط الائتلاف الدولي الذي أعلنت الولايات المتحدة تشكيله وضم زهاء الستين دولة لمحاربة إرهاب تنظيم "داعش" على حق روسيا في استخدام قواتها المسلحة خارج حدودها لمواجهة أي خطر يهدد أمنها القومي.⁽¹⁾

المبحث الثالث: المحددات الرئيسية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين.

إنّ صياغة الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين وعملية تنفيذها ترتبط بشكل كبير بمجموعة من المحددات والعناصر ، إذ أن هذه الأخيرة تتحكم وإلى مدى كبير في تحديد التوجهات المستقبلية لدولة روسيا الاتحادية.

1-المحددات المرتبطة بالهياكل السلطوية الرسمية وغير الرسمية وتأثيرها على الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين.

تشير المحددات المرتبطة بالهياكل السلطوية الرسمية إلى المؤسسات السياسية الدستورية ومركز صنع واتخاذ القرار، كما تُعد طبيعة النظام السياسي محددًا ذو أهمية في عملية تبني التصورات والتوجهات الإستراتيجية للدولة الروسية وفي هذا المقام يمكن العودة إلى الدستور الذي يمثل الخط العام الذي تسير وفقه الدولة. كما تعتبر القيادة والذهنية السياسية ركنان مهمان في عملية صناعة السياسات وتوجهاتها لما يملكه المقررون من قدرة على إحداث التغيرات التي يرونها مناسبة ضمن إدراكاتهم وأولوياتهم لمستقبل ومكانة دولتهم

(1)-المكان نفسه.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمددات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

في النظام الدولي. كما أنّ الهياكل السلطوية غير الرسمية تلعب أدواراً هامة في وضع الإستراتيجية الشاملة لروسيا.

أ- المحددات المرتبطة بالهياكل السلطوية الرسمية وتأثيرها في الإستراتيجية الجديدة لبوتين.

-الإطار الدستوري: بعد تفكك الاتحاد السوفياتي تبنت روسيا دستوراً جديداً في 12 ديسمبر 1993، تكوّن من مقدمة عامة وجزئين. تضمن الجزء الأول تسعة فصول. تطرق فيها الفصل الأول والثاني إلى أسس النظام الدستوري وحقوق وحرّيات المواطنين، وخصص الفصل الثالث والرابع للدولة الروسية ورئيسها، في حين تطرق الفصل الخامس والسادس إلى البرلمان والحكومة، وجاءت السلطة القضائية والحكومة المحلية في الفصلين السابع والثامن، وأخيراً تناول الفصل التاسع أحكاماً تعلّقت بتعديل الدستور. وتضمن الجزء الثاني مجموعة التدابير الإنتقالية. ووفقاً للدستور فإن روسيا دولة فدرالية ديمقراطية ذات حكم جمهوري عاصمتها موسكو وهي دولة علمانية لا يوجد فيها دين رسمي، وتمثّل الروسية اللغة الرسمية فيها.⁽¹⁾

وتتكون روسيا من 89 وحدة، منها 21 جمهورية و 06 مقاطعات و 49 إقليماً ومدينتين فدراليتين هما، موسكو وسانت بطرسبرغ، وإقليماً واحداً و 10 مناطق ذات حكم ذاتي. وتتولّى الحكومة المركزية مهمة الدفاع والأمن القومي والإنتاج الحربي وبيع الأسلحة والأمور المتعلقة بحدود الدولة والدفاع عن الإقليم ورسم السياسة العامة.⁽²⁾

(1)- نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص ص 13، 14.

(2)- الأمانة، (الإستراتيجية...)، مرجع سابق، ص 148.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بوتين استفاد كثيرا من مواد دستور 1993، والصلاحيات الواسعة المؤقّرة للرئيس في إدارة شؤون الدولة، إذ أنّ التحديات التي واجهته خلال بداية توليه الرئاسة، جعلته يستخدم أوسع استخدام صلاحياته الدستورية خصوصا في محاربة الأوليغارشيين على صعيد السياسة الداخلية، وتحديد الأولويات الإستراتيجية على الصعيد الخارجي.⁽¹⁾

- المؤسسات السياسية الدستورية:

أولا: السلطة التنفيذية: وتتكون من رئيس الدولة ورئيس الوزراء إضافة إلى الجهاز الوزاري وتلعب هذه السلطة الدور الرئيس في عملية وضع الإستراتيجية الروسية وتوجيه مساراتها.

• **رئيس الدولة:** ينتخب لمدة أربع سنوات، عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ولعهدة رئاسية قابلة للتجديد مرة واحدة على التوالي، ويشترط ألا يقل عمره عن 35 سنة. وقد تعاقب على روسيا لما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي ثلاثة رؤساء هم Boris Eltsine (1991-1999)، والرئيس الثاني Vladimir Poutine (2000-2008)، والرئيس الثالث Dmitri Medvedev (2008-2012)، وعاد Poutine رئيسا لروسيا بعد "مدفديف"، حيث يمثل النخبة السياسية الروسية التي تخرجت من الأجهزة الأمنية في زمن الاتحاد السوفياتي (K.G.B.)، ويعتبر الرئيس مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار حسب دستور عام 1993، كما يمثل الدولة في الداخل والخارج، ويحدد الخطوط العامة لسياسة الدولة.

فالسلطة الرئاسية تُشكل مركزا لصنع الإستراتيجية من خلال تعريف الأهداف العامة التي تخدم الأمن القومي الروسي، فبعد أن اكتتف عملية صنع الإستراتيجية الروسية

(1) - زيدان، مرجع سابق، ص. 188.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمددات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

والقرارات التنفيذية الخاصة بها حالة من التبعر والتعددية والتباس الأولويات وغياب الإجماع على الأهداف وتغير الوسائل حتى أصبح الباحثين يصفون الإستراتيجية الروسية بغير العقلانية، أدى بروز معطيات جديدة على الساحة السياسية في روسيا الاتحادية أولها صعود الرئيس بوتين إلى الحكم إلى تميز الإستراتيجية الجديدة لهذه الدولة بالواقعية والعقلانية.⁽¹⁾

وحسب المتخصص في الشؤون الروسية "توماس غومار" « Thomas Goumart » فإن بوتين قد نجح مقارنة بيلتسين في ابتكار صورة جديدة عن روسيا، إذ بفضلها أصبحت روسيا تقرض وجودها على السياسة الدولية بفضل دبلوماسية نشطة، فالיום روسيا ممثلة برئيسها بوتين تُعدّ شريكا فعالا في أهم القضايا الدولية. فهو قد استطاع رغم المشاكل الهيكلية للإقتصاد الروسي أن يجعل من روسيا المالكة لقدرات هائلة من خلق التأثير المرغوب إقليميا وعالميا وذلك منذ عام 2000.⁽²⁾

إذ أنّ بوتين استطاع أن يحقق المصادقية خصوصا داخليا وذلك كونه استطاع أن يحظى بشعبية كبيرة بفضل استغلاله لتلك الصورة النمطية المكونة عن روسيا في مرحلة الضعف التي عرفتها إذ بسببها لم يعد الغرب ينظر إليها بوصفها شريكا مساويا له في الحقوق الأمر الذي يُرفض قيادة وشعبا. وعليه فبفضل بوتين استطاعت الإستراتيجية الروسية أن تكون أكثر اتساقا وانسجاما في عملية التوفيق ما بين الأهداف والوسائل، وذلك عن طريق جعل عملية صنع القرارات متمركزة حول شخصه وإدراكاته للواقع الدولي والقدرات الذاتية لدولة روسيا وهذا لإعطاء معنى أكبر للمطالب الروسية على مستوى النسق الدولي.⁽³⁾

(1)-نعمة، مرجع سابق، ص. 21.

(2)-Thomas Gomart, « Vladimir Poutine ou les avatars de la politique étrangère russe », *Politique Etrangère* 3-4, 2003, p.789.

(3)-Ibid ,p.790.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمددات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

- **الحكومة:** وتتألف الحكومة من رئيس الوزراء ونوابه ومجموعة من الوزراء، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء، ويشترط في ذلك موافقة الدوما. ويأتي الجهاز الوزاري من تيارين رئيسيين هما الإصلاحيين الراديكاليين، وتيار الوسط.

ثانيا: السلطة التشريعية (البرلمان): ويتكون البرلمان الروسي من مجلسين هما: (1)

- **مجلس الفدرالية:** وهو المجلس الأعلى ويتكون من 178 عضوا، إثنان عن كل وحدة من الوحدات المكونة للدولة. ويتولى المجلس الأعلى الأمور المتعلقة بالفدرالية، ومنها حدود الدولة واستخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس لحالة الطوارئ والأحكام العرفية في البلاد.
- **مجلس الدوما (State Duma)** أو المجلس الأدنى، ويتكون من 450 عضوا يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات، يتم نصفهم (225) عن طريق الانتخاب الفردي في الدوائر الانتخابية، والنصف الآخر عن طريق التمثيل النسبي والانتخاب بالقائمة الحزبية بحد أدنى 5% لكي يتم تمثيل الحزب في البرلمان. وتصدر قرارات كل من المجلسين بأغلبية الأصوات. ويتولى مجلس الدوما قضايا الموافقة على التعيينات التي يقوم بها رئيس الدولة كمنصب رئيس الوزراء. كما يتولى المجلس عملية صنع القوانين، حيث أن مشاريع القوانين سواء من الرئيس أو أعضائه تقدم إلى المجلس لأجل الموافقة عليها، فإذا وافق عليها تمرر إلى مجلس الفدرالية لمراجعتها، ومنه إلى رئيس الدولة لكي يوافق عليها أيضا وينشرها في حدود 14 يوما.

ب- المؤسسات غير الرسمية وتأثيرها على الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين :

(1)-الشيخ، مرجع سابق، ص. 46.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

إن ما يمكن إجماله بشأن تأثير الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إتخاذ القرارات الإستراتيجية، هو بقاء سيطرة الكرملين على تعريف وتحديد أهم الأولويات الإستراتيجية لدولة روسيا الاتحادية، فالمسار الرسمي لوضع الإستراتيجية الروسية خصوصاً ما تعلق بالشأن الدولي يظل متمحوراً حول السلطة الرئاسية بالإضافة إلى وزارة الخارجية، كما أنّ المرسوم الرئاسي الصادر في 8 نوفمبر 2011 كلف وزارة الشؤون الخارجية بالتنسيق ما بين مختلف الفواعل المشاركة في صناعة القرارات الإستراتيجية بهدف خلق خط موحد للسياسة الخارجية الروسية.⁽¹⁾ خصوصاً في ظل وجود العديد من الفواعل الراغبة في المشاركة لتعريف أولويات الإستراتيجية الروسية. ويترجم هذا التنسيق في الواقع بتأطير كل المبادرات السياسية والإجتماعية المعروضة، فعلى سبيل المثال فإن خبراء وزارة الشؤون الخارجية يساهمون بفعالية من خلال العمل البرلماني على مستوى اللجان المتخصصة وهذا بهدف مساعدة البرلمانيين في صياغة مواقفهم بما يتماشى والخط المحدد من أجل الدفاع عن المصالح الروسية في الاجتماعات البرلمانية لكومنولث الدول المستقلة، المجلس الأوروبي، حلف شمال الأطلسي، ومنتديات عالمية أخرى.⁽²⁾

أما عن الفواعل المدمجة في النظام الوطني الروسي للقرارات الجيوبوليتيكية والتابعة مباشرة لوزارة الخارجية الروسية فتتمثل في المجلس العلمي للوزارة، وحدات البحث التابعة لنفس الوزارة السابقة، معهد الدولة للعلاقات الدولية في موسكو العاصمة أو ما يُعرف بالأكاديمية الدبلوماسية، أكاديمية العلوم، معهد الإقتصاد الدولي والعلاقات الدولية، المعهد الأوروبي، معهد الدراسات الشرقية، المعهد الإفريقي...، وتهدف كل هذه الفواعل إلى بناء

(1)- Elena Morenkova Perrier, **Les principes fondamentaux de la pensée stratégique russe**, (Paris :Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire, 2012), p.22.

(2)- Loc.cit.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

مبادرات خارجية تخدم المواقف الروسية على المستوى الدولي وترقيتها بما يتلاءم والمصالح
الروسية.⁽¹⁾

كما تلعب أيضا المنظمات غير الحكومية المنشأة بمبادرة من وزارة الشؤون الخارجية
وبمراسيم رئاسية مأطرة من الدولة، دورا مهما إذ تكمن أهمية المنظمات المعترف بها في
كونها تُعتبر أدوات لتأثير روسيا في الخارج كجمعية "العالم الروسي" المنشأة في 2007
والمدعومة من طرف فلاديمير بوتين ووزارة التربية والتعليم والمكلفة بترقية اللغة والثقافة
الروسية في العالم. كما تلعب "جمعية غورباتشوف" المنشأة في جوان 2011 من طرف وزارة
الشؤون الخارجية دورا هاما في التحضير لأكثر من 80 منتدى ومحاضرات دولية متمحورة
حول ضرورة التنسيق ما بين دولة روسيا وكومنولث الدول المستقلة في مجالات الحياة
العديدة.⁽²⁾

2- المحددات الاجتماعية، الإقتصادية والعسكرية وتأثيرها على الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين.

تتصرف المحددات الأخرى التي تحكم الإستراتيجية الروسية في صياغتها وأهدافها إلى
محددات: اجتماعية، إقتصادية، وعسكرية، إذ يظهر التأثير الكبير لهذه الأخيرة على
التصورات الإستراتيجية للقيادة السياسية المتمثلة في شخص الرئيس "بوتين".

أ- المحدد الاجتماعي:

أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة ما بين الخصائص المجتمعية للدولة وبين
استراتيجياتها المتبعة فصانعي الإستراتيجيات والسياسات الخارجية هم نتاج للمجتمعات التي

(1)-Ibid ,p.23.

(2)-Loc.cit.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمددات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

يعيشون فيها، إذ يشتركون بصفة عامة في القيم والأهداف السائدة في المجتمع. وحسب الكاتب "لويد جنسن" في كتابه "تفسير السياسة الخارجية" فإن كان صانعو القرار نتاجا لمجتمعاتهم. فوجود أي فرد منهم في موقع السلطة لن يغير كثيرا من طبيعة القرارات المتخذة، لأنّ المجتمع هو الذي يُحدد معايير السلوك المقبولة وغير المقبولة. ومع وجود بعض الفوارق الفردية في الأسلوب بين بعض صانعي القرار نظرا لخبرتهم في الوصول إلى السلطة إلا أنّ جوهر الإستراتيجيات والسياسة الخارجية سيبقى كما هو، نتيجة للفرص والقيود العديدة التي تفرضها الخصائص المجتمعية المختلفة.⁽¹⁾

وفي هذا المقام فإنّ النمط العام للشخصية الوطنية لدولة روسيا الاتحادية التي ظلت تعيش بشعور قومي امبراطوري أدّى إلى إيجاد تنشئة اجتماعية متحدية وطموحة إلى السيطرة والقيادة العالمية، إذ يُعدّ هذا الطموح تعبيراً عن رغبة شعبية وخاصة مميزة للشعب الروسي الذي أوصل هذه الرغبة إلى القيادة السياسية المتمثلة في شخص الرئيس "بوتين" الراغب في استعادة الأمجاد الحضارية والإمبراطورية للروس، الأمر الذي يجعل من المحدد الاجتماعي محدداً ذو أهمية في الإستراتيجية الشاملة لدولة روسيا الاتحادية.

كما تمتلك روسيا المقوم الروحي الذي يتطلع إلى السيادة العالمية، حيث أطلق عالم الأنثروبولوجيا الروسي "جومليف"، على الشعب الروسي مسمى "الباسيونارنست" بمعنى "الولع بالسيطرة على العالم"، وتبدو مظاهر هذا الولع من خلال ما يفخر به الروس كحماة لبعض شعوب العالم، وكمثال على ذلك يذهب الروس إلى الاعتقاد أنه لولا انتصار روسيا على هتلر لكان الأخير سيطر على العالم. ويستمد هذا الولع مصدره من الدور الديني

(1)-لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، (الرياض:عمادة شؤون المكتبات، 1989)، ص.53.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمددات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

لروسيا حيث تعتبر روسيا نفسها "روما الثالثة" (بعد روما والقسطنطينية)، ومعقلاً للمذهب الأرثوذكسي في كافة أنحاء أوراسيا.⁽¹⁾

كما أنّ المعطى القائل بأنّ روسيا دولة متعددة القوميات يلعب دوراً مهماً كمحدد له أهميته في الإستراتيجية الشاملة لروسيا الاتحادية، حيث جاء في مقدمة دستورها لعام 1993 "نحن شعب روسيا الفدرالية المتعدد القوميات". وقد بلغ عدد سكان روسيا في عام 2011 حوالي 142 مليون نسمة.⁽²⁾ وينتمي هؤلاء السكان إلى 130 جماعة عرقية مختلفة، يشكل منهم "الروس" 5/4 سكان روسيا، وأما الباقون فينتمون إلى قوميات مختلفة أهمها؛ التتر بنسبة (5 ملايين نسمة)، والأوكرانيون (4 ملايين نسمة)، والشوفاشيون (1.7 مليون نسمة)، واليهود (1.7 مليون نسمة)، والبشكيريون (1.3 مليون نسمة)، ويمثل الروس البيض بأكثر من مليون نسمة، وكذلك الموردفيون بأكثر من مليون نسمة. وتعتبر روسيا من حيث الديانة دولة متعددة الأديان، فهناك أكثر من تسعة آلاف طائفة وتجمع ديني مسجلة في روسيا، والديانة الغالبة هي المسيحية الأرثوذكسية. ويمثل هذا التعدد في القوميات والديانات منبعاً رئيسياً للمخاوف الروسية من ظهور موجة من الحركات الانفصالية داخل الاتحاد الروسي.⁽³⁾

ب- المحدد الإقتصادي:

أوضحنا فيما سبق أن القدرة الإقتصادية تمثل أحد العناصر المتغيرة في معادلة قوة الدولة، حيث يؤدي استخدام هذه العناصر بشكل منظم إلى زيادة ثقل الدول في التوازنات الدولية، كما يساهم هذا المتغير في توجيه التصورات الخارجية للدول.

(1)- معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الأوحد- أزمة الفترة الإنتقالية- (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص ص 123، 124.

(2)- Claire Sophie et Boutzmann Alexis, "Geopolitique de la Russie", **Diplomatie**, No.5 (Octobre-Novembre, 2011), p. 19.

(3) - الشيخ، مرجع سابق، ص 16.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التمهيدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

وبالعودة إلى التاريخ الروسي نجد أنّ الإقتصاد كان أحد العوامل الرئيسة التي أدت إلى تفكك الاتحاد السوفياتي في أواخر القرن العشرين، إذ لعب هذا الأخير دورا بارزا في أن تترث روسيا وضعا يفقر إلى قاعدة اقتصادية متينة وحقيقية. إلا أن الإقتصاد الروسي قد شهد في مطلع الألفية درجات متفاوتة من الانتعاش، فقد نجح بوتين في استثمار موارد روسيا الهائلة من النفط والغاز الطبيعي لاسيما مع ارتفاع أسعارها في السوق العالمية ، أين تمّ تحقيق معدل نمو سنوي بلغ 07% منذ عام 2003، وازداد حجم الإنتاج الصناعي بنسبة 6.3% منذ عام 2007. كما بلغت نسبة زيادة الإنتاج الزراعي 3.3% في السنة نفسها، حيث بلغ إنتاجها من الحبوب 82 مليون طن وغطت احتياجات السوق المحلية وصدر الفائض إلى الخارج لتقترب بذلك روسيا من قائمة الدول المصدرة للحبوب.

إلا أنّ قطاع الطاقة يمثل دعامة أساسية للاقتصاد الروسي وأحد المصادر المؤثرة في تصورات صناع الإستراتيجية وواضعيها نظرا للدور المحوري الذي تلعبه روسيا في سوق الطاقة العالمي. وترى روسيا أنه لا مستقبل لها دون النهوض بالقطاع الاقتصادي، وتعدّ في سبيل هذا آمالها على قطاع الطاقة الذي يعتبر محددًا قويا في إدراكات أمنها، حيث تضمن بفضلها استقلالية قرارها الخارجي، وتطوير قدراتها الدفاعية وممارسة نفوذها على الصعيدين الإقليمي والدولي.⁽¹⁾

ج- المحدد العسكري:

قد رأينا فيما سبق أنّ القدرة العسكرية تشير إلى القدرة على شن الحرب وإعاقة أو ردع الدول الأخرى عن الهجوم. كما أنّها تُعدّ محددًا مهما ضمن عناصر قوة الدولة، فهي التي تحول تلك العناصر المختلفة إلى قوة فعلية، وتمثّل في الوقت نفسه ضامنا أساسيا لحماية

(1)- المرجع نفسه ، ص ص 37-38.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

أمن ومصالح الدول وإحدى المؤشرات الأساسية لقوة الدولة الكامنة في زمن السلم، وأهم مظهر يعكس قوتها زمن الحرب.⁽¹⁾ لذلك فإن المحدد العسكري يلعب دوراً كبيراً في التأثير على الإستراتيجية الروسية، فلقد ظلت روسيا على مدى أكثر من نصف قرن من الزمن قوة عسكرية عظمى مناظرة للولايات المتحدة الأمريكية، وتعمل على التوازن معها. فهي تملك ترسانة نووية وأسلحة إستراتيجية أكثر تميزاً. غير أن روسيا قد ورثت من تفكك الاتحاد السوفياتي تدهوراً كبيراً وحاداً في جيشها من حيث تقلص قدراتها البحرية، حيث انخفض عدد السفن إلى عشر العدد المتاح في عام 1990 وانخفضت المقاتلات بنسبة 70% كما أن سياسة تقليص القدرات العسكرية لروسيا منذ عام 1985 عبر اتفاقيات متتالية للحد من التسلح وتخفيضه على المستويين النووي والتقليدي قد خفضت من فعالية القدرة العسكرية الروسية. ولهذه الأسباب فقد أولت القيادة السياسية الجديدة في روسيا اهتماماً بالغاً لإصلاح الجيش، وتطوير هيكله وجعله أكثر احترافية بما يتلاءم مع الحروب الجديدة. كما تم تحديد التهديدات الفعلية والمحتملة لأمن الدولة وفق رؤية واضحة استدعت إيجاد مذهب عسكري جديد قادر على حماية الأمن القومي الروسي.⁽²⁾

وبالعودة إلى إحصائيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام فإنّ الإنفاق العسكري الروسي الذي بدأ في عام 1999 تسارع بشكل حاد في عام 2012، بزيادة قدرها 16 بالمائة مقارنة بعام 2011، كما تضمنت مشاريع الموازنة للأعوام 2013-2015 خطاً لزيادة الإنفاق، إذ ارتفع الإنفاق العسكري بنسبة 4,8 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. وتأتي هذه الزيادات في إطار تنفيذ روسيا برنامج التسلح الحكومي (GPV) الطموح للأعوام 2011-2020، حيث يهدف هذا البرنامج إلى إنفاق 20,7 تريليون روبل أي ما يعادل 705 مليار

(1)-أوغلو، مرجع سابق، ص ص. 48، 49.

(2)-عمار حميد ياسين، نزار اسماعيل الحياي، "قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"، دراسات دولية، العدد 56، ص 27.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

دولار على المعدات العسكرية بحلول عام 2020 وسيخصص من هذا المبلغ 19 تريليون روبل لوزارة الدفاع، أما باقي المبلغ فيخصص لقوات أخرى، مثل حرس الحدود والقوات التابعة لوزارة الداخلية. ويهدف البرنامج إلى استبدال 70 بالمائة من العتاد الروسي بأسلحة حديثة. كما تتضمن الإصلاحات تغييرات في هيكل القوات المسلحة لتعزيز قدرتها على الحركة وجاهزيتها القتالية، وكذا استبدال استراتيجية التعبئة الشاملة هدفها امتلاك القدرة على تعبئة ما يصل إلى 4 ملايين جندي في مدة طويلة، في وضع يشهد حربا كبرى باستراتيجية تقوم على قوة دائمة أكثر جاهزية للانتشار قوامها نحو مليون جندي وقوة احتياط أصغر بكثير تناهز 700.000 جندي إضافة إلى زيادة كبيرة في نسبة الجنود المتعاقدين وضباط الصف إلى المجندين الإلزاميين، وأخيرا خفض عدد كبار الضباط في الهيكل الحالي المثقل بهم.⁽¹⁾

وقد شملت عملية التطوير والتحديث العسكري صفوف القوات البرية والجوية والبحرية والصواريخ سواء كانت هجومية أو دفاعية، حيث أدخلت روسيا أجيالا جديدة من الدبابات والمدرعات الصغيرة الحجم والسريعة والمزودة بأسلحة متقدمة تقنيا وقادرة على الوصول إلى مناطق الأزمات مثل دبابات T 90، و مدرعة BMB 3، والدبابات المتوقعة للدخول في الخدمة مستقبلا هي T94-T92، وجويا تم تجهيز الجيش الروسي بطائرات حديثة مثل ساخوي 35، وميغ 35، إضافة إلى طائرة ميغ 29 ذات المناورات المذهلة في الجو. وبحريا تم تزويد الأسطول الروسي ب 6 حاملات طائرات، و 8 غواصات تعمل بالطاقة النووية، أما في مجال الصواريخ فقد تم تجهيز القوة الصاروخية الروسية بأجيال جديدة من الصواريخ الباليستية الهجومية بعيدة المدى من طراز توبول-م-أراس 24 الذي يحمل رؤوسا نووية

(1)- سام بيرلو-فريمان، الإنفاق العسكري الروسي، الإصلاح وإعادة الهيكلة، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2013)، ص ص 200-201.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

عدة، فضلا عن إدخال نظام راداري صاروخي متطور جدا أطلقت عليه روسيا إسم (أ س أس 12 م 2) وهو نظام دفاعي قالت عنه روسيا أنه قادر على تدمير مفردات الدرع الصاروخي الأمريكي بدقة كبيرة.⁽¹⁾ كما نصت إستراتيجية الأمن القومي لعام 2009 على ضرورة احتفاظ روسيا بتكافؤ عددي للقوات النووية الإستراتيجية الهجومية مع نظيرتها الأمريكية بأقصى قدر من الفعالية، لكن في المقابل عليها أن تحسن قدرة قذائفها على البقاء وإمكانية تجنب الدفاعات المضادة للقذائف لتضمن القدرة على توجيه ضربة ثانية في المستقبل. وهذا من خلال إدخال منظومات القذائف الباليستية العابرة للقارات والمتحركة على الطرقات، وجيل جديد من الغواصات ذات المحرك النووي والمزودة بقذائف باليستية وقذائف باليستية تُطلق من الغواصات.⁽²⁾

وعليه فإن المحدد العسكري يظل ذو أهمية في استراتيجية العودة الروسية، حيث أضحى تحديث وإصلاح القطاعات العسكرية ضروريا بسبب وجود تحديات إقليمية ودولية قد تُشكل تهديدات حقيقية بالنسبة للمصالح الروسية خاصة في ظل وجود تنافس دولي حاد في أبرز المناطق الحيوية في العالم. ولعل الإرهاصات الحالية للأزمة السورية خير دليل على أسباب زيادة الإنفاق الحكومي وبرامج الإصلاح. فتحقيق أهداف الإستراتيجية الشاملة يستدعي تحديثا عسكريا واسعا .

وقد زاد حافز التحديث العسكري أكثر بعد اكتشاف أوجه الوهن الشديد في القيادة والإتصالات، والحركية ، والجاهزية ، وكذا نوعية المعدات الروسية في الحرب الوجيزة في أوسيتيا الجنوبية في عام 2008، فقد شهدت القوات المسلحة الروسية حالة تدهور منذ

(1)-ياسين، الحياي، مرجع سابق، ص ص.30-31.

(2)-فيتالي فدشنكو، وآخرون، القوات النووية الروسية ، ترجمة :عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، في كتاب: التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام ، (بيروت:مركز الوحدة العربية،2013)، ص.396.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

انهيار الإتحاد السوفياتي، حيث لم تشتت أي عتاد تقليدي حديث قبل عام 2008، ما جعل نسبا متزايدة من معداتها بالية أو حتى معطلة.⁽¹⁾

كما يجب التنويه أيضا إلى أنّ روسيا قد نجحت في استعادة مكانتها كثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت عائداتها من مبيعات السلاح 8.35 مليار دولار عام 2008.⁽²⁾ كما وصلت إلى 11.6 مليار دولار بين عامي 2009 و2011. وقد ازداد الانشغال بالوضع العسكري أكثر فأكثر، حيث أولى القادة الروس اهتماما كبيرا لمضاعفة ما تمتلكه روسيا من السلاح عموما والسلاح النووي على وجه الخصوص، ليصبح محورا لا غنى عنه في تحقيق الأمن القومي لروسيا الاتحادية .

3- المحددات الإقليمية والدولية

إنّ ما يمكن إجماله بشأن دور المحددات الإقليمية والدولية في الإستراتيجية الشاملة لدولة روسيا الاتحادية، هي أنّ هذه الأخيرة ترغب في استرجاع الروابط القائمة بينها وبين دول الإتحاد السوفياتي السابق أي دول محيطها الإقليمي الأمر الذي يفرض عليها تبني صورة من صور التكامل والإحتفاظ بشكل ومفهوم خاصين للعلاقة بينها وبين هذه الجمهوريات الوليدة وإن كانت لا تتشابه مع تلك الصيغ الإندماجية التي شهدتها الإتحاد السوفياتي سابقا. ويمكن تحديد مجموعة من الأهداف الروسية في هذه الدول:⁽³⁾

1-الحفاظ على صيغة من صيغ التعاون تكفل لروسيا الحصول على الموارد الأولية الزراعية واحتكار السوق ذات الطاقة الاستيعابية.

(1)-فريمان، مرجع سابق، ص. 202.

(2)-Clouet, op.cit, pp .5-6.

(3)-الأمانة،(المتغيرات...)، مرجع سابق، ص ص. 43-44.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقاً للأهداف القومية.

2- الحفاظ على النفوذ الروسي وتدعيم مكانته في مواجهة الدول الغربية.

3- التحكم في المواقع الإستراتيجية والمضايق البحرية التي تمكنها من الوصول إلى المياه الدافئة.

4- الإستفادة من وضع هذه الجمهوريات باعتبارها حلقة الوصل بين روسيا والعالم فهي بمنزلة الحزام الذي يحيط بروسيا من الجنوب والغرب.

وتكمن أهمية هذا المستوى الإقليمي في كونه يرتبط بشدة بالمستوى الدولي إذ أن الغرب يعتبر روسيا خطراً وتهديداً للأمن العالمي.⁽¹⁾ ما يجعله يسعى للتوسع شرقاً نحو الحدود الغربية لروسيا، إذ أن هذه الخطوة أدت إلى انقلاب جذري في التوازن الإستراتيجي العالمي لمصلحة الغرب. كما تشكل هذه الخطوة أيضاً من حيث الجوهر تقدماً بالغ الخطورة في اتجاه تطبيق "استراتيجية الأناكوندا"، ويرى الروس في تمدد الحلف الأطلسي شرقاً نحو حدودهم خطراً داهماً على مصالح بلادهم، وعلى أمنهم القومي بالدرجة الأولى، إذ أن اقتراب البنى السياسية والعسكرية للحلف الأطلسي من الحدود الغربية لروسيا يهدد مواقعها الإستراتيجية في القارة الأوروبية بعد عزلها عنها. ما يتطلب مواجهة خطط التوسع هذه على المستوى الرسمي وكذا على المستوى الشعبي فمن الواضح أن توسيع حلف شمال الأطلسي كان يهدف من حيث الجوهر إلى الحؤول دون نهوض "العدو" الروسي مجدداً.⁽²⁾

وعليه فإنّ المستوى الإقليمي والدولي يبقين من أهم المحددات التي يُوضع على أساسها القرار الإستراتيجي لدولة روسيا الاتحادية، الأمر الذي يستدعي فعلاً استغلال كل

(1)-Thomas Gomart, OTAN-RUSSIE : la « question russe » est-elle-européenne ?, **Politique étrangère**, No 4, 2009, p.852.

(2)-محمد دياب، "توسيع الناتو" وحرب البلقان: أهداف إستراتيجية وجيوسياسية، شؤون الأوسط، العدد 83، 1999، ص 26-27.

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبنى التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

عوامل القوة المادية والمعنوية التي تحوز عليها هذه الدولة بهدف التصدي لكل تلك التهديدات سواء في جوارها القريب أو على مستوى السياسة الدولية.

استنتاجات واستخلاصات الفصل الثاني:

لقد شكل وصول فلاديمير بوتين إلى الحكم في روسيا الاتحادية نقطة التحول الأساسية في التفكير الإستراتيجي الروسي، كونه أعاد صياغة الأولويات الإستراتيجية لهذه الدولة داخليا وخارجيا، إذ شكّل هدف بناء الدولة وتعزيز السلطة المركزية أهم ركيزة على الصعيد الداخلي، كما انتزع العديد من الصلاحيات للأقاليم المشكلة للإتحاد الروسي وجعلها تتماشى وعامودية السلطة، واتخذ في سبيل استرجاع رقابة الدولة على القطاعات الإقتصادية والمالية العديد من الإجراءات.

أما على الصعيد الخارجي فتشكل وثيقة استراتيجية الأمن القومي الروسي أهم سند نستشف من خلاله التهديدات المتخوّف منها من طرف صانعي القرار الروسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ أنّ هذه الإستراتيجية جاءت لتتكيف مع مستجدات البيئة الأمنية بما يتناسب وتحقيق المصالح الروسية.

ومن أهم أهداف الإستراتيجية الجديدة لبوتين : تقوية القدرات العسكرية الروسي، الحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية، تأمين الظروف المناسبة للتطور الإقتصادي للبلد، مكافحة الإرهاب، إقرار السلام العالمي وتجنب النزاعات العسكرية، حفظ

الفصل الثاني: إستراتيجية بوتين الجديدة: بين إدراك التهديدات، تبني التصورات وتعبئة الوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

الهيئة والمكانة الدولية، تطوير العلاقات مع الدول المشاركة في كومنولث الدول المستقلة، وإقامة نظام متعدد الأقطاب مناهض للأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي سبيل تحقيق أهداف الإستراتيجية الروسية كما تراها القيادة السياسية في روسيا الاتحادية فإنّ هذه الأخيرة خصصت وسائل عديدة متزاوجة ما بين وسائل القوة الناعمة وتلك الصلبة لتجسيد تلك الأهداف المرسومة ومن تلك الوسائل نذكر: اللجوء إلى المؤسسات والتنظيمات الدولية، انتهاج ما يُسمى بالدبلوماسية النفعية متعددة الأقطاب، استعمال السلاح الطاقوي، استعمال الصناعات العسكرية الروسية، وأخيرا اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية.

وما يمكن استخلاصه بشأن الإستراتيجية الروسية أيضا هو تأثرها بعدد من المحددات المرتبطة بالهيكل السلطوية الرسمية خصوصا ما تعلق بالدور المركزي للرئيس في بلورة التوجهات الإستراتيجية لدولة روسيا الاتحادية ، بالإضافة إلى خلق شبكة من الفواعل التي تتماشى والخطّ الإستراتيجي المتبع من طرف القيادة السياسية. كما تلعب أيضا المحددات الإجتماعية، الإقتصادية والعسكرية أدورا هامة في خلق خصوصية متميزة للشعب الروسي عن بقية الشعوب في العالم، وهذا للرفي بمصالح هذا الأخير وجعله ذو أهمية ومكانة في عالم متعدد الأقطاب.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

- المبحث الأول: البحر الأبيض المتوسط فضاء حيوي في الإستراتيجية الروسية لقلب موازين القوى العالمية.
- المبحث الثاني: التوظيف السياسي الروسي للحراك العربي لتغيير موازين القوى العالمية.
- المبحث الثالث: آفاق العودة الروسية إلى اللعبة الدولية وعلاقة ذلك بمصير وأزمات المتوسط.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

يُعدّ البحر الأبيض المتوسط بحرا ذو أهمية كبرى على خريطة العالم السياسية فلا طالما لعب دورا أساسيا في العلاقات الدولية كونه يعتبر شريانا حيويا في قلب الاستراتيجية العالمية ومحط أطماع الدول العظمى على مر العصور خصوصا تلك الدول ذات الطموح للسيطرة العالمية. إذ بالعودة إلى مخبر التاريخ نجد المتوسط في قلب أكبر الأحداث الدولية وذلك منذ عهد الإمبراطوريات الغابرة.

فهو يمثل جزءا هاما من تاريخ البشرية جمعاء كونه ملتقى الحضارات والديانات وكذا الثقافات التي شكلت قلب العالم القديم وموطن أكبر الأفكار التي أسست الحضارات الإنسانية كما أنه أداة وصل حقيقية بين الشعوب التي سكنت ضفافه. لكن السياسة جعلت منه فضاء صراعيا بامتياز ومجالا للتنافس يحكمه ميزان القوة والمصلحة لا غير. وقلنا أن هذا البحر كان أداة وصل حقيقية لا ينفي حقيقة أخرى من حقائق تاريخ هذا الأخير ألا وهي حمله لكثير من المتناقضات : من صداقة وعداوة ،سلم وحرب ،منافع وأضرار ،مصالح واستغلال، استعمار واستعمار... إلخ في حق شعوب المتوسط الجنوبية.

حيث لا يزال المتوسط من بين المناطق التي كانت ولا زالت تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة ،إذ من خلال تفحص خريطة المتوسط يمكن إدراك أنّ هذا الفضاء من أهم فضاءات التوتر في العالم لأنّه مجال لاهتمام القوى العظمى وذلك لارتباطه الكبير بمجموعة من الرهانات المتعلقة بموازين القوة العالمية :من استمرار الهيمنة الأمريكية وحفظ للمصالح الطاقوية لاقتصاديات القوى الكبرى،وكذا ربط المنطقة بمختلف التهديدات الجديدة التي تمس الأمن القومي لدول الشمال ،وروسيا ليست استثناء من بين هذه الدول التي أدمجت المتوسط

في استراتيجيتها الدولية لبسط النفوذ على هذه المنطقة وهذا منذ عهد القيصرية الروس وحلمهم بالسيطرة على المياه الدافئة، مروراً بعهد الإتحاد السوفياتي الذي نشر فيه أسطوله الخامس "الإسكادرا" الذي حفظ المصالح الروسية في البحر الأبيض المتوسط خصوصاً في ظل الصراع الأيديولوجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وصولاً إلى عهد "بوتين" الذي وضع نُصب عينيه استرجاع الهيبة والمكانة الروسية الضائعتين، فوجد في أزمات المتوسط العديدة وما اصطلح عليه بالحراك العربي نقطة الإنطلاق الإستراتيجية بتوظيفه الأزمة السورية سياسياً، لتتوَّج العودة الروسية القوية إلى مسرح الأحداث الدولية بتدخلها العسكري في هذه الدولة بداعي مكافحة ما سمي بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تحقيقاً لجملة من المصالح الحيوية التي تضمنتها الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي الروسي.

وعليه فإننا سنعالج من خلال هذا الفصل النقاط الرئيسية التالية:

المبحث الأول والمعنون ب: البحر الأبيض المتوسط فضاء حيوي في الإستراتيجية الروسية لتغيير موازين القوى العالمية، إذ سنتناول في عنصره الأول قراءة جيوسياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط أما في العنصر الثاني فسنتناول فيه أولوية الأمن والطاقة في التصورات الإستراتيجية الروسية الخاصة بمنطقة المتوسط، وسنقوم في المبحث الثاني المعنون ب: التوظيف السياسي الروسي للحراك العربي من أجل تغيير موازين القوى العالمية بقراءة سياسية للأزمة السورية لإسقاط نظام بشار الأسد الحليف التقليدي لروسيا الإتحادية في المتوسط، أما العنصر الثاني فيه فنخصصه للحديث عن الإدارة الإستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية الروسية في المتوسط من خلال الأزمة السورية. أما المبحث الثالث والمعنون ب: آفاق العودة الروسية إلى اللعبة الدولية وعلاقة ذلك بمصير، أزمات وهموم المتوسط فسنتعرض من خلال عنصره الأول إلى الإدارة الروسية للأزمة السورية بين وجوب الحفاظ على المصالح الوطنية، والتصادم مع المستجدات الداخلية والخارجية الراهنة. أمّا العنصر

الثاني فسندخصه للحديث عن طموح العودة الروسية بين ضرورة التمدد العسكري، انكماش الإقتصاد وصعوبة الوصول إلى المتوسط الجنوبي.

المبحث الأول: البحر الأبيض المتوسط فضاء حيوي في الإستراتيجية الروسية لتغيير موازين القوى العالمية.

يعتبر البحر الأبيض المتوسط أحد أهمّ الفضاءات الجيوسياسية في العالم، فأهميته متعددة الجوانب والمناحي، وفيما يخص روسيا الاتحادية فإنّها تُدرك تماما هذه الأهمية وهذا منذ عهد بطرس الأكبر، كونها ترى أنّ تغيير موازين القوى العالمية الراهنة لن يتأتى من دون المرور على البحر الأبيض المتوسط، الذي يشغل حيزا هاما ضمن استراتيجيات أكبر القوى العالمية لارتباطه العميق بزيادة عوامل قوة الدول المادية والمعنوية خصوصا ما ارتبط بالجانب الإقتصادي والإستراتيجي العسكري.

1 - قراءة جيوسياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

ينفرد البحر الأبيض المتوسط عن باقي البحار الموجودة على سطح الكرة الأرضية بخصائص جيوسراتيجية هامة وحيوية وذلك لعدة اعتبارات جوهرية يأتي في مقدّمتها الموقع الجغرافي المتميز الذي يتوسط قارات العالم الثلاث وهي: آسيا، إفريقيا، وأوروبا، كما يُعد هذا البحر الجسر الرابط بين الشرق والغرب عن طريق مضيق جبل طارق، أمّا قناة السويس التي افتُتحت عام 1869 فكانت سببا في تحول معظم الطرق الملاحية إليه والتي أدت إلى زيادة كثافة الحركة التجارية والعسكرية عبره، كما يعد أيضا بمثابة القاعدة الجنوبية لحلف الناتو والمنفذ الرئيسي لروسيا باتجاه المياه الدافئة، فضلا عن وجود العديد من المضائق والجزر التي لها أهمية كبيرة في مداخل ومخارج البحر، كما تمتد على سواحلها الجنوبية

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

والشرقية شبكة واسعة من خطوط نقل النفط المُصدّر من الخليج العربي وشمال إفريقيا، وقسم من دول آسيا الوسطى.⁽¹⁾

إذ يحمل البحر المتوسط عدة دلالات لغوية وتاريخية، إذ كان يُسمّى بالأخضر الكبير عند المصريين القدماء، والبحر الداخلي عند الرومان، وبحر الغرب أو البحر المقدّس أو بحر فلسطين لدى العبرانيين في العهد القديم أو البحر الأبيض المتوسط في اللغة التركية، فيسمى البحر المتوسط بهذا الإسم كونه فضاءً جغرافياً مغلقاً يقع في الوسط بين ثلاث قارات متداخلة. فإيتيمولوجياً إن مصطلح البحر الأبيض المتوسط La Méditerranée مشتق من اللاتينية « Mare Mediterraneum » والتي تعني « la mer au milieu des terres أي "البحر الذي يتوسط الأراضي"، ولم يظهر إسم البحر المتوسط إلى أن استخدمه Solinus في النصف الثاني من القرن الثالث ميلادي.⁽²⁾

ويقع البحر الأبيض المتوسط بين دائرتي عرض (27) و (47) وبين خطي الطول 10 غرباً و 37 شرقاً، ويتوسّط القارات الثلاث: القارة الأوروبية في الشمال، والقارة الآسيوية في الشرق، والقارة الإفريقية في الجنوب، ويفتح على المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، والمحيط الهندي عبر قناة السويس، كما يرتبط المتوسط بكل من البحر الأسود وبحر مرمرة عبر مضيقي الدردنيل والبوسفور. وتبلغ مساحته حوالي 2.510.000 كم²، بينما تبلغ مساحة البحر الأسود الذي يعتبره الكثيرون جزءاً من البحر الأبيض المتوسط نحو 448.000 كم²، وللبحر المتوسط فروع عديدة حيث يمكن أن يشكل الفرع الواحد منه بحراً

(1)- هاشم كاظم صبيحي، "الأهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط-دراسة في الجغرافية السياسية-"، مجلة أبحاث ميسان، المجلد السادس، العدد 12، 2010، ص 193.

(2)-Abis Sébastien, **Entre Unité et diversité :la Méditerranée Plurielle**, (Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégique, Novembre 2008),disponible à : [www.ie-ei-/IE-EI/Ressources/File/biblio/la Méditerranéeplurielle.pdf](http://www.ie-ei-/IE-EI/Ressources/File/biblio/la_Méditerranéeplurielle.pdf) consulté le :11/11/2015 à 13:27.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

على حدى، وتشمل هذه الفروع كلا من: البحر الأدرياتيكي، بحر إيجة، والبحر الأيوني، والبحر الثيراني، ويبلغ أقصى طول للبحر الأبيض المتوسط حوالي 3.540 كم بين مضيق جبل طارق والإسكندرونة في تركيا، وأقصى عرض له 1600 كم بين ليبيا وكرواتيا.⁽¹⁾

وينقسم المتوسط إلى حوضين كبيرين مفصولين بواسطة سلسلة جبلية تحت الماء تمتد بين صقلية وتونس، وتقدر مساحة الحوض الغربي حوالي 85000 كم²، أما الحوض الشرقي فتبلغ مساحته 1650000 كم² (2)، ويبلغ متوسط عمق البحر 1500 م، أما أقصى عمق له فيصل إلى 5093 م وذلك في المنخفض الهيليني الواقع بين اليونان وإيطاليا.

إلى جانب الموقع الجغرافي المتميز للبحر الأبيض المتوسط وأهميته الجيوسياسية، فإنه مصدر للعديد من الثروات الإستراتيجية التي تعدّ حيوية بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية الصناعية. وتشمل هذه الثروات النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي (ليبيا، والجزائر) والخليج العربي (العراق، ودول مجلس التعاون الخليجي) وكذا منطقة بحر قزوين (إيران، أذربيجان، تركمنستان، وكزاخستان)، وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط، والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث أنّ 65 % من الواردات الأوروبية من النفط والغاز الطبيعي تمر عبر هذا البحر وكذا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق، وبالتالي يمكن القول أن البحر الأبيض المتوسط هو بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية.⁽³⁾

(1) -صبيخي، مرجع سابق، ص ص. 195-196.

(2) -Georges Mutin, *Géopolitique de Monde Arabe*, (Paris : Ellipses ,2001), p 8-9.

(3) -محمد أزهر سعيد السماك، "الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية ومستقبله"، *المستقبل العربي*، السنة 15، العدد 162، أوت 1992، ص. 26.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

أما علم الجيوبوليتيك فإنه يرى بأن ثنائية الصراع العالمي القائمة بين القوى البحرية وتلك البرية تجد مجال تطبيقها من على مستوى منطقة الحافة Rimland هذا المجال المركب الذي يتطابق كثيرا مع مصطلح "هالفورد ماكيندر" الهلال الداخلي أين يعود الفضل لهذا الأخير في إعادة الاعتبار لهذا الجزء الهام من العالم وقد أكد على ضرورة سيطرة القوة البحرية "التالاسوكراتية" بتعبير عالم الجيوبوليتيك الروسي "ألكسندر دوغين" على هذه المنطقة الحيوية، وبالطبع فإن البحر الأبيض المتوسط يُعتبر جزءا لا يتجزأ من الهلال الداخلي المذكور.

وتتمثل خاصية منطقة الحافة هاته أنها منطقة انتشار الحضارة الإنسانية، ونظرة القوى البحرية إليها تتمثل في اعتبارها كأراضي ساحلية ومستعمرات محتملة يمكن الإستيلاء عليها من باقي الكتلة القارية، وتحويلها إلى مجال نفوذ استراتيجي غربي. وما يمكن ملاحظته هو أن هذه المنطقة قد كانت بالنسبة للقوى الإستعمارية منطقة نفوذ حقيقية بل مجالا حيويا بلغة الجيوبوليتيك الألمانية.⁽¹⁾

وبالعودة إلى "ماكيندر" منظر الجيوبوليتيك الأنجلوساكسونية التي أصبحت بعد نصف قرن جيوبوليتيك الولايات المتحدة الأمريكية وذراعها العسكري حلف شمال الأطلسي، فقد أوصى بضرورة هدم أي محاولة لبناء المعسكر الأوراسي الذي يعتبر قلب العالم و ذلك لإحكام القوة العظمى السيطرة على العالم أجمع، وبالتالي فإن المواجهة الحقيقية بين القوى البرية بزعامة روسيا والقوى البحرية الأطلسية بزعامة أمريكا سيكون من على منطقة الحافة أين يشكل البحر الأبيض المتوسط مجالا مهما في إطار هذه المنافسة.⁽²⁾

(1)-دوغين، مرجع سابق، ص. 68- 67 .

(2)-المرجع نفسه ، ص 68 .

أما "ألفريد ماهان" فيعتبر أن التجارة هي الأداة الأولى للسياسة، بحديثه عن الحضارة البحرية التي ترادف حسبه الحضارة التجارية، لذلك فهو يؤكد على ضرورة قيام القوة العسكرية بمهمة أساسية تتمثل في تأمين الشروط الأفضل لإقامة الحضارة التجارية الكونية، حيث يعتبر أن الدورة الاقتصادية تتمثل في المتغيرات التالية: (1)

- الإنتاج (تبادل السلع والخدمات عبر الطرق المائية).

- الملاحة (التي تحقق هذا التبادل).

- المستعمرات (التي تحقق تداول السلع على المستوى العالمي).

كما يحث "ماهان" على أن موقف ووضع الدولة الجيوبوليتيكي القوي مرهون بقدرتها على بسط السيطرة على المناطق الهامة استراتيجيا، وذلك بإحكام السيطرة على مناطق هامة تعتبر النقاط الحيوية للتجارة العالمية، والمتوسط من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية يعتبر معبرا لحوالي 350 مليون طن من المواد النفطية، أي ما يعادل 3/1 من الإنتاج العالمي. كما يعبره حوالي 13 مليون طن من الفوسفات أي ما يساوي 31% من إنتاجه عالميا. إضافة إلى ذلك نجد عبور حوالي 26,6 مليون طن من الفحم عبره أي ما يساوي 9,4% من المجموع العالمي. أما في حركة الملاحة المدنية والعسكرية، فيعبر المتوسط ما يعادل 3000 باخرة يوميا ذات الأنواع المختلفة، كما يمر عبر مضيق جبل طارق وحده حوالي 200 سفينة كل ساعة.

وعليه فإن على الولايات المتحدة الأمريكية ولدرء خطر القوى البرية أي روسيا والصين وفي الثانية ألمانيا اتباع استراتيجية الأناكوندا المتمثلة في حصار الأراضي المعادية من البحر وعبر الخطوط الساحلية ومنها طبعاً المتوسط، الأمر الذي يؤدي تدريجيا إلى

(1)- المرجع نفسه، ص ص 94-95.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

الإستنزاف الإستراتيجي للأعداء ،كما يتحدد دور القوة العظمى في الحيلولة دون بناء تلك القوة في المعسكر المعادي وذلك بالسيطرة على تلك الآماد الساحلية ،بهدف إغلاق كل منافذها على المجال البحري بقدر المستطاع.⁽¹⁾ أي التطويق المتزايد لأولئك الأعداء بدرء خطر وصولهم إلى تلك الخطوط الساحلية ،التي يشكل المتوسط جزءا منها.

أما "سبيكمان" الذي أضاف مفهوما غاية في الأهمية إلى الجيوبولتيكا "المحيط المتوسط" فإنه يتوافق تماما مع موقع البحر الأبيض المتوسط، كما يعتبر ال Rimland أو منطقة الحافة المذكورة أنفا الأرض التاريخية للحضارة ،واستبدل معادلة "ماكيندر" للسيطرة العالمية بمعادلة تقول بأن من يسيطر على ال Rimland يسيطر على الأوراسية ومن يسيطر على الأوراسية يقبض على مصير العالم بيديه .لذلك كان "سبيكمان" سباقا إلى إبراز دور بناء كيان عسكري من قبيل حلف شمال الأطلسي لإبقاء السيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .كما أن هذه النظرة قد تم التقاطها من طرف علماء الجيوبولتيكا الأوروبيين الذين رأوا في تقييمه الإستراتيجي العالمي للمناطق الساحلية إمكانية الخروج بأوروبا إلى مصاف تلك الدول التي لها دور في موازين القوى العالمية.⁽²⁾

وهذا ما يلاحظ حاليا في تنافس الإستراتيجيات الأوروبية والأمريكية في استقطاب دول البحر الأبيض المتوسط،من خلال العديد من المبادرات التنموية تارة والعسكرية -الأمنية تارة أخرى مع دول جنوب المتوسط التي تعتبر أيضا منبعاً للعديد من التهديدات ذات الطابع الجديد حسب التصورات الغربية. إذ أنّ المتوسط في المدركات الأمنية الغربية ومنذ القدم يحتل مركزا مهما للغاية نظرا لأهميته الكبرى على جميع الأصعدة والمستويات ،ومن هنا

(1)-المرجع نفسه،ص.10.

(2)-المرجع نفسه،ص.ص. 106-108.

تبرز الأهمية الأمنية للبحر المتوسط كأحد أسس بناء الأمن العالمي ومحدد رئيسي في مسار تكريس الهيمنة العالمية الغربية. لذلك ظل البحر المتوسط منطقة نفوذ أوروبية، تهيمن عليه المفاهيم الأوروبية ثم الأمريكية ونقصد هنا المفاهيم الأمنية بالخصوص، الأمر الذي لا تستسيغه روسيا الاتحادية التي تود أن يكون لها موطأ قدم في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم.

2- أولوية الأمن والطاقة في التصورات الإستراتيجية الروسية الخاصة بمنطقة المتوسط

بما أن المتوسط يعد فضاء جيوسياسيا ذا طابع عبر قاري فهو يكشف عن إحدى خصائص التنافس عن طريق إفراز وإظهار القوة والتعبير عنها من خلال مختلف السياسات، إذ تخرق هذا المجال إستراتيجيات دولية وإقليمية وتحت إقليمية موجهة بالأساس للتنافس حول امتلاك مواقع متقدمة في التفاعلات الإقليمية التي تتيح لهذه الدولة أو تلك دورا أكبر في التفاعلات الدولية المتزايدة أو تأمين سياستها إزاء المنطقة .

وفيما يخصّ روسيا فإنها تُعدّ قوة تاريخية في المتوسط وإن تراجعت أهميتها بعد الحرب الباردة، إذ تتحكم في السلوك الروسي إزاء المتوسط نزعة برية-بحرية مورثة عن القرن الثامن عشر تاريخ وصول روسيا إلى البحر الأبيض المتوسط بعد هزم العثمانيين في حرب استمرت من 1768 إلى 1774 والتي تم إنهاءها عبر معاهدة كوتشوك كيناردجي بعد تدخل القوى الأوروبية التي كانت متخوفة من أثر هذا الإنتصار على تقسيم أملاك الدولة العثمانية بما قد لا يخدم مصالحها. وهذا الإنتصار دعم التواجد الروسي في المتوسط إذ أنّ الجغرافيا الروسية منحسرة في الإنفتاح على المجالات البرية والمجالات البحرية الجامدة والباردة، رغم كونها الدولة القارة التي تفوق مساحتها ضعف مساحة الصين والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعين، وبالنسبة لروسيا فإنّ البحر الأبيض المتوسط يشكل بوابة الإنفتاح

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

الأساسية لها خارج المجال الأوراسي الذي يشمل أوروبا وآسيا معاً، كما يُتيح المتوسط أيضاً القرب من إفريقيا وكذا من غرب آسيا والولوج للمحيطات والبحار الأخرى منها المحيطان الأطلسي والهندي.⁽¹⁾

كما يشكل المتوسط في التصورات الأمنية والإستراتيجية لروسيا قيمة جيواستراتيجية خاصة، كونه يعطي للبحر الأسود قيمة زائدة وبالأغية الأهمية إلى حدّ لا يمكن فصله عنه، كما تسعى روسيا للحفاظ على عناصر توازن تقليدية موروثة عن نتائج الحروب العثمانية الروسية والحرب العالمية الأولى بالأخص مع تركيا وذلك لتأمين المرور عبر قناتي الدردنيل والبوسفور، مما يعني ارتباط روسيا بعلاقات تاريخية مع الفضاء المتوسطي خصوصاً في ظل وجود تنافس كبير برز أكثر بعد الحرب الباردة بين عدة فواعل إقليمية ودولية.⁽²⁾

واستندت روسيا منذ وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى الحكم إلى تنشيط سياساتها الدولية خصوصاً في المجالات الإقليمية القريبة منها كالدول الأوروبية. ورغم أن أحداث 11 سبتمبر دفعت بالقوة الأمريكية إلى الواجهة فإن روسيا عملت بنشاط لإعادة مكانتها كقوة عالمية، وكانت خطوتها الإستراتيجية الأولى نحو المناطق البرية والبحرية المجاورة، والتي شكلت عقدة جيوسياسية بالنسبة لها إذ تحوز تلك المناطق على مصالح كبيرة ومتنوعة بالنسبة للدولة الروسية، والتي عرف مجال النفوذ فيها انكماشاً رهيباً ناتجاً عن تفكك الاتحاد السوفياتي، وعندما انتقلت تلك الدول من قبضتها بقيت دون أواصر وثيقة تُذكر بينهما باستثناء وجود أقليات روسية في هذه البلدان وكذا المذهب الأرثوذكسي الذي يجمعها مع بعض الدول في شرق أوروبا والبلقان.⁽³⁾ إلا أن روسيا الاتحادية أصبحت اليوم الضامن

(1) - كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص. 273-274.

(2) - المرجع نفسه، ص. 275.

(3) - المرجع نفسه، ص. 275-276.

الشرعي للإستقرار السياسي والعسكري في منطقة جواره القريب، وذلك من خلال إعادة ترتيب وهندسة المبادرات الأمنية والإقتصادية مع تلك الدول التي شكلت في الماضي القريب الإمبراطورية السوفياتية المنهارة.

أما الخطوة الإستراتيجية الثانية فتمثلت في التوجه صوب البحر الأبيض المتوسط الذي يُعتبر ساحة مميزة لم يسبق أن مارست فيها روسيا أي نوع من السيطرة، فإنها تقع ضمن المناطق التي ترى فيها هذه الأخيرة أمنها ومؤشرات مكانتها الدولية، بل واحدة من أهم ساحات تعبير روسيا عن مكانتها الدولية بانخراطها في الصراع التاريخي الإسرائيلي- العربي أو بتدخلها لإحداث توازن إقليمي ببيع السلاح لبعض الأطراف المهمشة جيوسياسيا. وتتجلى أحد الأسباب وراء الإهتمام الروسي بالمتوسط في أن الوضعية في هذا المجال وفي الشرق الأوسط لها أثر كبير ومن كل الأبعاد على أمن روسيا وأدوارها الخارجية في العالم المعاصر، ومن الواضح أن أمن روسيا الشامل يرتبط بأمن المناطق المتاخمة من أوروبا وآسيا.⁽¹⁾

وما يمكن استنتاجه أيضا فيما يتعلق بالأمن الشامل لروسيا ارتباط هذا الأخير بالمتوسط والبحر الأسود، إذ يتعلق الأمر بما أسماه الباحث "كريم مصلوح" بمنطقة قوس الضعف Arc of vulnerability والممتدة من مضيق جبل طارق، البحر الأسود، الشرق الأوسط وصولا إلى الهند والصين، وتشكل بذلك هذه المجالات المحيطة بروسيا أهمية كبيرة وضغوطا جيوسياسية على هذه الأخيرة، إذ في هذا المجال تزدهم روسيا بدول تعترضها جغرافيا مثل تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الإتحاد الأوروبي. ويشكل بذلك أمن مرورها نحو هذا البحر أحد العناصر الإستراتيجية الحيوية لروسيا، إذ يعني منع مرورها خنقا لها وردة فعل غير محسوبة العواقب، ويوظف الناتو هذا المعطى لمراقبة السلوك العسكري

(1)- المرجع نفسه، ص ص 276-277.

لروسيا، وفي هذا الصدد فإنّ هذه الأخيرة ترى أن الدول الأوروبية تعمل لعزلها عن البحر الأبيض المتوسط بهدف إيقاف إمكانية استخدام روسيا هذا المجال للتأثير أكثر في الإتحاد الأوروبي، ويمكن ملاحظة ذلك في خط أنبوب الغاز باكو-تبليسي-جيهان على البحر الأبيض المتوسط للحد من الأهمية البرية لروسيا كمجال عبور للموارد النفطية والغازية من آسيا الوسطى نحو أوروبا.⁽¹⁾

وبالتالي فإن الأهمية الإستراتيجية البحرية لروسيا تلتصق مع المتوسط ولا يكفي أسطولها الدائم في البحر الأسود للتعبير عن ترابط الأهمية البحرية لروسيا بالمنطقة المتوسطية، إذ سعت روسيا لتدارك هذه الفجوة في حركتها البحرية في المتوسط بدخول أسطول إسكادرا للفضاء المتوسطي في مستوى أكثر جاهزية، إذ أعلن وزير الدفاع الروسي السابق "أناتولي سيرديوكوف" « ANATOLIE SERDIOKOV » عن أول خروج من هذا الحجم للبحرية الروسية إلى المتوسط في ديسمبر 2007 منذ عهد الإتحاد السوفياتي والهدف هو تأمين حضور بحري في المناطق المهمة استراتيجيا لبحار العالم"، كانت عودة إسكادرا إلى المتوسط في سياق تجريب روسيا لصاروخ باليستي جديد بولافا 5 RSM SLBM، وجربت لثاني مرة صاروخ سينيفا Sineva انطلاقا من بحر الباريننت، كما تعتمد روسيا على قاعدة دائمة لها في طرطوس بسوريا تساعد على التحلي بالحرية والمرونة في الحضور العسكري الروسي وفي التحكم أكثر في الجغرافية البرية من جهتي البحر الأسود وشرق المتوسط زيادة على تطوير العلاقات مع قبرص، وهو حضور لا يخدم أهداف الدولة المنافسة لروسيا في الولوج للمتوسط وهي تركيا، ولا يمكن فصل هذه الأنشطة الروسية عن

(1) - المرجع نفسه، ص. 277.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

سياسة الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في تطويق روسيا بنشر الدرع الصاروخية.⁽¹⁾

وبالتالي فإن روسيا التي استطاعت تثبيت أسطولها في المتوسط منذ عام 1770 تاريخ انتصار الأسطول الروسي القادم من البلطيق عبر أوروبا لمساندة الثورات الأرثوذكسية في منطقة المتوسط، ترى أنّ سياساتها في المنطقة المتوسطية هي سياسة توسيع لعلاقاتها على الأقل مع أربعة أنواع من الفاعلين: أولها شمال إفريقيا والشرق الأوسط، التي هي جزء مندمج في السياسات الروسية مع مجموع العالم الإسلامي، ثانيها دول جنوب أوروبا التي تتبع روسيا إزاءها أجندة مميزة، ثالثها التطورات التي تحصل في المنطقة المتوسطية هذه الأخيرة التي يتم اعتبارها تمديدا للتحديات التي يواجهها الكرملين في البحر الأسود، ورابعها وجود الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تسعى روسيا من خلال ذلك إلى أن تمحو الآثار السلبية لنظام عالمي تمت إقامته بقيادة أمريكية.⁽²⁾

يشكل المتوسط حسب هذه الملاحظة الأخيرة فضاء لتفاعل ثلاثة مجالات مهمة لروسيا زيادة على حضور الفاعل الخارجي الأمريكي وهو المؤثر في السياسات الروسية والسلوك إزاء روسيا في المنطقة، إذ تعمل هذه الأخيرة من خلال المتوسط على التخفيف من وطأة عناصر القوة الأمريكية على الواجهات الأورو-آسيوية كما في حالة توثيق الروابط مع دول القوقاز ودول جنوب المتوسط أو ربط سوريا بإيران في عملية ربط شرق المتوسط بإيران للتحرك بتنسيق معها بشأن موارد حوض قزوين عوض بقاء أذربيجان على رأس المخاطبين في تصدير موارد هذا الحوض، كما توثق روسيا علاقاتها مع الجارات المتبعة للمذهب الأرثوذكسي المجاورة للمتوسط كبلغاريا أو المتوسطية كالدول البلقانية المستقلة حديثا عن

(1)-المرجع نفسه، ص ص. 277-278.

(2)-المرجع نفسه، ص ص. 278-279.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

يوغوسلافيا وفي قمتها صربيا التي قد تفتقد روسيا كثيرا في حالة انضمامها النهائي للاتحاد الأوروبي.⁽¹⁾

وبالرغم من أنّ التصور الروسي لمناطقه الإستراتيجية يتمثل في أوكرانيا ، بيلاروسيا، مولدافيا، ودول القوقاز ولا يُدمج فيها وبصفة مباشرة المتوسط، إلا أن التصرفات الغربية إزاء العديد من القضايا في الجوار الروسي القريب، وإرهاصات الأزمة السورية أرجعت وبقوة مفاهيم من قبيل الاعتزاز الروسي، التضامن الأرثوذكسي، والتوسع نحو المياه الدافئة والمفتوحة إلى مدركات صناع القرار الروس، خصوصا أن هذه المنطقة متعددة الأبعاد بالنسبة للأمن القومي الروسي.⁽²⁾

أمّا فيما يخصّ النفط والغاز فهما يعدان متغيرين أساسيين في استراتيجية روسيا في مجالها الطاقوي، إذ أن روسيا تستعمل هذا الأخير كأداة سياسية وليس فقط كمورد اقتصادي، إذ أن بعد سقوط الاتحاد السوفياتي أرادت النخبة الروسية الحاكمة وصناع القرار الاحتفاظ بهذا الإستعمال الجيوبوليتيكي للنفط، إذ أن الإحتياطيات الروسية من الفحم، البترول والغاز الطبيعي ضخمة، فروسيا الإتحادية تُصنّف في المرتبة الثانية في الإحتياط العالمي من الفحم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، أما على مستوى الغاز فهي تمتلك أكبر الإحتياطيات العالمية، كما تحوز على المركز السابع دوليا من حيث الإحتياطي البترولي المكتشف، وبالنسبة لبعض التقديرات الأمريكية فإن الإحتياطيات المكتشفة في روسيا وصلت إلى 60 مليار برميل، أو 7,5 % من الإحتياط العالمي، بينما الوكالة الدولية للطاقة فتري بأن الإحتياطي الروسي من الغاز الطبيعي يُقدّر ب 137 مليار برميل أو 15 % من الإحتياطيات العالمية، لذلك أطلقت بعض تقديرات المحللين تسمية الفاعل الطاقوي الشامل

(1) - المرجع نفسه، ص. 279.

(2) - Bastien Alex ,et autres , **Ambitions stratégiques américaines, britanniques et russes en Méditerranée**, (Paris :Institut de Relations Internationales et Stratégiques, 2013), p.30.

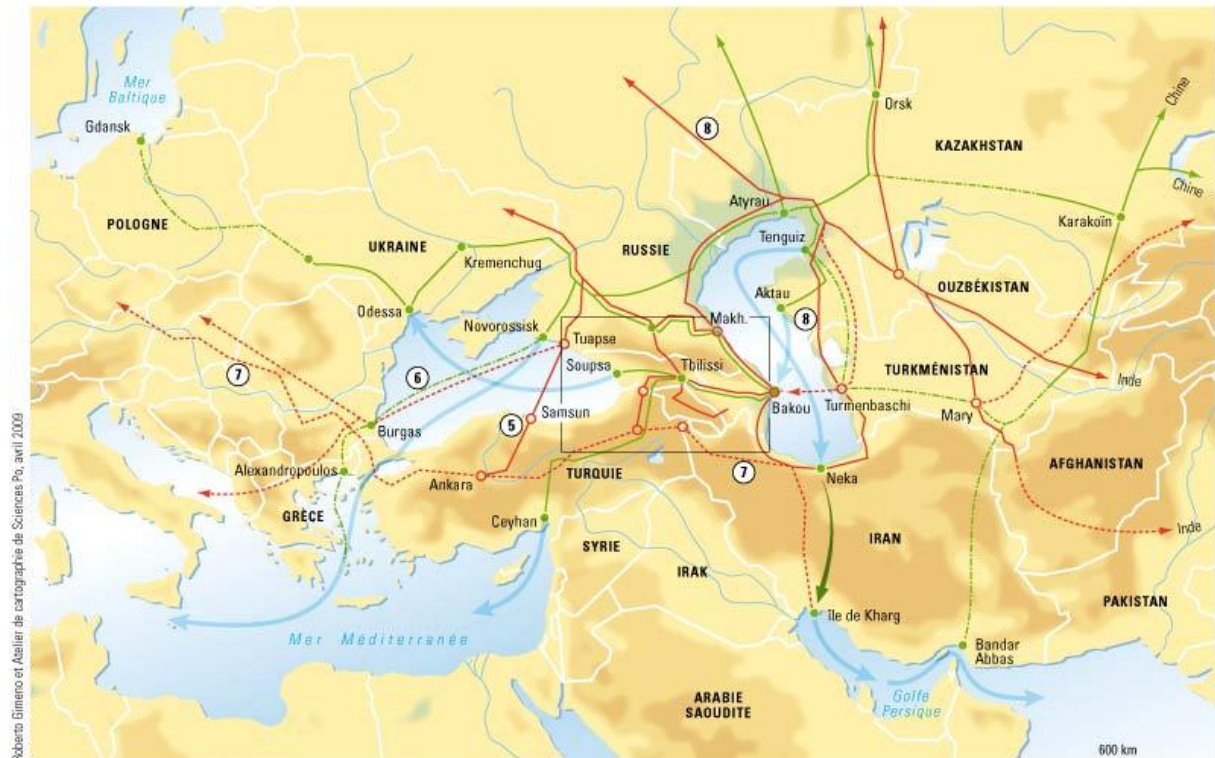
على روسيا La Russie ,acteur énergétique global وذلك لاستعمال هذا العامل الإقتصادي قصد خلق التأثير بسبب أنها تُطور دائما من استراتيجيتها المتبعة وتُأثر على بقية القوى الدولية الأخرى الفعلية والصاعدة ،ومن هذه القوى نذكر دول الإتحاد الأوروبي التي تعد واحدة من المناطق المتميزة في استهلاكها للمحروقات الروسية،فروسيا تُمول هذا الإتحاد ب 16% من النفط وب 39 % من الغاز،ومع توسيع مدى التجربة التكاملية الأوروبية فإن موقف الإتحاد الروسي كمصدر ممول لها تعزز أكثر ،بل أكثر من ذلك فإن الإنتاج الروسي يؤمن ما قدره 90% من الإحتياجات النفطية لدول أوروبا الوسطى والشرقية،كما أنها لم تتوقف منذ بداية الألفية الثالثة عن قضم الحصص من سوق الدول المصدرة للبترول "أوبك" .⁽¹⁾

إنّ ما يمكن استخلاصه بشأن روسيا الإتحادية أنّ هذه الأخيرة تستغل مواردها الطبيعية الضخمة للتأثير في الدول الأخرى،وهي تربط عودتها إلى الساحة الدولية من خلال احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز،فهي تضغط من خلال الطاقة ووسائل الإمداد للإبقاء على نفوذها في الدول المحيطة بها ،أي تلك الدول التي شكلت فيما مضى الإتحاد السوفياتي،وكذا الدول التي تعتمد بصفة موسّعة على الطاقة الروسية.

(1)- فيليب سيبيل لوبيز، جيوبوليتيك البترول،ترجمة:صلاح نيوف،

<http://www.alsafwa books.com/download/php?id=534>.

Le Caucase à la croisée des routes énergétiques Est-Ouest



Sources : *Unfrozen Conflicts between Russia and the West*, Center for Eastern Studies, Warsaw, 2008 ; British Petroleum ; US Department of Energy (Energy Information Administration) ; Nabucco Gas Pipeline International Company, www.nabucco-pipeline.com ; Gazprom, Major Projects South Stream, www.gazprom.com ; Hellenic Petroleum.

Les cartographes remercient Annie Jafarian pour son aide



© Questions internationales, numéro 37, La Documentation française, Paris, mai-juin 2009.
<http://www.ladocfrancaise.gouv.fr/revues/qi/sommaires/37/sommaire37.shtml>

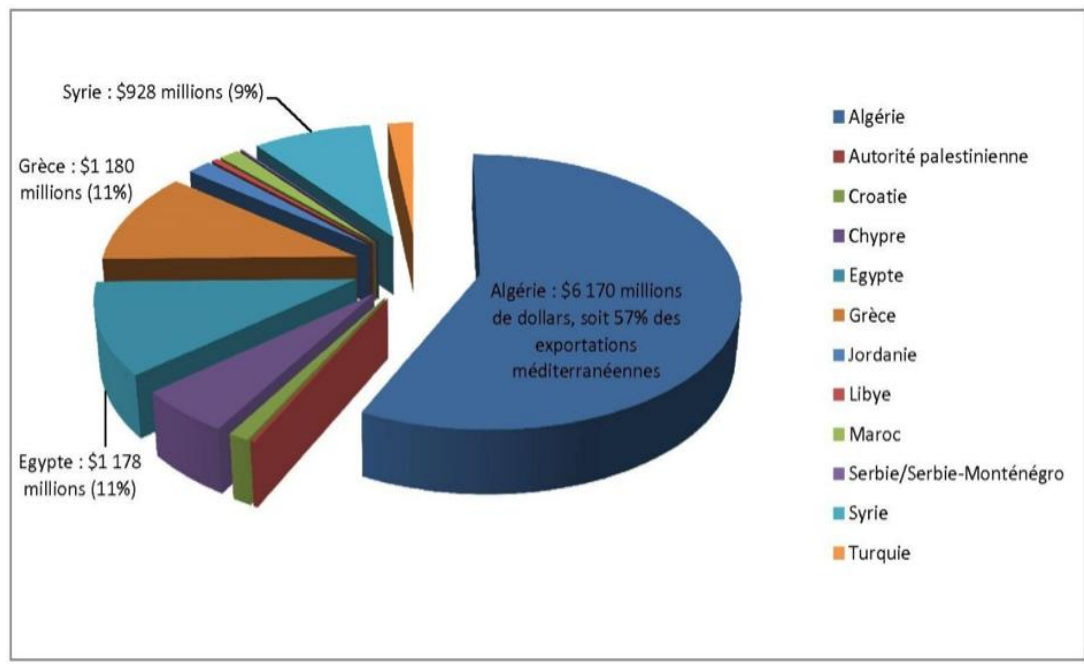
الخريطة رقم (4) : تُوضّح أهم طرق إمدادات الطاقة (الغاز والنفط) من روسيا وآسيا الوسطى نحو أوروبا.

وعليه فقد كان من الواجب أيضا على صناع القرار الروس بناء خطوط أنابيب جديدة لنقل البترول وبذلك فإنّ الأهمية الجيوطاقوية للمتوسط تعد رهانا ذا أبعاد متنوعة تتركز على ربط المصالح الإقتصادية بالخريطة الجيوطاقوية، إذ تقوم العلاقات الطاقوية على أساس حاجيات متنوعة وتنافس شديد يشمل عدة فواعل، ولذلك عملت روسيا على الإستعانة بالجغرافيا في تفادي بعض الأزمات الإقتصادية، واقترحت شركة غازبروم بديلين للأنابيب الغازية، أولهما جنوب بحر البلطيق يربط روسيا بألمانيا، والثاني عبر أوروبا الجنوبية، بلغاريا وصربيا واليونان وإيطاليا، ونشطت روسيا دبلوماسية أنابيب والتي تقوم على التخلص من وجود الكثير من الفواعل الجيوسياسية التي تمارسها هذه الأخيرة على الأسواق الطاقوية وتعد أوروبا محور هذه السياسة شمالا عبر البلطيق، ولكن جنوبا عبر المتوسط فإن أي اضطراب استراتيجي في جنوب المتوسط يزيح عن روسيا مكانتها الآمنة في تصدير الغاز، ونوعت روسيا مشاريع أنابيب نقل غاز عديدة، منها مشروع روسي مع اليونان عام 2008 وهو أنبوب غاز "بورغاس ألكسندرا بوليس"، عدّه "فلاديمير بوتين" أساسيا في تنافسية أسواق الطاقة في جنوب أوروبا، كما أعلنت روسيا عام 2008 عن رغبتها في إخراج منظمة أوبيب للغاز، وعدّها ملاحظون ردا روسيا على الفرنسيين الذين اقترحوا المشروع الإقتصادي "الإتحاد من أجل المتوسط" (*). (1)

(*) -يقصد بالإتحاد من أجل المتوسط الإتحاد الذي أتي بفكرة تأسيسه الرئيس الفرنسي الأسبق "نيكولا ساركوزي" وذلك لعدة أسباب موضوعية أهمّها: فشل الحوار الأورو - متوسطي الذي انطلق ببرشلونة في سنة 1995 ويرى بعض المحللين أن هدف هذا الإتحاد هو إقحام إسرائيل في المتوسط من خلال بناء علاقات إقتصادية بينها وبين الدول العربية . -وللتعرّف أكثر على الإتحاد من أجل المتوسط جذور الفكرة، أهدافها ونتائجها على أرض الواقع، أنظر كتاب: -بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

(1)-Andrey S Makarychev ,La Russie dans la région méditerranéenne :(res) sources influentes », (Annuaire de la Méditerranée ,Barcelone :Institut européen de la Méditerranée, 2009), p. 179.

كما تم توقيع اتفاق الشراكة الإستراتيجية إثر زيارة "ديميتري ميدفيديف" إلى مصر عام 2009، وتهتم مصر بتشديد أنبوب للغاز يربط بينها وبين الأردن ولبنان وسوريا، وألقى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عام 2006 أثناء زيارة إلى الجزائر 70 % من الدين الروسي على الجزائر مقابل عقود ضخمة لشراء السلاح، منها طائرات وصواريخ من روسيا في أول صفقة من هذا الحجم للجزائر منذ عدة سنوات، بعد أن ساعد ارتفاع عائدات بيع المحروقات التي لا يمكن فصلها عن التسليح في الدول الريفية جنوب المتوسط على إتمام هذه الصفقة.⁽¹⁾ إذ ظفرت موسكو بعقود للتسليح مع المغرب أيضا في صفقة تقدر قيمتها الإجمالية بحوالي 7,5 مليار دولار نظير بيعها طائرات حربية وصواريخ للدفاع الجوي ودبابات.⁽²⁾



دائرة نسبية رقم(1):توضح أهم الدول الواقعة جنوب المتوسط الموقعة لصفقات تسليحية بملايين الدولارات مع روسيا في الفترة الممتدة من 1991-2011.

(1)- Ibid,p.180.

(2)-باسم راشد،"المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"،سلسلة أوراق،العدد 2013،9،ص.15.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

المصدر: -Igor Delanoe, « Le retour de la Russie en Méditerranée »
, Cahiers de la Méditerranée ,N° 89,2014.p.7.

وبالتالي فإنّ السياسة الروسية في المتوسط تبقى قائمة على عناصر اقتصادية بالأساس، إلاّ أنّ المحرك الأساسي لكل تفاعلاتها يبقى تحقيق الأهداف السياسية والإستراتيجية بما يخدم الإستراتيجية الشاملة لأمن القومي الروسي ،هذه الأخيرة التي ستظلّ المحدّد الرئيسي لكلّ سلوكات روسيا الخارجية، الأمر الذي أصبح يتجلّى بوضوح أكبر مع تزايد موجة ما سمي بالحراك العربي خصوصا الأزمة السورية عام 2011، حيث استعملت روسيا بقيادة الرئيس "فلاديمير بوتين" الضغوط لفرض توجّهاتها الإستراتيجية لإدارة الأزمة في سوريا بل أكثر من ذلك أصبحت تلك التوجّهات تُحدّد سلوكات الفاعلين الدوليين منها. وأصبحت التحاليل السياسية لأزمات المتوسط الجنوبي الحراك العربي بالدرجة الأولى تُعبّر عن إمكانية ميلاد توازن جديد للقوى لا على المستوى الإقليمي المتوسطي فحسب، بل على المستوى الدولي أيضا، فروسيا تمتلك اليوم حلفاء أقوياء كالصين وإيران الشريكين اللذين يُعَوّل عليهما لتغيير موازين القوى العالمية الراهنة المبنية أساسا على الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

المبحث الثاني: التوظيف السياسي الروسي للحراك العربي (***) لتغيير موازين القوى العالمية الراهنة.

شهدت بعض الدول العربية في جنوب المتوسط مع نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 حراكا اجتماعيا وسياسيا نتج عنه إسقاط العديد من الأنظمة السياسية الحاكمة منذ عدة عقود، وكان هذا الحدث لا يقل في أهميته وتأثيراته إقليمية ودوليا عما شهده العالم من أحداث كان لها تأثيراتها وانعكاساتها على الساحة الدولية كانهيار الإتحاد السوفياتي في سنة 1991، وهجمات الحادي عشر من سبتمبر من عام 2000.

1- قراءة سياسية في الأزمة السورية لإسقاط نظام الأسد الحليف التقليدي لروسيا الاتحادية في المتوسط.

لقد نظر المحللين إلى ما اصطلح عليه بالحراك العربي أو على ما أطلقوا عليه بالربيع العربي على أنه بداية حقبة جديدة في تاريخ شعوب المتوسط الجنوبية العربية إذا ما نجحت في تحقيق تحول ديمقراطي بكل المقاييس. أما ما يميز هذه الإنتفاضات أن المعطيات السياسية والاجتماعية فيها تتداخل فيما بينها إلى درجة يصعب معها فصل الواحدة عن الأخرى، كما لا يمكن النظر إلى موجة التغيير هذه في إطارها الإحتجاجي فقط، وذلك على الرغم من مركزية هذا البعد في انطلاقها الاجتماعية التي اجتاحت في نمطها العام

(*)- يقصد بالحراك العربي سلسلة الإنتفاضات التي اجتاحت أقطارا عديدة في الشرق الأوسط ضد ديكتاتورية وتسلطية الأنظمة السياسية الحاكمة، انطلاقا من تونس ثم مصر ثم ليبيا وأقطار عربية أخرى أبرزها سوريا التي لا تزال مخرجات حراكها غير واضحة خصوصا مع دخول فواعل إرهابية على الخط ونقصد "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" و"جبهة النصرة" الجناح المحسوب على القاعدة وغيرها من الجماعات، إضافة إلى تبني المجموعة الدولية لخيار الضربات العسكرية ضد ما يُعرف بـ"داعش" دون الوصول إلى حلول جذرية لهذه الأزمة بما يرضي أطرافها المتعددة أي نظام بشار الأسد والمعارضة السورية المعتدلة .

الجمهوريات العربية. كما أن لهذا الحراك بعدا جيواستراتيجيا مهما أيضا، وهو يتمثل أساسا في تأثيرها على الخريطة الجيوسياسية في المنطقة، وما يرتبط بها على مستوى العالم. وقد تبين في بعض الحالات أن للبعد الجيواستراتيجي تأثيره المباشر أيضا في الثورات، وهذا بتفاوت من ثورة إلى أخرى.⁽¹⁾

على الرغم من أن أهم الفاعلين الجيواستراتيجيين بتعبير "زغنيو بريجنسكي" لم ينظر إلى تلك الانتفاضات من زاوية البعد الجيواستراتيجي في بداية انطلاقها بتونس، إلا أنه وبوصول تلك الانتفاضات إلى محاور جيوسياسية يُعرف عنها كونها مناطق مصالح بالنسبة للقوى الكبرى ومنها طبعاً سوريا، بدأ يظهر للمتبعين أن حركة الاحتجاج فيها تعكس حقاً نسقا من التفاعلات داخل النظام الإقليمي والدولي المتكوّن أساسا من دول تتقاطع المصالح فيما بينها وتختلف، وانعكس هذا الأمر أكثر في مواقف الفاعلين الجيواستراتيجيين وأدوارهم في منطقة أضحت اليوم بؤرة من بؤر الأزمات في العالم لأهمية موقعها جيوبوليتيكيا، وجيو-اقتصاديا.

وعليه وبالإطلاق من أهمية دول الحراك العربي خصوصا لروسيا الاتحادية يظهر التأثير الكبير لأدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين ومواقعهم، إذ أن التغيرات التي قد تحدث على الخريطة الجيوسياسية مستقبلا ستكون بالغة التأثير على موازين القوى وأدوار الدول وطموحاتها في هذه المنطقة الجنوبية من المتوسط. إذ أنّ هذه الأخيرة كانت من أهمّ الساحات الجيوسياسية للمصالح الغربية: الأوروبية وحتى الأمريكية، إلا أن تورط أمريكا وحلفائها في أفغانستان والعراق كان لهما نتائج سلبية على حقيقة أن أمريكا هي القوة الكاسحة في النظام الدولي، الأمر الذي أدى إلى استغلال روسيا الاتحادية لهذا المعطى

(1) - وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية"، سلسلة تحليل سياسات، 2012، ص.1.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

الجديد وذلك لإستعادة دورها كفاعل دولي ينافس أو يوازي دور الولايات المتحدة الأمريكية في عدة مناطق من العالم، ولقد بدأ طموح هذه الأخيرة في التجلي أكثر من خلال التدخل العسكري في جورجيا سنة 2008، إذ يمكن أن يُعدّ هذا الأخير كمحاولة واضحة لوضع حدود لتوسع حلف شمال الأطلسي في منطقة تُعتبر في الفكر الإستراتيجي الروسي مجالا حيويا مرتبطا بمفردات الأمن القومي الروسي.

وبالعودة إلى الثورة السورية فقد انطلقت هذه الأخيرة في ظل واقع جيواستراتيجي معقد، فالنظام السوري الذي وظّف سياسته الخارجية كأحدى أدوات إضفاء الشرعية السياسية على النظام الحاكم، قد اتجه نحو التقرب من الغرب والولايات المتحدة ضمن واقع تجميد جبهات التوتر، كما لجأ إلى البحث عن التقاطعات المصلحية في ساحات جيوسياسية مختلفة، خصوصا العراق قبيل الانسحاب الأمريكي منه، كما حافظ النظام السياسي السوري على تحالفه الإستراتيجي مع إيران، خاصة فيما يتعلق بالبعد الأمني، وعمد إلى إيجاد تحالف آخر مع تركيا عده النظام تحالفا إستراتيجيا تركّز بشكل رئيسي في الجوانب الإقتصادية التي استفادت منها تركيا، كما أفادت النظام السوري سياسيا بإخراجه من العزلة الدولية التي فُرضت عليها في عام 2005، واستمرت حتى وصول أوباما إلى الحكم في نهاية عام 2008.⁽¹⁾

إن ما يمكن ملاحظته بشأن سلوك النظام السياسي السوري هو تفاجئه بانتقال عدوى التغيير الثوري إليه، إذ كان محكوما بصورة نمطية مؤداها أن المجتمع السوري غير قابل للإحتجاج، كما أنّه وقع في سوء تقدير لثورة 25 جانفي في مصر إذ رأى أنّ السبب الرئيسي في اندلاعها هو سياسة مصر الخارجية المرفوضة شعبيا عكس سياسته المتبعة، وتجنب

(1)- المرجع نفسه، ص. 14.

رؤية الأسباب الداخلية كالأسباب الاجتماعية، الاقتصادية وطبعا السياسية كتمكين المواطن من كل حقوقه كعوامل مهمة تم تجاهلها في تفسير اندلاع ما سمي بثورات الحراك العربي.⁽¹⁾

أما المتغير الآخر الذي يمكن ملاحظته في بداية هذه "الثورة" فيتمثل في عدم وضوح أهدافها خصوصا في الأسابيع الأولى لإنطلاقتها، إذ طغت عليها آنذاك مطالب الإصلاح، والمطالبة بالتغيير الديمقراطي بقيادة النظام نفسه. وفي هذه المرحلة بالذات لم تبرز بوضوح المواقف الدولية إزاء ما سمي بالثورة السورية في الأشهر الأولى لها، إذ توحدت فقط حول دعوات "وقف القمع والعنف، والبدء في مسار الإصلاحات السياسية"، ومن هنا يمكن قراءة عدم الإندفاع والتردد في مواقف القوى الكبرى في المجتمع الدولي إزاء البدايات الأولى للأزمة السورية. ويضاف إلى ذلك ارتباط ملفات عديدة بموقع سوريا المهم جغرافيا، ودورها عربيا وإقليميا. أما الدول الكبرى فقد انشغلت في تلك الفترة بمعطيات التدخل العسكري في ليبيا، إذ تراجعت حتى عن اللمحة التصعيدية ضد أساليب القمع والعنف المنتهجة من طرف نظام بشار الأسد، إلا أنّ اتساع الحركة الاحتجاجية في سوريا وتصاعد سقف شعاراتها، لتصل إلى مطالب "إسقاط النظام. وفشل النظام سياسيا في التعاطي إيجابيا مع المطالب السياسية، عندما نزلت الحركة الاحتجاجية في خطاب المؤامرة والصهيونية، والتدخل الخارجي الذي لم يكن قائما قد غير في الكثير من المواقف الإقليمية والدولية.⁽²⁾

فقد اتجه نظام بشار الأسد نحو الحل العسكري كحل متبنى من طرف النظام، وإصرار الشعب السوري على الإستمرار في "ثورته" إضافة إلى بروز انشقاقات في الجيش، انضمت فيما بعد إلى ما سمي بـ "الجيش السوري الحر"، إلا أنّ التطورات في عام 2012 أصبحت

(1)- المكان نفسه.

(2)- المرجع نفسه، ص. 13.

تقرّر بوجود جماعات إرهابية تدّعي "الجهاد" على شاكلة "جبهة النصرة" و"كتائب أحرار الشام"⁽¹⁾، عندئذ بدأت تدب الانقسامات بين القوى الكبرى واللاعبين الإقليميين. كما دفع تعاطف الرأي العام العربي مع ما سميّ بالثورة السورية الجامعة العربية إلى بلورة دور أجملته بداية تحت عنوان "الوساطة" و"الإصلاح". ومع تفاعل دور الجامعة العربية في الثورة السورية مع الشارعين السوري والعربي علت نبرة الخطاب الغربي داعية الأسد إلى التحي. إذ تصاعدت حدة الخطاب الدبلوماسي التركي بإنهاء جزء من التحالف بين تركيا التي يتزعمها "حزب العدالة والتنمية" وسوريا تحالف استمر إلى ما يقرب ستة أعوام. أما إيران وأمام هذا الواقع الجيوسياسي الجديد، فقد وقفت إلى جانب النظام السوري سياسيا ولوجستيا، فاتحة الباب لإستمرار الإشتباك جيواستراتيجيا مع دول مركزية في مجلس التعاون الخليجي من جهة، واستطرادا مع تركيا، أبرز الفاعلين الجيواستراتيجيين الإقليميين في المنطقة.⁽²⁾

أما روسيا فقد حلت الثورة في سوريا من منظور جيواستراتيجي بحث، إذ لا ترى روسيا الإتحادية في منطقة الشرق الأوسط مكانا لتعظيم مصلحتها وأمنها القومي أكثر ما تراه في محيطها الإقليمي، ولا سيما بعض دول آسيا الوسطى، لكنها تعتبر سوريا من المناطق ذات الحساسية بالنسبة إليها لارتباط مجموعة من المصالح الجيوبوليتيكية لدولة روسيا الإتحادية بهذه المنطقة بهدف لعب دور دولي أكبر على الساحة الدولية. خصوصا أنّها لم تتبنّ مواقف موحّدة تجاه الحراك العربي، إلا أنّ الأزمة السورية أظهرت لمتتبعيها تبني النخبة الروسية

(1) -ماري ألاتسون، مارغريتا سولنبرغ، الصراع المسلّح في أعقاب الربيع العربي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، من كتاب التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2013)، ص ص. 56-58.

(2) -المرجع نفسه، ص. 14.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

للفكر الواقعي المحكوم بقاعدة الربح والخسارة والحفاظ على المصالح العليا للدولة والتعامل مع كل حالة على حدى.⁽¹⁾

إذ اتّسمت السياسة الخارجية الروسية في بداية ما سمي بالحراك العربي بسمات رئيسية عدّة، منها كونها سياسة عملية وواقعية، فضلاً عمّا وصفها به بعض المتابعين من الثبات والإستقرار نظراً للأهمية الكبيرة التي تلعبها المنطقة العربية الواقعة ضمن جنوب المتوسط بالنسبة لأمنها القومي وذلك بغية الحفاظ على التحالفات والعلاقات المتميزة والمتقدمة مع هذه المنطقة، وكسب مصالح أكثر تخدم الأمن القومي الروسي والمُخطّط له من قبل دوائر صنع القرار في الكرملين ضمن الإستراتيجية الشاملة لدولة روسيا الاتحادية.

2- الإدارة الإستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية الروسية في المتوسط من خلال الأزمة السورية.

يعدّ الروس سوريا مفتاح منطقة الشرق الأوسط وجنوب المتوسط، فالتغير الجيوسياسي المنشود في بنية النظام الدولي لن يتحقق سوى من بوابة سوريا، ولهذه الأسباب فقد تكوّن تصور لدى النخبة الحاكمة بقيادة بوتين " بأن القضية السورية هي فرصتها المواتية لإستعادة دورها الإقليمي في الشرق الأوسط وجنوب المتوسط.⁽²⁾

إذ لا يخفى على أحد أنّ سوريا اعتمدت منذ القرن الماضي على الإتحاد السوفياتي^(*) فهذا الأخير كان مصدراً أساسياً في التسليح وذلك بتقديمه لإمدادات تمثلت في

(1) المكان نفسه.

(2) -نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمة، "الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا وصر وسوريا أنموذجاً)"، سياسات عربية، العدد 13، يناير 2015، ص. 120.

(*) -ترجع علاقات نظام الأسد بروسيا إلى عام 1970 عندما قام حافظ الأسد والد الرئيس الحالي بشار الأسد بإنقلاب على النظام القائم آنذاك، وجعل سوريا تنحاز إلى المعسكر السوفياتي، إلا أن هذه العلاقات تعود إلى عام 1956 أي غداة إندلاع أزمة السويس أين توجه القادة السوريين والمصريين نحو الإتحاد السوفياتي رغم اعتراف هذا الأخير بقيام دولة

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

الدبابات أو المدافع أو الطائرات، ومنه أيضا أخذت العقائد القتالية، وبأسلحة هذا الأخير خاض الجيش العربي السوري حروبه ومعاركه إذ بنت سوريا عقيدتها القتالية على أساس ما تعلّمه ضباطها في مدارس الإتحاد السوفياتي وأكاديمياته العسكرية، أما الجانب الروسي فكان ومازال يُحقّق من هذا التعاون العسكري أمرين مهمّين: الأول: اقتصادي متمثّل في مجالي الطاقة والسلاح إذ أنّ هناك عدد من شركات الطاقة الروسية تعمل في سوريا وأهمّها شركة "غاز بروم"، والثاني: له علاقة بالأمن القومي.⁽¹⁾ وبالمقابل فإنّ روسيا الإتحادية وريثة الإتحاد السوفياتي حافظت على وتيرة العلاقات المتميزة بينها وبين سوريا، إذ وفقا لصحيفة "موسكو تايمز" فإنّه فضلا عن الأسلحة، فقد استثمرت الشركات الروسية ما مجموعه 20 مليار دولار في سوريا منذ عام 2009 وإذا ما فقد الأسد السلطة، فيمكن أن يتمّ إلغاء هذه العقود.

"نحن لا ندعم بشار الأسد شخصيا، أو نسعى لإبقائه كما هو، ولكننا ضد التدخل في شؤون الدول" هكذا استهل المفكر الروسي "فيتالي نغومكين" حديثه عن موقف روسيا من الأزمة في سوريا. مشيرا إلى أنّ هذه الرؤية تتماشى مع المبدأ العام للسياسة الخارجية الروسية وهو "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، وليس لوجود مصالح تجارية أو استراتيجية روسية داخل سوريا، كما يزعم البعض.⁽²⁾

إذن وحسب كلام نغومكين هناك مجموعة من المرتكزات التي لا بدّا من الوقوف عليها عند تحليل الموقف الروسي من الأزمة السورية وهي:⁽³⁾

وجوب بقاء سوريا دولة موحّدة.

إسرائيل في 1948 وذلك لأنّ سياق البحث عن التحرر من الإستعمار هو من تطلّب هذا التوجه خصوصا في ظلّ مناداة الإتحاد السوفياتي بشعارات مناهضة للإمبريالية الغربية.

(1) - يحي سليمان قسام، "روسيا والأزمة السورية"، الفكر السياسي، العددان 48-47 شتاء/ربيع 2013، ص. 62.

(2) - هاشم، طعمة، مرجع سابق، ص. 120.

(3) - المرجع نفسه، ص ص. 120-121.

عدم التدخل كأساس للسياسة الروسية.
وجوب العودة إلى اتفاقية جنيف التي وقعتها روسيا والخاصة بتنظيم المرحلة الإنتقالية في سوريا.

لأن يُقرّر الشعب السوري مصيره بنفسه، وليس واشنطن أو الرياض أو الدوحة.
لأنّ هناك حرباً أهلية تدور في سوريا، وأنّ الجيش السوري لا يزال متماسكاً حتّى الآن، وهو ما يُوحى بوجود موالين للنظام.

كما أشار "نعومكين" إلى عامل من العوامل الهامة في بلورة موقف روسيا من الأزمة الجارية فصولها إلى غاية اليوم في الدولة السورية ألا وهو السبب الإنساني المتمثل في: (1)

• الحرص على سلامة المسيحيين الأرثوذكس الموالين للنظام، خاصة أنّ الكنيسة الأرثوذكسية في سوريا أقدم من مثيلتها في روسيا.

إلا أنّ هذا الخطاب الروسي الناعم يُخفي مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التي استدعت ومنذ انطلاقة الأزمة السورية إدارة جيواستراتيجية لمصالحها الجيوبوليتيكية في هذه المنطقة.

ومن بينها ما يتعلق بأهمية سوريا من الناحية الجيوإستراتيجية بالنسبة إلى روسيا، إضافة إلى المحاولات القديمة لهذه الأخيرة للوصول إلى المياه الدافئة كون روسيا ممراتها متجمدة في أغلب فصول السنة كالقطب الشمالي وبحر البلطيق وقد سعت قديماً لمعالجة هذا الإشكال بالصراع مع الدولة العثمانية لتصل إلى البحر الأسود وتحتل قاعدة أزاك العثمانية، وقد ظل هذا الهاجس في ذكريات وإدراكات النظام السياسي وصناع القرار فيه وهو الحرص على امتلاك منفذ بحري على المياه الدافئة وعليه قامت روسيا باستئجار قاعدة

(1)- المرجع نفسه، ص. 121.

"طرطوس" البحرية في سبعينات القرن الماضي إبان عهد الرئيس "حافظ الأسد" إذ تمتلك تلك القاعدة أهمية كبرى كونها القاعدة الوحيدة المتبقية لروسيا في البحر الأبيض المتوسط والمياه الدافئة عموماً ومن ثم فإنّ روسيا لن تتخلى عن تلك القاعدة بسهولة ويُسّر وستبقى تُدعم نظام الأسد بلا حدود.⁽¹⁾

وقد أعلن "فلاديمير بوتين" أثناء توليه منصب رئاسة الوزراء في روسيا الاتحادية لأول مرة عن قراره بإعادة تأسيس الوجود العسكري الروسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط كالذي كان موجوداً إبان الحقبة السوفياتية، إذ تمّ إدراج هذا الهدف في العقيدة البحرية لروسيا لعام 2001 التي توجز أهداف السياسة البحرية الروسية حتى عام 2020، ووفق هذه العقيدة فإنّ النخبة الروسية الحاكمة تنظر إلى البحر الأبيض المتوسط على أنّه منطقة مهمّة استراتيجياً، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى تأمين تواجدتها البحري فيها. وقد بدأت التقارير وتصريحات المسؤولين الروس تكشف عن الهدف النهائي للنشاطات البحرية الروسية المتكاثفة في هذه المنطقة خلال الأعوام 2000-2001 والذي يتمثّل في التخطيط لتأسيس قاعدة بحرية روسية في طرطوس، لإستيعاب تمركز معظم أسطول البحر الأسود الروسي فيها أي أسطولها في قاعدة "سيباستوبول"، فالروس يعدّون طرطوس بوابة استراتيجية ليس للبحر الأبيض المتوسط فحسب، بل للمحيط الأطلسي (عبر مضيق جبل طارق) والبحر الأحمر والقرن الإفريقي (عبر قناة السويس).⁽²⁾ إضافة إلى حرص روسيا على بناء قاعدة عسكرية

(1)- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، "موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية" الثورة السورية أنموذجاً، دراسات إقليمية، العدد 10، ص. 38-39.

(2)- المرجع نفسه، ص. 39.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

جوية لها في مدينة اللاذقية الساحلية غرب سوريا لتعزيز وجودها ونفوذها مستقبلا في سوريا وذلك في سياق تسويات مستقبلية محتملة مع الأطراف المحلية والإقليمية للأزمة السورية.⁽¹⁾

إضافة إلى طبيعة الوضع الداخلي لعدد من الأقاليم الروسية التي ستزيد من تعقيد العلاقات بينها وبين الحكومة المركزية في حال توغل الأفكار التطرفية نحوها ونحو جوارها القريب وذلك بحكم القرب الجغرافي ما بين دول الحراك العربي و كومنويلث الدول المستقلة عن الإتحاد السوفياتي سابقا، الأمر الذي سينعكس سلبا على الداخل الروسي وعلى المصالح الروسية⁽²⁾، خصوصا أنّ الإنتقادات الداخلية ولاسيما من قبل عدد من كبار الساسة الروس تزايدت بعد توجيههم انتقادات لاذعة لخلف "فلاديمير بوتين" السابق في الرئاسة "دميتري ميدفيديف" نتيجة موقفه وإدارته لل ملف الليبي وعدم استخدامه الفيتو في تعطيل القرار رقم 1973 الأمر الذي جعل الموقف الروسي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين في موقع متقدم عن روسيا.⁽³⁾

وللتذكير فإن القاعدة البحرية في ميناء طرطوس السوري تحوز في الوقت الحاضر على مركز لتأمين المستلزمات المادية والتقنية لسفن الأسطول الحربي الروسي، وثلاث منصات عائمة، وحوض إصلاح سفن، ومستودعات، وغيرها من التسهيلات. وتجلى الوجود العسكري الروسي الصاعد في البحر المتوسط أيضا في تزايد المناورات العسكرية التي تُجرىها البحرية الروسية في هذه المنطقة، والتي بدأت أولها في أواخر 2007 شرقي البحر الأبيض المتوسط، والتي اشتركت فيها حاملة الطائرات الروسية "الأميرال

(1)-جمال عبد الله ،خيارات دول الخليج لمواجهة التدخل العسكري الروسي في سوريا،(قطر:مركز الجزيرة للدراسات،3 نوفمبر 2015)،ص. 3.

(2)-Vladimir Bakhtin , « Russia :Returning to A Stable Presence ,In The Mediterranean Region in a Multipolar World (Evolving Relations with Russia,China,India,and Brazil) »,Mediterranean paper series,2013,p.8.

(3)-العبيدي،مرجع سابق،ص.33.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

كوزننتسوف " « Admiral Kuznetsov » وقد اشتملت هذه المناورات على ثلاث تدريبات تكتيكية، منها عمليات إطلاق حقيقية للصواريخ، وأخرى عن طريق المحاكاة، فضلا عن زيارات لبعض الموانئ. وهناك مظاهر أخرى للنشاط العسكري الروسي في هذه المنطقة تدلّ على محاولات لتأسيس أو إعادة تعزيز العلاقات العسكرية الروسية فيها هي تزايد مبيعات الأسلحة الروسية للبلدان الواقعة على سواحل البحر المتوسط، وبخاصة الجزائر وليبيا وسوريا.⁽¹⁾

إذ بحسب الإحصائيات التي يقدمها معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي فإنّ إمدادات الأسلحة إلى القوات الحكومية السورية من طرف روسيا الاتحادية ارتفعت قبل اندلاع الأزمة الحالية وبالأخصّ ما تعلّق بالأسلحة التقليدية وذلك بنسبة 330 % بين الفترتين 2001-2005 و 2006-2010 وشكّلت منظومات الدفاع الجويّ والقذائف المضادّة للسفن أغلب الشحنات ،فرغم حدوث انقسام كبير منذ بداية الأزمة السورية عام 2011 بين الدول فيما يتعلق بتواصل إمداد الحكومة السورية بالأسلحة، خصوصا في ظلّ فرض الأمم المتّحدة جزاءات على سوريا، كان المسؤولون الروس الأعلى نبرة فيما يتعلّق بالموقف الرافض لتلك الجزاءات ،وأدلو بتصريحات واضحة بأنّ إمدادات الأسلحة ستتواصل في عامي 2011 و2012. وفي مطلع عام 2013 صرّح "أناتولي إسايكين" المدير العام للشركة العامة الروسية للإتجار بالأسلحة "روزوبورون إكسبورت" ،أنّ روسيا واصلت توريد منظومات دفاع جويّ وصيانة وخدمة المعدّات ،إلا أنّ الأسلحة التي نقلتها روسيا تضمّنت أكثر من منظومات دفاع جويّ. ففي يناير 2012 ذكر أنّ سفينة روسية سلمت سوريا 60

(1) -Igor Delanoe, **Le partenariat stratégique russo-syrien :la clef du dispositif naval russe en Méditerranée** ,Note n°16 /13,Fondation pour la recherche stratégique,2013,p. 2.

طنّ من الذخائر والمتفجرات، كما ذكرت شركة روسية أنّها واصلت إمداد سوريا بقنابل KAB-500 الجوية الموجّهة وذلك في عام 2012.⁽¹⁾

وبالعودة إلى الموقف الروسي من الأزمة السورية فإنّه يتعدى مجرد التفسيرات المبسّطة المقدّمة أعلاه، إذ أنّ الأمر يتعلّق أكثر بمحدودية الدور الأمريكي في إدارة هذه الأزمة خصوصا ما تعلق بإيجاد تدخل عسكري ناجع لمواجهة ما يُعرف بـ "تنظيم الدولة الإسلامية" في سوريا وإيجاد تسوية سلمية تخدم المبادئ التي قامت عليها "الثورة"، رغم تأكيد واشنطن التزامها بحماية عناصر المعارضة السورية الذين يخضعون لبرامج تدريبية أمريكية من هجمات قد تقوم بها ضدّهم قوات النظام السوري، إلّا أنّه تمّ التأكيد مرارا على أنّ هذه الحماية ستكون حصرا في إطار دفاعي وليس هجومي. خصوصا وأنّه في أرض الواقع المعارضة المسلّحة لم تُحقّق انتصارا كاسحا يُسقط نظام الأسد الذي يبقى صامدا إلى غاية كتابة هذه السطور.

وإذا أردنا القيام بتحليل أعمق للهدف الإستراتيجي المحوري لروسيا من خلال تدخلها في الأزمة السورية سنجد في رأي "روبرت غيلبين" من خلال كتابه "الحرب والتغيير" الإجابة عن ذلك، كون أنّ وقوع وتكرار الصراعات الدولية يرتبط عكسيا بالقوة النسبية للدولة المهيمنة⁽²⁾، إذ تحدث هذه الصراعات يُضيف "غيلبين" عندما تتحدّى القوى الثانوية القوة المهيمنة أي الولايات المتحدة الأمريكية (في الوضع الحالي) هذه الأخيرة التي تعيش حالة من التراجع في قوّتها بسبب عدم فعالية بعض المواقف الخاصة بقضايا معينة كقضية رحيل

(1) -بيتر د. ويزمان، نقل الأسلحة إلى سوريا، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، في كتاب: التسلّح ونزع

السلّاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2013)، ص. 365-366.

(2) -عماد جاد، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، (مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010)، ص. 16.

بشار الأسد من الحكم في سوريا أو التعامل مع المشكلة الأمنية الدولية المرتبطة بظهور "تنظيم الدولة الإسلامية".

وبالتالي فإنّ السياسة الروسية اتّجاه الحالة السورية تبدو واضحة بتأييد النظام القائم في سوريا والدفاع عنه بحكم وجود مصالح عديدة لها في سوريا، منطقة الشرق الأوسط وطبعا المتوسط مناطق مرتبطة بالمصالح العليا للأمن القومي الروسي والمنصوص عليها في الإستراتيجية الشاملة لدولة روسيا الاتحادية، ومن هنا نستنتج أن الفرضية التي يقوم عليها علم الجيوبوليتيكا والقائلة بأن الصراع ما بين القوى الكبرى التالاسوكراتية البحرية والتيلوروكراتية البرية سوف يبقى قائما من على مستوى الآماد الساحلية ومنه طبعا البحر الأبيض المتوسط بهدف تحقيق السيطرة العالمية تظل فرضية صحيحة ومثبتة.

إلا أنّ المستجدات المتعلقة بالأزمة السورية منذ فشل مؤتمر جنيف 2 الذي عُقد في فيفري 2014 لتحقيق تسوية سياسية لكل أطراف الصراع في سوريا ومن ثمّ مؤتمر جنيف 3، تقول أنّ المعارضة المسلّحة السورية حققت مكاسب هامّة على حساب النظام في شمال البلاد خاصة وكان آخرها السيطرة على كافة مناطق "شرقي العاصي" في سهل الغاب بريف حماه، والإقتراب من مناطق النظام وقاعدة دعمه الإجتماعية الأكثر صلابة في الساحل، مما أثار مخاوف روسيا من حصول انهيارات كبرى في جبهة النظام. وقد دفعت هذه التطورات موسكو للعودة إلى مقاربة الحلّ السياسي أي العودة إلى بيان جنيف 1 الصادر في 30 يونيو 2012، بعد أن ظلّت تُراهن على الحسم العسكري لصالح النظام طوال عام 2014، بعد تعرّش علاقاتها بالغرب بسبب أوكرانيا، رغم تكثيف ضرباتها الجوية التي تطال تنظيم الدولة

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

الإسلامية حسب المصادر الروسية والتي قد تستهدف في أرض الواقع المعارضة السورية حسب بعض المصادر الغربية.⁽¹⁾



الخريطة رقم (4) تُوضّح توزيع القوى المسلحة في سوريا بعد التدخل الروسي وبالتحديد مناطق الضربات الجوية الروسية.

المصدر: الحواس تقية، خطة بوتين في سوريا: تناقضات استراتيجية وانسدادات

سياسية، تقارير، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 13 نوفمبر 2015).

إنّ ما يمكن استنتاجه بخصوص التدخل العسكري الروسي في سوريا بأنه يتضمن أهدافا تكتيكية وأخرى استراتيجية، وهذا ما جاء في خطاب الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"

(1)-الحواس تقية، خطة بوتين: تناقضات استراتيجية وانسدادات سياسية، تقارير، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 13 نوفمبر 2015)، ص. 2.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

أمام الأمم المتحدة في 28 سبتمبر 2015 والتي فصل فيها فيما بعد في عديد اللقاءات الإعلامية ومنها: (1)

- القضاء على تنظيم الدولة والجماعات التي تصنفها روسيا إرهابية، وهي تقريبا كل الجماعات السنية المسلحة التي تناهض روسيا وحلفائها.
- وعند القيام بقراءة سياسية لهذا الهدف التكتيكي تريد روسيا تحقيق عدة أهداف استراتيجية، أحدها داخلي، وهو استباق أيّ تنام للتمرد المسلح داخل الأقلية المسلمة في روسيا، والتي تمثل تحديًا جدّيًا في المستقبل القريب، لأنّ حجمها الذي يبلغ حاليا نحو 20 %، يزداد بسرعة أعلى من الأكثرية الأرثوذكسية وستزداد ضغوطها على النظام الروسي ليوسع مشاركتها في السلطة، ويجعل قيمها جزءا من الهوية الروسية، التي تكاد تنحصر حاليا في اللغة والمسيحية الأرثوذكسية والحنين للعظمة الإمبراطورية، ولا تُعطي مكانا للقيم الإسلامية.
- إضافة إلى لعب دور الحامي من خطر تنظيم الدولة الإسلامية لعدد كبير من الدول بأوروبا والشرق الأوسط وآسيا، مقابل اعترافها بروسيا قوة دولية لا غنى عنها في إدارة النظام العالمي.

- الهدف التكتيكي الثاني يتمثل في: الحفاظ على نظام بشار الأسد.

كما توجد خلف هذا التدخل الروسي عدّة أهداف استراتيجية: (2)

- ❖ منع أيّ تغيير ثوري، حتّى لا يتكرّر ما وقع في بداية التسعينات بحوار روسيا، فيما يسمى بالثورات الملونة، والتي سمحت للغرب

(1)-المرجع نفسه، ص.3.

(2)-المرجع نفسه، ص.4.

بتوسيع نفوذه تحت شعارات نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق.

❖ ترسيخ هبة روسيا كحليف يمكن الإعتماد عليه، حيث وقفت إلى جانب النظام السوري سياسياً، باستعمال حقّ النقض لحمايته، وعسكرياً بإمداده بالسلاح والقتال إلى جانبه حينما اقتضت الحاجة بخلاف الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي تخلّى عن حلفاء أمريكا من القادة العرب الذين أسقطتهم الثورات، ثمّ تخلّى عن الثورات التي وعد بدعمها لما تصدّت لها قوى الثورة المضادة، فخرس الأنظمة السابقة ولم يبرح القوى الثورية.

❖ إضافة إلى حفظ منافذ الأسطول الروسي نحو البحر الأبيض المتوسط، يُحقّق هدفين: ضمان حركة القوات الروسية نحو مختلف مناطق العالم، فتحظى تعهّداتها بدعم الحلفاء بالمصادقية، وهي شرط لآية قوة تتطلّع للعب دور دولي، ومن جهة يُضيق الخناق على تركيا العضو في الحلف الأطلسي، ما يُمزّق قوّاتها بين حماية الحدود الشمالية وحماية الحدود الجنوبية.⁽¹⁾

المبحث الثالث: آفاق العودة الروسية إلى اللعبة الدولية وعلاقة ذلك بمصير أزمات وهموم المتوسط الجنوبي.

(1) - المكان نفسه.

لم يعرف تاريخ العلاقات الدولية دولة كروسيا إذ طالما كان شغلها الشاغل التوسّع الجغرافي والتمدد الجيوسياسي، كما أنها طالما قدّمت نفسها على الساحة الدولية كفاعل استراتيجي في اللعبة الدولية وفي أكبر القضايا الدولية.

فبالعودة إلى دراسة "روبرت كابلان" المعنونة بـ"انتقام الجغرافيا: ما الذي تُخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة" نلاحظ أنّ الكاتب أعاد قراءة الجغرافية السياسية لروسيا الإتحادية المعاصرة -كما رأينا سابقاً حين تعرّضنا للأهمية الجيوسياسية لهذه الدولة-، أين استحضر هذا الكاتب النظرية الرائدة المسماة "قلب العالم" لماكيندر قائلاً بأنّ بوسع أي متخصص معاصر في علم الجيوبوليتيك أن يستبدل مكان شرق أوروبا أو أفغانستان أو بحر قزوين أو آسيا الوسطى أو الخليج العربي أو حتّى بحر العرب، أو سواحل القرن الإفريقي، والبحر الأبيض المتوسط كمواقع جغرافية مجموعة من أدوات المناورة الحديثة. ويقصد في الأساس أن من يتحكّم في "أنابيب النفط والغاز" أو "تجارة السلاح" أو "زرع القواعد العسكرية" أو "تنصيب الحكومات الموالية" أو "توظيف القوة الناعمة" هو القادر على السيطرة على العالم".⁽¹⁾

وهذا ما نستشفّه من خلال محاولة روسيا الإتحادية بقيادة بوتين إلى لعب دور هام في الأزمة السورية بما تقتضيه المصالح الوطنية ومتطلّبات الأمن القومي الروسي، إلا أن الإستراتيجية الروسية المتّبعة في إدارة هذه الأزمة عند تقييمها تعاني من نقائص في عدّة جوانب.

1- الإدارة الروسية للأزمة السورية: بين وجوب الحفاظ على المصالح الوطنية والتصادم مع المستجدات الداخلية والخارجية الراهنة.

(1) -معتمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 8-9.

يرتكز بوتين في خطته لإدارة تدخله العسكري في سوريا على قاعدتين ،أولاً: إقناع القوى المتصارعة على سوريا بالتعاون لمواجهة خطر تنظيم الدولة الإسلامية المشترك، ثمّ بضرورة التسليم بأنّ نظام الأسد ضروري للتصدّي له.

فقد اعتقد بوتين بأنّ هدف مكافحة التنظيمات "الإرهابية" الذي يُعدّ محلّ إجماع دولي، يُسهّل تمرير أهدافه وأهداف حلفائه الخاصة التي تُعدّ محلّ خلاف مع خصومه، مثل تصوير تنامي التواجد العسكري الروسي بأنّه ضروري للإبقاء على نظام الأسد باعتباره القوة الشرعية الوحيدة القادرة على تخليص الجميع من الخطر المشترك. لكن هذه التركيبة لا تحظى بقبول الأطراف المناوئة التي تبني مواقفها بناء على النتائج المترتبة على قتال الجماعات "الإرهابية" وتنظيم الدولة، فمثلاً ترفض الولايات المتحدة الإنخراط الكامل في أيّ قتال يقوّي الميليشيات الشيعية وإحكام سيطرتها على الحكم بالعراق، وترفض تركيا المشاركة في أيّ قتال يقوّي الانفصاليين الأكراد الذين تعتبرهم الخطر الرئيسي على أمنها. وتمتّع السعودية عن خوض أيّة مواجهة مسلّحة تقوّي من نفوذ إيران والميليشيات الشيعية المالية. (1)

وتواجه روسيا في إدارتها لمصالحها الجيوبوليتيكية في سوريا صعوبتان في إقناع المجتمع الدولي بضرورة الحفاظ على حليفه السوري: (2)

- الأولى: تعتقد دول عربية وغربية أنّ نظام الأسد أخطر من التنظيمات الإرهابية.

(1) - المكان نفسه.

(2) - المرجع نفسه، ص 4-5.

● الثانية: افتقادها للقوة العسكرية الضرورية لإنجاح خطته، التي تعتمد بشكل رئيسي لحدّ الآن على القصف الجويّ، حيث لا يمكنه تحقيق نتائج ملموسة لم تُحقّقها 7000 غارة شنها طيران التحالف بقيادة أمريكا، خلال نحو عام على تنظيم الدولة في العراق، علاوة على أن سلاحه الجويّ أقلّ كفاءة لأنّه يعاني من صعوبة التمويل لإبتعاده عن قاعدته الرئيسية بالبحر الأسود، ويضطرّ إلى قطع مسافات طويلة عبر إيران والعراق للوصول إلى سوريا، ولا يمتلك التقنيات المتطورة الكافية لتوجيه المقذوفات، وتتقصه المعلومات الإستخبارية الضرورية لتحديد الأهداف. وتدلّ تجارب الحروب السابقة على عجز سلاح الطيران عن حسم المعارك إذا لم يستند إلى قوات برية تقاقل على الأرض، ولا تعدّ حرب البوسنة استثناء، فمع أنّ الشائع أنّ طيران الحلف الأطلسي حسم المعركة من الجوّ، إلا أنّ الحقيقة بخلاف ذلك، فالعامل الحاسم كان سياسيا وليس عسكريا.

قد يعتمد السلاح الجويّ الروسي على قوات نظام الأسد البرية والقوات الإيرانية والفصائل الموالية لها، لكن نجاحه في كسب الحرب ليس محسوما، بل قد يُعدّ انخراطه في القتال المباشر اعترافا من الكرملين بفشل الجيش النظامي السوري، ثمّ قوات حزب الله والمليشيات الإيرانية، ولن يكون الدعم الجويّ الذي يفقدونه بشكل عام، عاملا كافيا لنجاحهم فيما أخفقوا فيه خلال السنوات الماضية.⁽¹⁾

لا تعاني موسكو من ضعف في الجانب العمليّاتي وحسب، بل من اختلالات في الإستراتيجية الشاملة المعتمدة، فهي تسعى إلى تطبيق إستراتيجية غير تناظرية في سياق

(1) - المرجع نفسه، ص. 5.

مختلف عن السياق الذي ساعد من قبل على نجاحها. ففي تدخلها العسكريين بجورجيا وأوكرانيا، استعملت الرابط اللغوي لتشكيل جماعات متمردة موالية، ثم أعانتها للإستيلاء على مناطق محاذية لروسيا، وحرصت على أن تظل جزءا من استراتيجيتها، تستعملها كأداة ابتزاز لدول الجوار التي ترفض هيمنتها. وقد كانت هذه الإستراتيجية فعالة إلى حد ما، في الحالتين الجورجية والأوكرانية، لأن المتمردين الموالين واجهوا دولا تحرص على بقائها والسيطرة على إقليمها، وترضى في بعض الأحيان بخسائر جزئية، لكن الوضع في سوريا مختلف، فروسيا تقف إلى جانب النظام في مواجهة المعارضة المسلحة، ولا يمكنها ابتزازهم باقتطاع جزء من إدلب مثلا أو حمص أو حلب لتغيير سياساتهم، بل إن حليفها النظام السوري، هو من يعاني من الابتزاز، لأن حفاظه على وحدة الإقليم والسيطرة عليه أساس شرعيته الدولية، وأي خسارة لجزء منهما طعن فيها.⁽¹⁾

إضافة إلى أن روسيا تواجه معظلة تتمثل في توزيعها لقواتها على ثلاث جبهات: الجورجية، الأوكرانية، والسورية. وقد اضطرت مثلا إلى القبول بالهدنة مع أوكرانيا حتى تتمكن من تخصيص قوات تخوض القتال على الجبهة السورية. وقد تفقد توازنها في أية لحظة لو اشتعلت الجبهات الثلاثة معا، فتضطر إلى الموازنة بينها، وإعطاء الأولوية دون شك لجبهات الجوار القريب، والرهان سيكون في هذه الحالة خسارة الحرب في سوريا ومعها العديد من المصالح الحيوية في الدولة السورية وفي البحر الأبيض المتوسط عموما.⁽²⁾

2- طموح العودة الروسية بين ضرورة التمدد العسكري، انكماش الاقتصاد وصعوبة تحقيق الأهداف في المتوسط الجنوبي.

(1)- المكان نفسه.

(2)- المكان نفسه.

إنّ التدخّل العسكري الروسي في سوريا الذي يبقى محصوراً في الضربات الجوية دون شنّ هجوم بريّ واسع النطاق يحدّ من فعالية التدخّل على مسرح العمليات الحربية، إلا أنّ معطيات الإقتصاد الروسي تقول أنّ هذا الأخير لا يستطيع تحمّل أعباء الحملة العسكرية في سوريا بمستواها الحالي لفترة طويلة، فحسب وحدة الإكونوميست للأبحاث التي قدّرت أعباءها استناداً لعدّة دراسات مختصّة بين 1,5 مليار إلى 2 مليار دولار سنوياً، إذ أنّ ازدياد ضغط العديد من العوامل مستقبلاً على روسيا ستضطرّها إلى زيادة انخراطها في الأزمة السورية، مثل: فشل القوات البرية المشتركة للنظام وإيران وحلفائهما في وقف تقدّم قوات المعارضة المسلّحة، وانكشاف القواعد الروسية أمام القصف أو الهجمات البرية، ستزحف تكلفة الحرب ارتفاعاً كبيراً، حينها ستضطرّ موسكو إلى استعمال قواتها ببحر قزوين لإطلاق مزيد من الصواريخ الموجهة، التي تبلغ تكلفة كلّ منها 36 مليون دولار، أو تُقرّ إضافة قوات جديدة إلى 4000 جندي متواجدين حالياً بقواعدها في سوريا.⁽¹⁾

وهذه التكاليف ليست سوى جزء يسير من تداعيات العزلة التي ستفرضها الدول الراضية للتدخل على الإقتصاد الروسي. مثلاً كانت أضرار الإقتصاد الروسي من العقوبات الغربية أكبر من تكاليف حملة احتلال القرم. إذ في هذا السياق قدم "روبرت غيلبين" تفسيراً لما يسميه بـ "انكماش القوة" أي عدم كفاية الموارد والإمكانات لتمويل التدخلات والحملات العسكرية.

كما أنّ الحصيلة الإقتصادية لعام 2013 كانت متباينة بالنسبة للإقتصاد الروسي. فنموّها الإقتصادي لم يتجاوز عتبة 1,3 %. لعدة عوامل خارجية كانخفاض الطلب العام على المحروقات المصدر رقم واحد لإيرادات الخزينة العمومية الروسية للاتحاد الأوروبي بسبب الأزمة التي تعيشها منطقة اليورو-المتعامل الإقتصادي الرئيسي لروسيا

(1)- المرجع نفسه، ص. 6.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

الإتحادية، إضافة إلى عدم يقينية الأسواق الآسيوية. دون نسيان المشاكل الإقتصادية الهيكلية وضعف الحكامة والمؤسسات العمومية، خصوصا أنّ النمو الإقتصادي الروسي مؤسّس على الريع الطاقوي، إضافة إلى أنّ العديد من العوامل البنوية ترجّح احتمال حدوث أزمة خانقة للإقتصاد الروسي، فالبنوك والشركات الروسية تعاني من كثرة الديون عليها (أكثر من 650 مليار دولار في أفريل 2014 حسب البنك المركزي الروسي)، أما الصناعة فتشهد لا إنتاجية عدا بعض الفروع الصناعية الموروثة عن الإتحاد السوفياتي كالصناعات التسليحية، النووية، والفضائية، وهذا لتقادم البنى التحتية.⁽¹⁾

أما المتغير الآخر الذي يلعب دورا هاما في تفاقم حدة المشاكل التي قد تواجه روسيا مستقبلا فتتمثل في تفشي الفساد في مؤسسات الدولة الروسية. كما أنّ العوامل السياسية المرتبطة بالأزمة الأوكرانية لعام 2014 ستزيد من هشاشة الإقتصاد الروسي. كما أنّ إلحاق شبه جزيرة القرم بروسيا الإتحادية سيزيد الأعباء على الموازنة العامة كون المنطقة بحاجة إلى استثمارات معتبرة ومتعددة الجوانب. وفي سياق آخر فإنّ العقوبات الغربية تنقص من معدلات النمو الإقتصادي، وترفع من نسبة الأخطار وتحدّ من ثقة المستهلكين والمستثمرين الوطنيين والأجبيين.⁽²⁾

فقد صرّح رئيس البنك المركزي الأوروبي BCE « Mario Draghi » لدى تقييمه لحالة الإقتصاد الروسي، بأنّ خروج الرساميل les capitaux الروسية منذ بداية عام 2014 بلغ 160 مليار يورو أي ما يُعادل 10 % من الناتج الإجمالي الداخلي الخام PIB. إلا أنّ السلطات الروسية حاولت تصغير القضية وعدم التهويل وذلك على لسان نائب الوزير الأول « Igor Shouvalov » فبالنسبة إليه فإنّ هذه الأموال لم تغادر البلد، وإنّما تمّ تحويلها إلى العملات الصعبة. ولكن حتى مع وجود هذه الفرضية فإنّ هذه السياسة الإقتصادية والمالية

(1) -Therry de Monbrial ,Philippe Moreau Defarges, **Le déficit des émergents**, (Rapport annuel mondial sur le système économique) , (Paris :Dunod, 2014), p p.48-49.

(2) -Ibid, p. 49.

المتبعة لا تخدم الإقتصاد الروسي ولا وضعية روسيا الاتحادية الراغبة في استرجاع مكانتها وهيبتها الدوليتين الضائعتين. إضافة إلى كل هذه المشاكل فإنّ الروبل عرف هو الآخر انحطاطا مع بداية عام 2014، فقد فقد ما يعادل 10% من قيمته ما بين شهر جانفي ومارس. وبدورها فإنّ أكبر الوكالات الدولية قد دحرجت روسيا إلى مراتب متأخرة مقارنة بأكبر القوى. ففي تقريره السنوي الصادر عام 2014 قدم البنك العالمي سناريوهان متشائمان بخصوص وضعية الإقتصاد الروسي مستقبلا. فحسب وزير التنمية الإقتصادية الروسي، فإنّ تحقيق النمو الإقتصادي المنشود على المدى البعيد يبقى أمرا غير مؤكّد. في الوقت الذي لا تزال الحكومة عند وعودها الرسمية بخلق 25 مليون منصب عمل في قطاع التكنولوجيا، إضافة إلى رفع إنتاجية العمل إلى 50 % في حدود عام 2018، وزيادة الإستثمارات إلى 25 % من الناتج الإجمالي الداخلي الخام، أي أنّ هذه الأهداف تبقى صعبة التحقيق في ظلّ واقع الإقتصاد الروسي في الفترة الراهنة.⁽¹⁾

وبالتالي حتى وإن مثلّ التدخل العسكري الروسي في سوريا نجاحا تكتيكيا ضمن الإستراتيجية الشاملة للعودة الروسية إلى النظام الدولي كقوة عظمى، فإنّه يواجه عقبات كبيرة تحول دون تحويله إلى نجاح استراتيجي، بل قد تجعلها حرب استنزاف تقضي على النتيجة السياسية المتوخاة، وعلى الكثير من الأهداف الهامة التي تُصنّف ضمن مفردات الأمن القومي الروسي.

كما أن متغير النظام السياسي بقيادة فلاديمير بوتين يُعد هاما في محاولة التنبؤ بفعالية الإستراتيجية الروسية لإسترجاع الهيبة والمكانة الدوليتين الضائعتين حيث يرى الكثير من المحللين أنّ النظام الذي يحكم روسيا الاتحادية حاليا هو نظام تسلّطي système autoritaire والذي يركز أساسا على المركزية الشديدة، والرقابة، إضافة إلى زيادة ظاهرة

(1)-Ibid ,p.49.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

الفساد الإداري والسياسي للنخبة الحاكمة التي تراقب كل الموارد الإقتصادية التي تزيد من ثراء مختلف تجمعات النظام السياسي القائم على الزبونية *système patron-client* فالقادة يحتفظون بأماكنهم لأنهم يكافئون زبائنهم لأنّ هؤلاء يقدمون دعمهم وولاءهم للقادة، فبدون توزيع الريع، السلطة السياسية الروسية لن تكون قادرة على البقاء والإستمرارية⁽¹⁾ وهنا يكمن التحديّ إذ أن المقاطعات المكوّنة للإتحاد الروسي لن تقبل بدوام هذه الحالة كون النظام السياسي لا يقوم بوظيفته التوزيعية للموارد بطريقة عادلة بين جميع المواطنين، الأمر الذي قد يُهدد تماسك ووحدة روسيا الإتحادية خصوصا أنّ هذه الأخيرة ذات طبيعة إثنية معقدة.

وبالتالي فإنّ التدخّل العسكري الروسي في سوريا ورغم تكاليفه الكبيرة التي من المحتمل أن لا يتحمّلها الإقتصاد الروسي، لن يكون إلا جزءا من الإنعكاسات الخطيرة التي ستقرضها الدول الراضية للتدخّل على إقتصاد روسيا الإتحادية، مثلما كانت الأضرار على هذا الأخير من جرّاء العقوبات الغربية أكبر من تكاليف حملة احتلال القرم. فمن المرجّح أيضا، أن تتخذ الدول التي لا تقبل بالسياسة الروسية في سوريا حزمة من العقوبات الإقتصادية، وقد تكون هذه الأخيرة معلنة أو غير معلنة، مثل حرص السعودية على إبقاء أسعار النفط منخفضة. وتحركها لأخذ حصة من سوق الطاقة في بولندا التي تعتبر سوقا للطاقة الروسية، وقد اعتبرت مجموعة "بلومبرغ" المختصة في الشأن الإقتصادي هذه الخطوة التكتيكية جزءا من الإستراتيجية السعودية التي تصب ضمن المخططات الغربية التي تتوخى

(1)-Celeste A Wallander, Jessica Allevione, « La Russie face à la mondialisation : la voie du trans-impérialisme », *Politique étrangère*, N° 5, 2007, p. 32-33.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

دعم دول جوار روسيا لمناهضة هيمنة الأخيرة عليها، والتي كانت في وقت سابق تتصدى لسطوة الإتحاد السوفياتي الذي يحن إليه وإلى أمجاده الرئيس "بوتين".⁽¹⁾

وما يزيد الأمر تعقيدا بالنسبة للحملة العسكرية الواسعة وطويلة الأمد، تأرجح سعر البترول حاليا حول أقل من 50 دولار، الأمر الذي سيتترك تداعيات خطيرة على الموازنات المالية الروسية، التي تستند إلى سعر 105 دولارات للبرميل حتى تستطيع مداخيلها تغطية مصروفاتها في سنة 2015 و2016، وذلك حسب بيانات عدد من المؤسسات المالية.

كما تتضافر عدة عوامل على مفاقمة هذا الإختلال مستقبلا:

1- رجحان تأرجح أسعار البترول حول أقل من 50 دولار خلال عشر سنوات مقبلة قد يزيد من العجز في توفير الموارد المالية لتغطية النفقات الداخلية والخارجية وهذا حسب الخبير الإقتصادي "نوريل روبيني".⁽²⁾

2- احتمال استمرار وبقاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا نتيجة احتلالها لشبه جزيرة القرم ورعايتها للحركة الانفصالية بشرق أوكرانيا. إضافة إلى احتمال أن تتعزز تلك العقوبات بإجراءات عقابية تتخذها كل من السعودية وقطر، وقد تشاركها أيضا تركيا ولو بدرجة أقل لإعتمادها على الطاقة الروسية.

3- ارتفاع المصاريف الحكومية من أجل الإستيراد والدعم الإجتماعي والتوسع في تحديث المؤسسة العسكرية. إذ بحسب إحصائيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي فإنّ الإتجاه التصاعدي للإتفاق الروسي الذي بدأ بالظهور منذ عام 1999 يتسارع بشكل حاد في عام 2012، بزيادة قدرها 16 % مقارنة بعام 2011. كما تضمّن مشروع الموازنة للأعوام

(1)- الحواس تقنية، مرجع سابق، ص. 6.

(2)- المرجع نفسه، ص. 7.

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

2013-2014 خططا لزيادة الإنفاق العسكري، إذ تأتي هذه الزيادات في إطار تنفيذ روسيا لبرنامج التسلح الحكومي الطموح للأعوام 2011-2020 والشروع في عملية إصلاحية واسعة لقواتها المسلحة. إذ يهدف هذا البرنامج إلى إنفاق 20,7 تريليون روبل أي 705 مليارات دولار على المعدات العسكرية بحلول عام 2020.⁽¹⁾

إلا أنّ هذه الإختلالات التي قد تطرأ على الموازنة الروسية ستعالجها الحكومة الروسية باللجوء إلى الإحتياطات المالية ولكن هذه الأخيرة قد تتضب حسب الخبير الإقتصادي "أندرس أسلوند" نهاية عام 2016. فتضطر إلى الإستدانة، لكن العقوبات الإقتصادية الغربية ستحرمها من الوصول إلى الأسواق المالية العالمية، فتلجأ بذلك إلى تخفيض النفقات العامة، الأمر الذي سيسبب تردّيًا للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية، فتضطرب الأوضاع الداخلية وتفقّد القيادة الروسية التماسك الداخلي الضروري لحروبها الخارجية.⁽²⁾

ومن هنا نستنتج أن "فلاديمير بوتين" سيواجه نفس التحدي الذي واجهته القيادة السوفياتية إبان حربه في أفغانستان، حيث أنّ زيادة تكاليف الحرب أقلت بثقلها على الإقتصاد الروسي وعلى التنمية الإقتصادية أيضاً، فالبحت عن الأمجاد الإمبراطورية له تكلفة ضخمة على موارد الأمة، فخير دعم بشار الأسد من الناحية الإستراتيجية يعد أمراً حيوياً إذا أرادت روسيا الحفاظ على مصالحها في منطقتي المتوسط والشرق الأوسط، إلا أن العقلانية والواقعية السياسية اللتان تقتضيان تحقيق أهداف الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي تحثان الدول على الأخذ بخيارات تُحقّق أهداف الأمة بأقلّ التكاليف وبأقلّ وقت ممكن بما يتماشى عوامل قوة الدولة المادية والمعنوية، وفي الحالة الروسية لا يجب أن تهمل النخبة الروسية

(1) -فريمان، مرجع سابق، ص. 200.

(2) -بشير زين العابدين، التدخل الروسي في سوريا: المخاطر والفرص الكامنة

20% المخاطر 20% والفرص 20% الكامنة <http://www.omrandirasat.org/sites/default/files/studies/>

50: 3/12/2015 à 12: pdf consulté le 20% الروسي 20% سوريا

الحاكمة بقيادة بوتين الذي يطمح لتحقيق الأمجاد الإمبراطورية للشعب الروسي، الحالة الحقيقية للمجال الإقتصادي الروسي في ظلّ الأوضاع الراهنة التي لا تسمح بتجسيد أبرز أهداف الأمن القومي لدولة روسيا الإتحادية، بل عليه البحث عن خيارات أخرى محسوبة على "القوة الناعمة" كتنقية الدبلوماسية الروسية أكثر لتحقيق تسوية سلمية بين أطراف الأزمة السورية بما يخدم أهداف روسيا ويدعم وجودها ومصالحها في الشرق الأوسط عموما والمتوسط خصوصا.

وبين هذا وذاك تظلّ منطقة جنوب المتوسط ساحة للتنافس والتجاذب بين أكبر القوى العالمية، وساحة جيوسياسية هامة لتطبيق المقاربة الأمنية الخالصة في التعامل مع همومه وقضاياها، الأمر الذي لا يخدم بتاتا القضايا الحقيقة التي يعاني منها المتوسط كتحقيق التنمية الإقتصادية، الإجتماعية، والسياسية، تحقيق الإنتقال الديموقراطي السلس، القضاء على الجماعات الإرهابية التي تدّعي الجهاد أي الجماعات الراديكالية والمتطرفة... إلخ من القضايا الشائكة والمستعصية التي يصنفها الغرب ضمن خانة التهديدات الآتية من الجنوب والتي تُهدد استقراره ورفاهيته وحتى الديموقراطية فيه .

استنتاجات وإستخلاصات الفصل الثالث:

مما تقدّم نستخلص أنّ المتوسط لعب دورا هاما في تاريخ البشرية ولا يزال إذ سيبقى بحسب الأطروحات الجيوبوليتيكية أحد أهمّ المحاور الصراعية بين أكبر القوى في النظام الدولي، إذ يظل ساحة جيوسياسية تتجاذب فيها مختلف الإستراتيجيات التنافسية سواء: الأوروبية، الأمريكية، الروسية إضافة إلى مجموعة من الدول الصاعدة والراغبة في تحقيق مجموعة من المصالح في هذه المنطقة.

وفيما يتعلق بروسيا فإن جنوب المتوسط أنموذجنا في هذه الدراسة يُعد وفق إدراكاتها منطقة جد هامة، فمن المنظور الجيوإستراتيجي يعتبر هذا الفضاء مكانا لتعظيم مصلحتها وأمنها القومي خصوصا أن محيطها الإقليمي ولاسيما آسيا الوسطى أي مجالها الحيوي مرتبط إلى حدّ بعيد بالمتوسط الجنوبي ومن هنا فإنّ الكرملين بقيادة الرئيس "فلاديمير بوتين" يتخوف وبشدة من توغل الأفكار الأصولية نحو شمال القوقاز، الأمر الذي سينعكس سلبا على الداخل الروسي ويبرهن الإنجازات المرغوب بها مستقبلا فيما يخص الشراكة الإقتصادية والتجارية بين روسيا والدول الشريكة في المتوسط خصوصا بعد انطلاق موجة الحراك العربي أو ما سمّي بـ"الربيع العربي".

إذ وجدت روسيا الإتحادية في الأزمة السورية الورقة الراححة للضغط على الغرب الذي حاول منذ انهيار الإتحاد السوفياتي تطويق وخنق الدولة الروسية بما يُعرف باستراتيجية الأناكوندا وكذا فرض العقوبات الإقتصادية عليها لحصارها أكثر فأكثر، إلا أن حنكة وبراعة رجل الإستخبارات السابق "فلاديمير بوتين" قد كانت فعالة في محاولة إيجاد الوسائل الناجعة لاسترجاع الهيبة والمكانة الدوليتين لروسيا وسط الأمم بما يخدم أهداف الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي الروسي، وذلك بتوظيفه سياسيا للملف السوري تحقيقا لجملة من مصالح بلاده

في المتوسط سواء كانت عسكرية، استراتيجية، أمنية، أو اقتصادية، إضافة إلى تحقيق هدف استراتيجي بنيوي متعلق بـ "ببنية النظام الدولي" فحسب إدراكات النخبة الروسية فإن هذا الأخير هو في مرحلة انتقالية من مرحلة الثنائية القطبية في زمن الحرب الباردة إلى مرحلة القطب الأوحـد أي الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي ترفضه روسيا جملة وتفصيلاً، فتحدّي هذه الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية يدخل في حسابات التكلفة والعائد أي الأخذ بمبادئ الفكر الواقعي وعدم ترك القوة المهيمنة على النظام الدولي المتمخض عن نهاية الحرب الباردة الرابح الأكبر من اللعبة الدولية. إذن فطموح السيطرة والقيادة العالمية للمجتمع الدولي من طرف القوى الكبرى خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا سيكون مجال تنفيذه في قسم كبير منه من على مستوى البحر الأبيض المتوسط.

الأمر الذي يحدث حالياً في جعل أزمات وهموم المتوسط الجنوبي ساحة للتجاذب والتنافس وبالأخص في سوريا التي لا تزال إلى حدّ كتابة هذه الأسطر منطقة صراع دامي فواعله الرئيسية: آلة الدمار الخاصة بدكتاتورية نظام بشار الأسد الحاكم، الجماعات المسلحة من المعارضة، وكذا الجماعات الإرهابية المسلّحة من قبيل "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" وكذا "جبهة النصرة" جناح القاعدة في سوريا، إضافة إلى القوات الأجنبية التي تدّعي من خلال ضرباتها الجوية القضاء على الإرهاب، في الوقت الذي يشهد فيه المواطنون السوريين حالة من اللأمن غير المسبوق الأمر، الذي دفع بالآلاف منهم إلى الهجرة عبر مياه البحر الأبيض المتوسط غير عابئين بحياتهم التي قد يفقدونها في أي لحظة بسبب ركوبهم قوارب الموت غير الآمنة وفي ظروف مناخية أقلّ ما قد يُقال عنها أنّها صعبة وقاسية.

أما فيما يخص عملية التقييم العام لفعالية الإستراتيجية الروسية في جنوب المتوسط من خلال التوظيف السياسي للأزمة السورية كمدخل لروسيا الإتحادية للعودة إلى الساحة

الفصل الثالث: جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.

الدولية كأحد الفواعل الإستراتيجية الدولية والإقليمية، فإن تحقيق أهداف الإستراتيجية الشاملة لهذه الدولة يصطدم بعدة تحديات منها: ما هو مرتبط بالشأن الداخلي الروسي كوضعية الإقتصاد فيها كون الأخير يظل اقتصادا ريعيا بامتياز، ومنها ما هو مرتبط بالسلوكات الخارجية لدولة روسيا الاتحادية من خلال سياستها في أوكرانيا، وضم شبه جزيرة القرم، وعلاقتها مع جارتها جورجيا وغيرها من القضايا التي قد تزيد الوضعية المالية والإقتصادية لروسيا سوء، خصوصا أن الجبهة الداخلية قد تشهد انفجارا في أي لحظة بسبب تسلطية النظام السياسي القائم بزعامة الرئيس "فلاديمير بوتين"، الذي ورغم تصريحاته القائلة بمحاربة الفساد، إلا أن وضعية الحياة السياسية في روسيا تظل منغلقة.

وبالتالي فإنّ العقلانية السياسية تقتضي البحث عن بدائل وخيارات تحقق أهداف الإستراتيجية الروسية الشاملة بأقلّ التكاليف وبأقلّ وقت ممكن بما يتماشى وعوامل قوتها المادية والمعنوية، إذا أرادت روسيا الاتحادية بقيادة بوتين الحفاظ على المكاسب النسبية التي حققتها على المستوى الدولي كشريك في صناعة القرارات الدولية بشكل عام، والقرارات الخاصة بمنطقة المتوسط الجنوبية بما يخدم مصالح أمنها القومي.

خاتمة

الخاتمة:

غداة نهاية الحرب الباردة فقدت روسيا الاتحادية دور الدولة العظمى الذي كانت عليه قبل انهيار الإمبراطورية السوفياتية هذه الأخيرة التي واجهت على امتداد نصف قرن خصمها الأيديولوجي والعسكري والسياسي الولايات المتحدة الأمريكية، فكل الظروف الداخلية وحتى الخارجية كانت ضدّ عودتها إلى موقعها في النظام الدولي، فالداخل الروسي كان يعاني من هشاشة النظام السياسي الحاكم بقيادة الرئيس "بوريس يلتسين" ونخبته التي وجدت في التوجّه نحو الغرب الحلّ الأمثل للمشاكل التي كانت تعاني منها آنذاك روسيا، إلا أن هذا الأخير زاد من حدّة المشاكل الروسية بزيادة تطويقه لروسيا الاتحادية خصوصا مع توسّع حلف شمال الأطلسي نحو جوارها القريب الذي يُعتبر حسب مفاهيم الأمن القومي الروسي المجال الحيوي.

وفي ظلّ هذه الأوضاع كانت الإستراتيجية الروسية تُعاني من ضبابية الرؤى الإستراتيجية الخاصة بتبيان وتحديد أهم الأهداف الخاصة بالأمن القومي الروسي ووسائل تحقيقه. بل أكثر من ذلك لقد أصبحت دولة روسيا الاتحادية دولة فساد لغياب مؤسسات حقيقية تضطلع بتحقيق المصالح العليا للشعب الروسي. وأصبحت الأوليغارشيا أهم المستفيدين والمنفعين من خيرات وثروات الشعب الروسي.

ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي صعد الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى سدّة الحكم وقد كان هذا الأخير يهدف إلى استعادة الدور الروسي المفقود، وهنا بدأت تتصاعد أفكار الأوراسية الجديدة كون روسيا لا تمثل لا الغرب ولا الشرق ليس بالمعنى الجغرافي فقط بل بالمعنى الحضاري والثقافي الذي تقاطعت معه دعوة أنصار السلافية إلى إبراز الخصوصية الحضارية للشعب الروسي، لكنّه أيضا لم يُهمل أطروحات الواقعية الجديدة بضرورة التعاون مع بقية الدول بما فيها أعداء الأمس.

فبعد أكثر من عقد كانت خلاله السياسة الخارجية والسياسة الأمنية الروسية تعيش حالة تخبّط في عهد الرئيس "بوريس يلتسين" أصبح واضحا في العام 2002 أنّ استراتيجية "بوتين" سلكت طريقا مختلفا، وكان لهذا التغير في الإتجاه حسابات استراتيجية للنخبة الروسية الحاكمة ومن بينها: الضعف الداخلي للدولة والمرتبط بمشكلات روسيا الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى التدهور النسبي لمكانتها مقارنة بسائر اللاعبين الدوليين الكبار. وقد ابتعدت الوجهة الجديدة عن سياسة عرقلة السياسات الغربية ومقاربات الحد من الأسلحة، وعن محاولة السعي إلى لعب ورقة الحلفاء الأوروبيين في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وعن الشراكات الإستراتيجية مع لاعبين آخرين كالصين. وبدلا من ذلك صارت السياسة الروسية مرتبطة بالسياسات الغربية والأمريكية، ولا سيما بسياسة الإتحاد الأوروبي، فقد حلت بالفكر الإستراتيجي الروسي سمة الواقعية والتكيف مع السياسات الدولية القائمة، وذلك بهدف تعزيز موقع روسيا كقوة إقليمية حاسمة ضمن بيئتها الأوراسية أي "جوارها القريب".

فالهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 عجّلت من تغيير وجهة روسيا الإتحادية وبعقلانية سياسية، ذلك أن الرئيس بوتين يدرك جيدا أنّ السياسة الخارجية السلبية مضرّة، فقد رأى في تلك الأحداث الفرصة لإجراء الخيار الإستراتيجي بتأييده للغرب في السياسة الدولية، إذ أنّ روسيا لا تستطيع وحدها التصدي لكل التهديدات الكبرى القادمة من حدودها الشرقية والجنوبية إذ تحتاج إلى تعاون الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الأمم الغربية لمكافحة الإرهاب وانتشار الدمار الشامل.

لكن التحليلات التي قدمت لتفسير الوضع الشامل للقوة الروسية المؤيدة للغرب وصفت هذا الأخير بالتكتيكي لإلتقاط الأنفاس قبل العودة للأساليب التقليدية، وفعلا فإن الرئيس "فلاديمير بوتين" عاد ليثبت من جديد أن روسيا الإتحادية حتى ولو لم تكن الإتحاد السوفياتي ولا تمتلك كل عوامل قوته المادية والمعنوية إلا أنّها لا تزال قوية، فقد تحوّلت الشراكة الأمريكية-الروسية لمحاربة الإرهاب والمسماة بالشراكة الإستراتيجية إلى منافسة

جيوسياسية، وظهرت هذه المنافسة أكثر في النزاع الجورجي عام 2008 أين أوضح "فلاديمير بوتين" من خلال سرعة وقوة الرد أنّ مرحلة التساهل قد ولّت نهائياً فعلى غرار الولايات المتحدة الأمريكية فإنّ روسيا الاتحادية تنزع أيضاً إلى استعمال القوة في النزاعات الدولية كما حصل في الحالة الجورجية وذلك دفاعاً عن المصالح الروسية.

وجورجيا لم تكن الحالة الوحيدة لإثبات العودة الروسية إلى مسرح الأحداث الدولية، فتدخلها العسكري في الأزمة السورية لم يأت لمجرد إنقاذ نظام بشار الأسد من التراجعات المستمرة والمخاطر التي باتت تهدد وجوده وحسب، بل يأتي هذا الأخير ضمن حسابات استراتيجية روسية أوسع، فمذّ الأزمة الجورجية أي منذ أن استطاع "بوتين" إعادة التماسك السياسي والإقتصادي للدولة الروسية، اعتبرت موسكو أنّ من حقها أن تكون شريكا في صناعة القرار الدولي بغية التأسيس لعالم متعدد الأقطاب. وفي المقابل لم يكن هنالك أيّ اعتراف بهذا الدور الذي ترغب فيه روسيا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ولا حلفائها الغربيين، بل أكثر من ذلك فإنّ الغرب واصل سياسته العدائية نحو روسيا بالتمدّد أكثر فأكثر نحو حدودها أو ما تعتبره مجالها الحيوي دون اكتراث لرفض الكرملين لهذه السياسة خصوصا ما تعلّق بنشر الدرع الصاروخية المضادة للصواريخ في أوروبا، أو الأزمة الأوكرانية. وما إنّ أقدمت روسيا على ضمّ شبه جزيرة القرم وتشجيعها للمقاطعات الأوكرانية الشرقية على التمرد بعد الإطاحة بالنظام الموالي لروسيا في كييف، حتّى فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي حزمة من العقوبات الاقتصادية والمالية على روسيا التي تعاني مثلها مثل بقية الدول الريعانية من التراجع الحادّ في أسعار النفط، الأمر الذي كان له أثر بالغ على الإقتصاد والمالية العامة الروسية. ورغم اعتبار روسيا الاتحادية أنّ تدخلها العسكري في سوريا يأتي في إطار تحقيق أهداف استراتيجية أمنها القومي، إلا أنّ الإستراتيجية كما رأينا أنفاً علم وفنّ استخدام القوة الشاملة للدولة لغرض تحقيق مصالحها، ولكن الحالة الروسية الراهنة تستوجب القيام بخيارات استراتيجية تتلاءم والقدرات

الفعلية أي التوظيف الواقعي لعناصر القوة الموجودة فعلا كي تُحقق أهدافها بأقل التكاليف وبأقل وقت بما تقتضيه العقلانية السياسية.

خصوصا أن روسيا الاتحادية حاليا تمتلك غاية وطنية متسعة مرتبطة بطموح عالمي للسيطرة، الأمر الذي يتطلب مرونة في التكتيكات المتخذة في إطار الإستراتيجية الشاملة، إضافة إلى الواقعية وكفاية الموارد لتحديد قاعدة المصالح القومية وسقفها حتى لا تفشل وتخسر الدعم الشعبي كعامل معنوي يزيد من مستوى روح الوطنية لدى أبناء روسيا، كون هذا العامل يُمثل روح القوة والقيادة السياسية.

فيما يظلّ جنوب المتوسط يعاني من عدة أزمات سياسية ك:ازدياد ظاهرة الحركات المتطرّفة والراдикаلية التي تتخذ من وسائل العنف أدوات للتعبير عن أفكارها الأمر الذي يجعل من دول الجنوبي التصورات الغربية مصدرا لتهديد دول الشمال الأوروبية،الولايات المتحدة الأمريكية وحتى روسيا الاتحادية،إضافة إلى غياب التنمية على كلّ الأصعدة ما ينجر عنه زيادة الفقر والبطالة وغيرها من الآفات الإجتماعية،وما يصعب الأمر أكثر هو غياب المؤسسات الديمقراطية ودولة القانون التي تضع مصلحة الأوطان والمواطنين فوق كلّ المصالح الشخصية الضيقة للحكام.وبالتالي فإنّ روسيا مثلها مثل بقية القوى الكبرى ترى في أزمات وهموم المتوسط الفرصة لإستغلال أكبر لثروات وشعوب المنطقة ،إضافة إلى محاولتها تغيير موازين القوى العالمية لصالحها.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج والإستخلاصات التالية:

-إنّ وصول "فلاديمير بوتين" إلى الحكم أدى إلى وضوح التصورات الإستراتيجية الروسية بخصوص ضرورة استرجاع الهيبة والمكانة الدولية الضائعتين والحفاظ على مصالح الأمن القومي الروسي باستعمال كلّ الوسائل الناعمة والصلبة.عكس ما كان موجودا في عهد

سابقه الرئيس "بوريس يلتسين" الذي غابت في فترة حكمه الرؤى الإستراتيجية الواضحة لمستقبل روسيا الإتحادية في النسق الدولي.

-إنّ مسألة الحفاظ على مصالح روسيا الإتحادية في عالم تسوده الأحادية القطبية يستدعي صياغة استراتيجية شاملة لكل الميادين: السياسية، الإقتصادية، الثقافية، والعسكرية، كما تستدعي تعبئة كل عوامل القوة الروسية المادية والمعنوية.

-إدراك القيادة السياسية الروسية بزعامة بوتين ضرورة الإلتجاه نحو جنوب المتوسط وتوظيف الأزمة السورية الآتية في سياق الحراك العربي لتغيير موازين القوى العالمية الموروثة عن نهاية الحرب الباردة، بما يخدم مصالح روسيا الإتحادية على الصعيد الإقليمي المتوسطي وعلى الصعيد الدولي كذلك.

-إنّ القيادة السياسية الروسية بزعامة بوتين وعلى الرغم من امتلاكها لرؤى استراتيجية طموحة إلا أن العديد من المعطيات الراهنة المتعلقة بوضعية الإقتصاد الروسي المعتمد على ريع المحروقات بالدرجة الأولى، وكذا انتشار ظاهرة الفساد على مستوى السلطة السياسية في روسيا الإتحادية قد يرهن مستقبل الإستراتيجية الروسية للعودة الدولية بجعلها محدودة التأثير، رغم العودة القوية إلى مسرح الأحداث الدولية من خلال الأزمة السورية.

قائمة المصادر

والمراجع

1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب

- 1) إمنغست كارين ، م تغت إيفن ، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة : حسام الدين خضور، سوريا:دار الفرقد، الطبعة الأولى، 2013.
- 2) أأنسون ماري ،مارغاريتا سولنبرغ،الصراع المسلّح في أعقاب الربيع العربي،ترجمة:عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي،من كتاب التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام،بيروت:مركز الوحدة العربية،2013.
- 3) الأمانة لمى مضر جريء ،المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية (وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003،الإمارات العربية المتحدة:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2008.
- 4) الأمانة لمى مضر جريء ،الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2008.
- 5) أنطوني غيان ، ج.ك.بايلز اليسون وآخرون، النظام الأطلسي-الأوروبي والأمن العالمي، ترجمة: فادي حمود، عمر الأيوبي وآخرون، في كتاب: التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام ،ستوكهولم:معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2004.
- 6) أوتكين أناتولي ،الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين،ترجمة:أنور محمد إبراهيم،ومحمد نصر الدين الجبالي،مصر:المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 2003.
- 7) أوغلو أحمد داوود ،العمق الإستراتيجي -موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية-، ترجمة:محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ،قطر:مركز الجزيرة للدراسات، 2010.
- 8) براون كريس ،فهم العلاقات الدولية ،ترجمة:مركز الخليج للأبحاث،دبي:مركز الخليج للأبحاث، 2004.

- (9) بروملي مارك ، القيمة المالية لصادرات الدول من الأسلحة،، ترجمة:عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، في كتاب: التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بيروت:مركز الوحدة العربية،2013.
- (10) بريجنسكي زيغنيو ،رقعة الشطرنج الكبرى(الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية)،ترجمة:أمل الشرقي،المملكة الأردنية الهاشمية:الأهلية للنشر والتوزيع،1999.
- (11) بوفر أندريه،مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية،الترجمة:أكرم ديرى،الهيثم الأيوبي، بيروت:دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.
- (12) بيرلو-فريمان سام ، الإنفاق العسكري الروسي،الإصلاح وإعادة الهيكلة ، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، في كتاب:التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام ، بيروت:مركز الوحدة العربية،2013 .
- (13) بيليس جون سميث ستيف ،عولمة السياسة العالمية،ترجمة مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2004.
- (14) جاد عماد ،حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة،مصر:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2010.
- (15) جنسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض:عمادة شؤون المكتبات، 1989.
- (16) حجازي محمد محمد ،الجغرافيا السياسية،مصر،1997.
- (17) حسام الدين،جاد الرب،الجغرافيا السياسية، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية،2008.
- (18) د.كابلان روبرت ،انتقام الجغرافيا ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير،ترجمة:إيهاب عبد الرحيم علي،الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2015.

- (19) د. ويزمان بيتر ،نقل الأسلحة إلى سوريا_ ، ترجمة :عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي ،في كتاب:التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام ، بيروت:مركز الوحدة العربية ،2013.
- (20) دوغين ألكسندر ، أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي ،ترجمة :عماد حاتم ،بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004.
- (21) دويتش كارل ،تحليل العلاقات الدولية،ترجمة محمود نافع ،مصر:مكتبة الأنجلو المصرية،1982.
- (22) ديري أكرم ، الأيوبي الهيثم ،نحو استراتيجية عربية جديدة ،دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر.
- (23) زهران جمال ، منهج قياس قوّة الدول واحتمالات تطوّر الصراع العربي - الإسرائيلي،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- (24) زيدان ناصر ،دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين،لبنان:الدار العربية للعلوم ناشرون،2013.
- (25) سكونز اليزابيت ، هانيس بومان، إنتاج الأسلحة، ترجمة :عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي،في كتاب: التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بيروت:مركز الوحدة العربية،2013.
- (26) سلطان جاسم ،الجغرافيا والحلم العربي القادم -جيوبوليتيك عندما تتحدّث الجغرافيا- ،لبنان:تمكين للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى ،2013.
- (27) شفيق منير ، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدروع إلى الصاروخ والأنفاق، بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون ،2008.
- (28) شفيق منير ،علم الحرب، لبنان:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1972.
- (29) شلبي محمد ،المنهجية في التحليل السياسي (الجزائر: المفاهيم، المناهج، الإقترايات،والأدوات 1997.
- (30) الشيخ نورهان ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

- (31) شيفتسوف ليليا ، روسيا بوتين ، ترجمة: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية، 2006.
- (32) شيلينغ توماس ، استراتيجية الصراع ، ترجمة :نزهت طيب وأكرم حمدان، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
- (33) الصيرفي محمد ، الإدارة الإستراتيجية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2008.
- (34) عبد الحميد معتمد ، استعادة روسيا مكانة القطب الأوحـد-أزمة الفترة الإنتقالية-لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
- (35) عبد المنعم ممدوح ، روسيا تنادي بحق العودة على القمة ،دار الدفاع للصحافة والنشر، 2013.
- (36) غريفيثس مارتن أوكلهان تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- (37) فشنكو فيتالي ، وآخرون، القوات النووية الروسية ، ترجمة :عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، في كتاب: التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام ، (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2013.
- (38) قربان ملحم ، قضايا الفكر السياسي: القوة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1983.
- (39) مصلوح كريم ، التعاون والتنافس في المتوسط، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.
- (40) نعمة كاظم هاشم ،روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013.
- (41) هارت ليدل، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة: أكرم ديري والهيثم الأيوبي، بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية، 1978.
- (42) يارغر هاري آر. ، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي (التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين) ، ترجمة :راجح محرز

علي ،الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2011.

ب- موسوعات:

(1) الموسوعة العسكرية،الهيثم الأيوبي وآخرون،(بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول ط.2.

ت- الدوريات:

(1) أبو ليلة سعاد محمود ،"القوى المتوسطة :دور الدول المتوسطة التقليدية والصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة"،السياسة الدولية،العدد 189،المجلد 47،يوليو 2012.

(2) الأصفهاني نبيه ،"السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي"،السياسة الدولية،السنة 35،العدد.136،أفريل 1999.

(3) بشارة عزمي ، "الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء"،سياسات عربية،العدد 17،نوفمبر 2015.

(4) حافظ طالب حسين ،"المتغيرات الجديدة في سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز"،مجلة كلية التربية للبنات،المجلد 23(2)،2012 .

(5) حسين أحمد سيد ،"أزمة الديمقراطية في روسيا البوتينية"، مجلة الديمقراطية،العدد 56،أكتوبر 2014.

(6) الحياي نزار اسماعيل ،"عبد الحميد العيد الماوساوي"،العلاقات الروسية-الأمريكية من الشراكة الإستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية (2001-2008)،"قضايا سياسية،العدد 29.

(7) دياب محمد ،"تجربة مجموعة الدول المستقلة: هل تستعيد روسيا هيمنتها؟"،شؤون الأوسط،العدد 55، 1996.

- (8) دياب محمد ،"توسيع "الناتو" وحرب البلقان: أهداف استراتيجية وجيوسياسية" ،شؤون الأوسط ، العدد 1999،83.
- (9) راشد باسم ،"المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي"،سلسلة أوراق،العدد 2013،9.
- (10) السماك محمد أزهر سعيد ،"الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر الأبيض المتوسط العربية ومستقبله"،المستقبل العربي،السنة 15،العدد 162،أوت 1992.
- (11) شريح محمد عادل ،"روسيا "الأوراسيا" وقضايا المشرق العربي"،سياسات عربية،العدد 8،أفريل 2014.
- (12) صبيخي هاشم كاظم ،"الأهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط-دراسة في الجغرافية السياسية-" ،مجلة أبحاث ميسان،المجلد السادس،العدد 12، 2010.
- (13) طلال يوسف أيمن ،"روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية 2000-2008"، المستقبل العربي،العدد 358، 2008*.
- (14) عبد الله الحربي سليمان ،"مفهوم الأمن:مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)،المجلة العربية للعلوم السياسية.
- (15) العبيدي محمد عبد الرحمن يونس ،"موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية "الثورة السورية أنموذجا"،دراسات إقليمية، العدد 10 .
- (16) فرح سهيل ،"خصوصية الحضارة الروسية:توليفة الجغرافيا والروحانية والجماعة"،شؤون الأوسط،العدد 63،يونيو 1997.
- (17) قدورة عماد ،"محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرية للغرب:أوكرانيا بؤرة للصراع"،سياسات عربية، العدد 9، يونيو 2014.
- (18) قسام يحي سليمان ،"روسيا والأزمة السورية"، الفكر السياسي،العددان 47-48 شتاء/ربيع 2013.

- (19) هاشم نوار جليل ، طعمة أمجد زين العابدين ،"الموقف الروسي من الثورات العربية (ليبيا وصر وسوريا أنموذجا)"،سياسات عربية، العدد 13، يناير 2015.
- (20) وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،"التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"،سلسلة تحليل سياسات، ،2012.
- (21) الياسري حميد ياسر ،أحمد حامد خليوي البركي،"الموقع الروسي في المنظور الجيوبوليتيكي الغربي"،لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية ،العدد. 14،السنة السادسة،2014.
- (22) ياسين عمار حميد ، نزار اسماعيل الحياي،"قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر"،دراسات دولية، العدد 56.

ح-تقارير

- (1) تقارير،"ندوة الأزمة الأوكرانية :أسبابها ومآلاتها وانعكاساتها على المنطقة العربية"،سياسات عربية،العدد 9، يوليو 2014.
- (2) تقيّة الحواس،خطة بوتين:تناقضات استراتيجية وانسدادات سياسية،تقارير،قطر:مركز الجزيرة للدراسات،13 نوفمبر 2015.
- (3) عبد الله جمال ،خيارات دول الخليج لمواجهة التدخل العسكري الروسي في سوريا،قطر:مركز الجزيرة للدراسات،3 نوفمبر 2015 .

خ - المواد غير المنشورة:

- (1) بوعمامة زهير ،سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام ،2007-2008.
- (2) بولمكاحل ابراهيم ،تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الحاج لخضر:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008- 2009.

3) عادل عباسي ،السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة فرصها وقيودها،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام،2007.

د- المواقع الإلكترونية :

1. محمد جبر دينا حاتم علوان ابتسام ،الإستراتيجية بين :الأصل العسكري والضرورة السياسية وتأثيرها على توازن القوى الدولي.

www.iasj.net/iasj? Func=Fulltext & alt 27060 consulté le 15/12/2014 à 12 :02

2. فيليب سيبيل لوبيز،جيوبوليتيك البترول،ترجمة:صلاح نيوف .
<http://www.alsafwa books.com/download/php?id=534>.

3. زين العابدين بشير ،التدخل الروسي في سوريا:المخاطر والفرص الكامنة.
الكامنة <http://www.omrandirasat.org/sites/default/files/studies/> pdf consulté le 3/12/2015 à 12 :50
التدخل 20% الروسي 20% سوريا 20% المخاطر 20% والفرص 20%

4. سليمان وادي عبد الحكيم ،الأمن القومي الروسي
<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/286641.html>
consulté le :19-10-2015 à 10:38

5. رزق عفيف ،عقيدة بوتين العسكرية واللغز السوري،
عقيدة-بوتين- <http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/11746785/> consulté le :16-12-2015 à 11 :14.
العسكرية-واللغز-السوري

2-Ouvrage en langues étrangères :

1- Ouvrages :

- 1) Alex Bastien ,et autres ,**Ambitions stratégiques américaines, britanniques et russes en Méditerranée**, (Paris :Institut de Relations Internationales et Stratégiques,2013.
- 2) Barrea Jean ,**Théories des Relations Internationales : De l' « Idéalisme » A la « Grand Strategy »**,Belgique :Edition Easme,2002.
- 3) Clausewitz Carl Von, **On War** , translated from German by J .J Graham,London :Cox and Wyman Ltd,1968.
- 4) Coutau-Bégarie Hervé , **Traité de stratégie** , Paris :Economica, 4^e édition, 2003.
- 5) de Hass Marcel,**Medvedev's Security Policy :A Provisional Assessment** ,in Russia's National Security Strategy, Bremen :Research Center for East European Studies,2009.
- 6) de Monbrial Therry, Defarges Philippe Moreau, **Le déficit des émergents,(Rapport annuel mondial sur le système économique)** , Paris :Dunod,2014.
- 7) de Monbrial Therry,Philippe Moreau Defarges, **Le déficit des émergents,(Rapport annuel mondial sur le système économique)** , Paris :Dunod,2014.
- 8) Delanoe Igor, **Le partenariat stratégique russo-syrien :la clef du dispositif naval russe en Méditerranée** ,Note n°16 /13,Fondation pour la recherche stratégique,2013.
- 9) Facon Isabelle, **La nouvelle doctrine militaire russe et l'avenir des relations entre la Russie et l'Occident** ,Annuaire Français des relations internationales, Bruxel: BRUYLANT,2001.
- 10) Melville Andrei, Shackleina Tatiana ,**Russian Foreign policy in Transition (concepts and realities)**, New York :Central European University Press,2005.

- 11) Milza Pierre , **Les relations internationales de 1973 à nos jours**, Paris : Hachette Livre, 3^{ème} édition, 2006.
- 12) Morenkova Perrier Elena, **Les principes fondamentaux de la pensée stratégique russe**, Paris : Institut de Recherche Stratégique de l'Ecole Militaire, 2012
Fischer Santiago, **La stratégie russe dans l'espace post-soviétique : entre soft et hard power (le cas de l'Ukraine)**, Belgique : Commission Justice et Paix, 2012
- 13) Mutin Georges, **Géopolitique de Monde Arabe** , Paris : Ellipses , 2001.
- 14) Sakwa Richard, **Putin Russia's choice** , London : Routledge, second Edition, 2008.
- 15) Shevtsova Lilia, **Can Russia Reform? Economic , Political , and Military perspectives**, U.S.A : Strategic studies Institute Monograph, 2012.
- 16) Teurtrie David, **Géopolitique de la Russie (Intégration régionale , enjeux énergétiques, influence culturelle)**, Paris : L'Harmattan, 2010.
- 17) Tuathail Simon Gearoid, Dalby Paul, Routledge, **The geopolitics readers**, London : Routledge, 1998.

2-Revues et périodiques :

- 1) A Wallander Celeste, Allevione Jessica, « La Russie face à la mondialisation : la voie du trans-impérialisme », **Politique étrangère** , N° 5, 2007.
- 2) Buckrell David, Dubien Arnaud, « Energie et politique dans la Russie de Poutine », **La revue internationale et stratégique** , n° 54, été 2004.
- 3) Claire Sophie et Boutzmann Alexis, "Geopolitique de la Russie", **Diplomatie**, No.5 Octobre-Novembre, 2011.

- 4) Daniela Huber et autres , »The Mediterranean region in a multipolar world evolving relations with Russia,China,India, and Brazil », **Mediterranean Paper Series**, February 2013.
- 5) Gloaguen Cyrille, « Forces armées et politique: une longue passion russe, **La Découverte /Hérodote** ,N° 116,2005.
- 6) Gomart Thomas, OTAN-RUSSIE : la « question russe » est-elle-européenne ?, **Politique étrangère**, No 4, 2009.
- 7) Gomart Thomas, « Vladimir Poutine ou les avatars de la politique étrangère russe », **Politique Etrangère** 3-4,2003,p.789.
- Isabelle Facon, « L'armée russe et le projet géopolitique de Moscou », N° 435, **l'ENA Hors les murs** ,Octobre 2013.
- 8) Kliouikova Katia , « La Géopolitique en Russie depuis 1991 », **Outre-Terre**, N°. 19,2007.
- 9) Laruelle Marlène, « Dédoubement d'une idéologie ? Deux partis eurasistes en Russie », **Outre-Terre** ,N° 4,2003.
- 10) Putin Vladimir, « The Foreign Policy concept of the Russian Federation », **Strategic Digest**, Vol 30,N°9,September 2000.
- 11) Raviot Jean Robert, « Géographie politique de la Russie de 2010 », **Hérodote**, N° 138,2010.
- 12) S Makarychev Andrey, **La Russie dans la région méditerranéenne :(res) sources influentes** », Annuaire de la Méditerranée ,Barcelone :Institut européen de la Méditerranée,2009.
- 13) Verluise Pierre, « Russie post soviétique », **oultre-terre** , 2007/2-n19.p29-33.DOI :103917/oute.019.0029
- Yves Zlotowski, « Succès et faux-semblants de Vladimir Poutine », **l'Economie Politique**, N°4, 2004.

3-Thèses :

- 1) Trofim Liliana, **Le secteur énergétique de la Russie entre économique et politique**, thèse présenté pour l'obtention d'un diplôme des hautes études européennes et internationales,(Centre International de Formation Européenne : 2008-2009.

4-Cite Internet :

- 1) Tanguy Struye, **Les Etats-Unis face aux puissances émergentes :quelles stratégies à disposition protagonistes?**
http://www.uclovain.be/cps/ucl/doc/pols/documents/NA6-Ts_ALL.pdf consulté le:17-11-2014.
- 2) Sébastien Abis, **Entre Unité et diversité :la Méditerranée Plurielle**,(Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégique, Novembre 2008),disponible à :
[www.ie-ei-/IE-EI/Ressources/File/biblio/la Méditerranéeplurielle.pdf](http://www.ie-ei-/IE-EI/Ressources/File/biblio/la_Méditerranéeplurielle.pdf) consulté le :11/11/2015 à 13 :27.
- 3) Marchand Pascal,« immensité et despotisme ; le pouvoir en Russie »,EspacesTemps.net,Travaux,<http://www.espacetemps.net/articles/immensité-et-despotisme-le-pouvoir-en-Russie/>consulté le : 19-03-2015 à 09 :10
- 4) Robinson Neil,State,Regime and Russia, political development,
www.ul.ie/ppa/ppa/content/File/Robinson_State.pdf consulté le:07/05/2015 à 11:21.
- 5) Russia's National Security,
<http://www.spokesman books.com/pdf/67Putin.pdf>.
consulté le : 14/09/2015 à10 :09
- 6) Bernard Victor et autres, **Russie, quelle stratégie de puissance ?**,(Base de Connaissance,2006),p p.1-2. Disponible sur : **<http://bdc.aege.fr>**

الملاحق

الملحق رقم(1): وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الروسي لعام 2000.

NATIONAL SECURITY CONCEPT OF THE RUSSIAN FEDERATION

Approved by Presidential Decree No. 24 of 10 January 2000

The National Security Concept of the Russian Federation (hereinafter referred to as the "Concept") is a system of views on how to secure the individual, society and the state against external and internal threats in every sphere of national life. It articulates the major thrusts of the Russian Federation's foreign policy.

By Russian Federation national security is meant the security of its multinational people as the bearer of sovereignty and as the only source of power in the Russian Federation.

I. Russia in the world community

The world situation is characterized by a system of international relations undergoing dynamic transformation. Following the end of the bipolar confrontation era, two mutually exclusive tendencies came to prevail.

The first of these tendencies manifests itself in the strengthened economic and political positions of a significant number of states and of their integrative associations and in improved mechanisms for multilateral governance of international processes. Economic, political, science and technological, environmental and information factors are playing an ever-increasing role. Russia will help shape the ideology behind the rise of a multipolar world on this basis.

The second tendency manifests itself in attempts to create an international relations structure based on domination by developed Western countries in the international community, under US leadership and designed for unilateral solutions (primarily by the use of military force) to key issues in world politics in circumvention of the fundamental rules of international law.

The formation of international relations is accompanied by competition and by the striving of a number of states to increase their influence on global politics, including by creating weapons of mass destruction. The significance of the military and security aspects of international relations continues to remain substantial.

Russia is one of the world's major countries, with a centuries-old history and rich cultural traditions. Despite the complicated international situation and difficulties of a domestic nature, Russia objectively continues to play an important role in global processes by virtue of its great economic, science- technological and military potential and its unique strategic location on the Eurasian continent.

There are prospects for the Russian Federation's broader integration into the world economy and for expanded cooperation with international economic and financial institutions. Objectively, the commonality of interests between Russia and other states persists with regard to many international security problems, particularly opposing the proliferation of mass destruction weapons, settling and preventing regional conflicts, fighting international terrorism and the drug business, and resolving acute ecological problems of a global nature, including nuclear and radiation safety.

At the same time, a number of states are stepping up efforts to weaken Russia politically, economically, militarily and in other ways. Attempts to ignore Russia's interests when resolving major issues in international relations, including conflict situations, are capable of undermining international security and stability and of inhibiting the positive changes occurring in international relations.

In many countries, including the Russian Federation, the acuteness of the problem of terrorism, having a transnational character and threatening world stability, has sharply increased, which calls for the unification of efforts by the entire international community, increased effectiveness of existing forms and methods of countering this threat, and urgent action to neutralize it.

II. Russia's national interests

Russia's national interests are a totality of balanced interests of the individual, society and the state in economic; domestic political, social, international, informational, military, border, environmental and other fields. They are long-term and define the principal goals and strategic and current objectives of the state's domestic and foreign policy. The national interests are secured by institutions of state authority, which, inter alia, perform their functions in concert with public organizations operating under the Russian Federation Constitution and laws.

The interests of the individual lie in exercise of constitutional rights and freedoms and in provision of personal security; in an improved quality and standard of living; and in physical, spiritual and intellectual development as a person and citizen.

The interests of society lie in strengthening democracy; in creating a rule-of-law, social state; in achieving and maintaining public harmony, and in the spiritual renewal of Russia.

The interests of the state lie in the inviolability of the constitutional system and of Russia's sovereignty and territorial integrity; in political, economic and social stability; in unconditional assurance of lawfulness and maintenance of law and order; and in the promotion of equal and mutually advantageous international cooperation.

Russia's national interests may only be realized based on sustainable economic development. Therefore Russia's national interests in this sphere are of key importance.

Russia's national interests in the domestic political sphere lie in stability of the constitutional system and the institutions of state authority; in ensuring civil peace and national harmony, territorial integrity, the unity of the legal space, and law and order; in completing the formation of a democratic society; and in neutralizing the causes and conducive conditions for political and religious extremism and ethno-separatism, along with their consequences – social, interethnic and religious conflicts, and terrorism.

Russia's national interests in the social sphere lie in assurance of a high standard of living for its people.

The national interests in the spiritual sphere lie in preservation and strengthening of society's moral values, traditions of patriotism and humanism, and the cultural and scientific potential of the country.

Russia's national interests in the international sphere lie in upholding its sovereignty and strengthening its positions as a great power and as one of the influential centers of a multipolar world, in development of equal and mutually advantageous relations with all countries and integrative associations and primarily with the members of the Commonwealth of Independent States and Russia's traditional partners, in universal observance of human rights and freedoms and the impermissibility of double standards in this respect.

Russia's national interests in the information sphere lie in observance of its citizens' constitutional rights and freedoms to receive and make use of information, in the development of modern telecommunication technologies, and in protecting the state's information resources from unsanctioned access.

Russia's national interests in the military sphere lie in protection of its independence, sovereignty and state and territorial integrity, in the prevention of military aggression against Russia and its allies and in ensuring the conditions for peaceful and democratic development of the state.

Russia's national interests in the border sphere lie in the establishment of political, legal, organizational and other conditions for ensuring reliable protection of the state border of the Russian Federation, and in observance of the procedure and rules laid down by Russian Federation legislation for the carrying on of economic and other activities within the border space of the Russian Federation.

Russia's national interests in the ecological sphere lie in the preservation and improvement of the environment.

A vital component of Russia's national interests is protection of the individual, society and the state from terrorism, including international terrorism, as well as from natural and man-made emergency situations and their consequences, and in times of war – from dangers arising from hostilities or as a consequence thereof.

III. Threats to the Russian Federation's national security

The state of the economy, an imperfect system of government and civil society, the social and political polarization of Russian society and the criminalization of social relations, the growth of organized crime and increase in the scale of terrorism, the exacerbation of interethnic and aggravation of international relations all combine to create a broad spectrum of internal and external threats to the country's national security.

In the sphere of economy, these threats have a comprehensive character and are due primarily to a substantial contraction in the gross domestic product; a drop in investment and innovation activity; the dwindled scientific and technological potential; agricultural stagnation; the state of imbalance in the banking system; a rising external and internal national debt, and the tendency for the prevalence in export supplies of fuel, raw material and energy components, and in import supplies – of food and consumer items, including articles of prime necessity.

The weakening of the scientific, technical and technological potential of the country, curtailed research in strategically important areas of science and technology and the outflow of specialists and intellectual property abroad mean that Russia is faced with the threat of loss of its leading world positions, decay of its high-technology industries, increased dependence on foreign technology and the undermining of its defense capability.

The negative economic tendencies lie at the root of separatist aspirations by a number of constituent parts of the Russian Federation. This leads to increased political instability and a weakening of Russia's unified economic space and its major components – production, technological and transportation ties, and the banking and financial, credit and tax systems.

Economic disintegration, the social differentiation in society, and the depreciation of spiritual values promote tension in relations between regions and the center and represent a threat to the federal structure and the socioeconomic fabric of the Russian Federation.

Ethno-egoism, ethnocentrism and chauvinism as manifested in the activity of a number of public associations, and uncontrolled migration contribute to the growth of nationalism, political and religious extremism and ethno-separatism, and create a breeding ground for conflicts.

The country's unified legal space is being eroded by nonobservance of the principle of the primacy of the norms of the Russian Federation Constitution over other legal norms, and for that matter, federal legal norms over those of the constituent parts of the Russian Federation, and by insufficient fine tuning between different state administrative levels.

The threat of criminalization of social relations taking shape in the process of the reformation of the sociopolitical system and economic activity is becoming especially acute. Serious miscalculations made in the initial stages of economic, military, law-enforcement and other reform, weakened state regulation and control, an imperfect legal base, the absence of a strong state social policy, and a decline in society's spiritual and moral potential are the main factors aiding growth in crime, especially organized crime, and corruption.

The consequences of these miscalculations are manifest in weakened legislative supervision of the situation in the country; in the coalescence of certain elements of executive and legislative authority with criminal structures; and in their penetration into the sphere of management of the banking business, large enterprises, trade organizations, and commodity-distribution networks. In this connection the fight against organized crime and corruption is not only legal but also political in nature.

The scale of terrorism and organized crime is growing because of the conflicts that frequently accompany changes of ownership and due to the exacerbation of power struggles along group or ethno-nationalistic interest lines. The lack of an effective system of social prevention of law violations, inadequate legal and logistic support for activities to prevent terrorism and organized crime, legal nihilism and the outflow of qualified personnel from law-enforcement agencies are all increasing the degree of impact of this threat on the individual, society and the state.

The profound stratification of society into a narrow bunch of rich people and a preponderant mass of low-income citizens, the rise in the proportion of population living below poverty line, and growing unemployment pose a threat to Russia's national security in the social sphere.

A threat to the nation's physical health is the crisis in the systems of public health and social protection of the population and the rise in alcohol and drug consumption.

The consequences of this profound social crisis are a sharp drop in the birth rate and average life expectancy, the deformation of the demographic and social composition of society, a dwindling of the labor resources as the foundation for industrial development, a weakening of the fundamental cell of society, the family, and a lowering of the spiritual, moral and creative potential of the population.

A deepening crisis in the domestic political, social and spiritual spheres could lead to the loss of democratic gains.

The main threats in the international sphere are due to the following factors:

- the striving of particular states and intergovernmental associations to belittle the role of existing mechanisms for ensuring international security, above all the United Nations and the OSCE;
- the danger of a weakening of Russia's political, economic and military influence in the world;
- the strengthening of military-political blocs and alliances, above all NATO's eastward expansion;
- possible appearance of foreign military bases and large troop contingents in direct proximity to Russia's borders;
- proliferation of weapons of mass destruction and their delivery vehicles;
- a weakening of the integration processes in the Commonwealth of Independent States;

- outbreak and escalation of conflicts near the state border of the Russian Federation and the external borders of the member states of the Commonwealth of Independent States;

- territorial claims against Russia.

Internationally, threats to Russian national security are manifested in attempts by other states to counteract its strengthening as one of the centers of influence in a multipolar world, to hinder realization of its national interests and to weaken its positions in Europe, the Middle East, Transcaucasia, Central Asia and the Asia-Pacific Region.

Terrorism represents a serious threat to Russian national security. International terrorism has unleashed the overt campaign aimed at destabilizing the situation in Russia.

There is an increasing threat to national security in the information sphere. The striving of a number of countries to dominate the global information space and oust Russia from the external and internal information market poses a serious danger, as do the elaboration by a number of states of a concept of information wars that envisages creation of means of dangerous influence on the information spheres of other countries of the world; disruption of the normal functioning of information and telecommunication systems and of storage reliability for information resources; and gaining of unsanctioned access to them.

The level and scope of threats in the military sphere are growing.

Elevated to the rank of strategic doctrine, NATO's shift to the practice of using military force outside its zone of responsibility and without UN Security Council authorization is fraught with the danger of destabilizing the entire strategic situation in the world.

The growing technological edge of a number of leading powers and the buildup of their capabilities to develop new-generation weapons and military equipment create the prerequisites for a qualitatively new phase of the arms race and for a radical alteration of the forms and methods of warfare.

Foreign special services and the organizations they use are increasingly active on the territory of the Russian Federation.

Adding to the negative tendencies in the military domain is the protracted reform process in the Russian military organization and defense industrial complex, along with inadequate funding for national defense and the imperfections of the legal and regulatory base. This currently shows itself in the critically low level of operational and combat training in the Russian Armed Forces and in other forces, troop units and agencies, in the impermissible drop in the level of provision of modern weapons, military and special equipment for the troops (forces), in the extreme acuteness of social problems and leads to a weakening of the military security of the Russian Federation as a whole.

Threats to the national security and interests of the Russian Federation in the border sphere are due to the following causes:

- adjacent states' economic, demographic and cultural-religious expansion into Russian territory;
- stepped-up activity by transfrontier organized crime as well as by foreign terrorist organizations.

The threat of a deteriorating environmental situation in the country and depletion of its natural resources hinges directly on the state of the economy and society's willingness to grasp the globality and importance of these issues. For Russia this threat is particularly great because of the preferential development of fuel and energy industries, the lack of development in legislative framework for environmental activities, the absence or limited use of resource conservation technologies, and low environmental awareness. There is a tendency for Russia to be used as a place for reprocessing and burying environmentally dangerous materials and substances.

In these circumstances, the erosion of state oversight and the insufficient effectiveness of the legal and economic mechanisms for averting and relieving emergencies are bound to increase the risk of man-made disasters in all sectors of economic activity.

IV. Ensuring the national security of the Russian Federation

Ensuring the Russian Federation's national security involves the following principal tasks:

- forecasting and identifying external and internal threats to national security in a timely manner;
- implementing operational and long-term measures for preventing and neutralizing internal and domestic threats;
- ensuring the sovereignty and territorial integrity of the Russian Federation and the security of its border space;

- developing the country's economy and pursuing an independent and socially oriented economic policy;
- overcoming the scientific, technical and technological dependence of the Russian Federation on external sources;
- ensuring within Russia the personal security of individuals and citizens and their constitutional rights and freedoms;
- streamlining the system of state authority in the Russian Federation, federal relations, local self-government and the country's laws, shaping harmonious interethnic relations, strengthening law and order and preserving the social and political stability of society;
- ensuring strict observance of the legislation of the Russian Federation by all citizens, officials, state bodies, political parties, and public and religious organizations;
- ensuring Russia's equal and mutually advantageous cooperation primarily with leading states of the world;
- raising and maintaining the state's military potential on a sufficiently high level;
- strengthening the regime of nonproliferation of weapons of mass destruction and their delivery vehicles;
- taking effective measures to detect, prevent and suppress espionage and subversive activities of foreign states, directed against the Russian Federation;
- radically improving the ecological situation in the country.

Ensuring national security and protecting the interests of Russia in the economic sphere are the priority thrusts of state policy.

The major objectives in foreign economic activity are:

- establishing favorable conditions for the international integration of the Russian economy;
- expanding the sales markets for Russian products;
- creating a single economic space with members of the Commonwealth of Independent States.

In conditions of the liberalization of Russian foreign trade and the toughening of competition in the world market of goods and services, protection of the interests of domestic commodity producers must be enhanced.

The pursuit of well- balanced financial and credit policies, aimed at gradually reducing Russia's dependence on external credit borrowings and at consolidating its positions in international economic and financial organizations, takes on great significance.

It is necessary to enhance the role of the state in regulating the activities of foreign banking, insurance and investment companies and to introduce definite and justified restrictions on the transfer of exploitation of deposits of strategic natural resources, telecommunications, and transport and commodity-distribution networks to foreign companies.

Effective measures should be taken in the area of currency regulation and control in order to create conditions for the termination of settlements in foreign currency on the domestic market and prevention of the uncontrolled export of capital.

The main thrusts of national security assurance in the internal economic activities of the state are:

- legal support of reforms and the creation of an effective mechanism of control over the observance of the legislation of the Russian Federation;
- increasing government regulation of the economy;
- taking necessary measures to surmount the consequences of economic crisis, to preserve and develop scientific, technical, technological and industrial potential, to shift to economic growth with a reduced likelihood of man-made disasters, to improve the competitiveness of domestic industrial goods and to raise the well-being of the people.

The shift to a highly efficient and socially oriented market economy must occur via the gradual creation of optimal mechanisms of production organization and the distribution of goods and services with a view to the largest possible growth of the well-being of society and each citizen.

The tasks involving removal of structural deformations of the Russian economy, faster growth of science-intensive and highly processed goods production, support of industries that form the basis of extended reproduction, and employment assurance have moved to the fore.

Increasing government support of investment and innovation activity, taking measures to create a sustainable banking system that meets the interests of the real economy, facilitating enterprises' access to long-term credits for the financing of capital investments, and providing real government support of purpose-oriented industrial restructuring programs are of substantial importance.

Ensuring faster development of competitive industries and enterprises and expanding the science-intensive goods market is a hugely important task. Its accomplishment calls for adopting measures to stimulate the transfer of new military technologies to civilian production and introducing a mechanism to identify and develop progressive technologies, the mastering of which will ensure the competitiveness of Russian enterprises in the world market.

Tackling the above tasks presupposes concentration of financial and material resources in priority areas of science and technology development; support for leading scientific schools; the accelerated formation of advanced developments and a national technological base; the attraction of private capital, including by the creation of funds and use of grants; the realization of development programs for areas having a high scientific and technical potential; the creation, with government support, of an infrastructure to ensure research commercialization with the simultaneous protection of intellectual property at home and abroad; and the development of a public network of scientific, technical and commercial information.

Government must assist the establishment of equal conditions for developing and increasing the competitiveness of enterprises under whatever form of ownership, including the rise and development of private business in all spheres where this contributes to the growth of public well-being, science and education progress, the spiritual and moral development of society and the protection of consumer rights.

Mechanisms to support the functioning and economic development of singular crisis Far Northern regions and areas, as well as a tariff policy to ensure the unified Russian economic space must be developed in the shortest possible time.

The priority of economic factors in the social sphere is crucial for strengthening the state, for the real government provision of social guarantees and for developing mechanisms of collective responsibility, democratic decision making and social partnership. In this case it is important to pursue a socially just and economically effective income distribution policy.

Organizing the work of the federal executive bodies and those of the subjects of the Russian Federation to implement concrete measures, aimed at preventing and overcoming the threats to the national interests of Russia in the field of economy, also requires further perfecting the legislation of the Russian Federation in the said field and ensuring its strict observance by all business entities.

Bringing the interests of the peoples inhabiting the country closer together, fostering their all-round cooperation and pursuing a responsible and well-balanced government policy toward the nationalities and regions will help ensure internal political stability in Russia. A comprehensive approach to tackling these tasks must form the basis of an internal public policy ensuring the development of the Russian Federation as a multinational democratic federative state.

The reinforcement of Russian statehood and the perfecting of federal relations and local self-government must help ensure the national security of the Russian Federation. There is a need for a comprehensive approach to dealing with legal, economic, social and ethno-political problems with the balanced observance of the interests of the Russian Federation and of its constituent parts.

The implementation of the constitutional principle of popular government calls for the coordinated functioning and interaction of all bodies of state authority, a rigid vertical hierarchy of executive power and the unity of the Russian judicial system. This is ensured by the constitutional principle of separation of powers, by the establishment of a more clear-cut functional distribution of authorities between state institutions and by the strengthening of the federal arrangement of Russia through the improvement of its relations with the constituent parts of the Russian Federation within the framework of their constitutional status.

The basic guidelines for protection of the constitutional system in Russia are:

- ensuring the priority of federal legislation and streamlining the legislation of the constituent parts of the Russian Federation on this basis;
- developing the organizational and legal mechanisms to protect state integrity and ensuring the unity of the legal space and national interests of Russia;
- crafting and implementing a regional policy that will allow federal and regional interests to be optimally balanced;
- streamlining the mechanism that prevents the creation and suppresses the activities of political parties and public associations pursuing separatist and anti-constitutional aims.

The consolidation of efforts must be called on to fight crime and corruption. Russia is extremely interested in eradicating the economic, social and political base of these socially dangerous phenomena and in working out a comprehensive system of measures to effectively protect the individual, society and the state against criminal encroachments.

The formation of a system of measures for effective social prophylaxis and the education of law-abiding citizens is of primary importance. These measures must be aimed at protecting the rights and freedoms, morality, health and property of each individual without regard to race, nationality, language, origin, property or official status, residence, religion or belief, affiliation with public associations and other circumstances.

The major tasks in anti-crime effort are:

- identifying, removing and preventing the causes and conditions giving rise to crime;
- enhancing the role of the state as a guarantor of the security of the individual and society and creating a necessary legal base for that, along with an enforcement mechanism;
- reinforcing the system of law enforcement bodies, primarily units that counter organized crime and terrorism, and establishing conditions for their effective activity;
- enlisting government bodies within their scope of authority in activities for preventing unlawful acts;
- expanding mutually advantageous international cooperation in the law enforcement sphere, primarily with the countries of the Commonwealth of Independent States.

Anti-crime decisions and measures taken by bodies of state authority must be overt, concrete and understandable to each citizen, bear a preemptive character, ensure equality before the law for all and the inevitability of punishment and rely upon the support of society.

In order to prevent and combat crime, it is first necessary to develop the legal base as the foundation of reliable protection of the rights and lawful interests of citizens and to observe the international legal obligations of the Russian Federation in the fields of anti-crime action and human rights observance. It is important to deprive crime of a breeding ground provided by legislation drawbacks and crisis in the economy and the social sphere.

For the purpose of preventing corruption and eliminating the conditions for legalizing illegal capital it is necessary to create an effective system of financial control, to improve the measures of administrative, civil and criminal-law influence and to perfect the mechanism of checks on the property status and sources of income of officials and employees of organizations and institutions under whatever form of ownership, as well as on correspondence between their expenditures and these incomes.

Terrorism, the drug business and contraband must be fought on the basis of a nationwide complex of countermeasures to suppress these kinds of criminal activity..

Based on international agreements, it is necessary to effectively cooperate with foreign states, their law-enforcement bodies and special services and with international organizations tasked with combating terrorism. It is also necessary to draw more widely on the international experience in fighting this phenomenon, to establish a coordinated mechanism for countering international terrorism and to reliably shut off all possible channels of illicit trade in arms and explosives within the country and of their inflow from abroad.

Federal bodies of state authority must prosecute within the country persons involved in terrorist activities regardless of where the terrorist actions inflicting harm upon the Russian Federation were planned or carried out.

Ensuring the national security of the Russian Federation also includes protection of the cultural, spiritual and moral legacy, historical traditions and the norms of social life, the preservation of the cultural wealth of all the peoples of Russia, the formation of government policy in the field of the spiritual and moral education of the population, and the imposition of a ban on use of air time in electronic mass media for distribution of programs propagandizing violence and exploiting low instincts, along with counteraction against the negative influence of foreign religious organizations and missionaries.

The spiritual renewal of society is impossible without the preservation of the role of the Russian language as a factor of the spiritual unity of the peoples of multinational Russia and as the language of interstate communication between the peoples of the member states of the Commonwealth of Independent States.

In order to ensure the preservation and development of our cultural and spiritual legacy, it is necessary to establish economic and social conditions for the creative activity and functioning of cultural establishments.

In the field of citizens health protection and improvement, the heightened attention of society and the bodies of state authority of the Russian Federation to the development of state (federal and municipal) and private medical services is called for, along with government protectionism in domestic medical and pharmaceutical industries and implementation of federal programs in the fields of sanitation and epidemiology, the protection of children's health, urgent and emergency medical aid, and disaster medicine.

Among the priority areas of government environmental activity are:

- rational utilization of natural resources and the inculcation of an ecological culture among the population;
- preventing environment pollution by increasing the degree of safety of the technologies connected with the burial and utilization of toxic industrial and domestic wastes;
- preventing radioactive pollution of the environment and minimizing the consequences of previous radiation accidents and disasters;
- the ecologically safe burial and utilization of decommissioned arms, primarily atomic submarines, nuclear-powered ships and vessels, nuclear ammunition, liquid rocket fuel, and atomic power plant fuel;
- the environmentally safe and non-hazardous storage and destruction of chemical weapon stocks;
- development and introduction of safe production technologies, a search for methods of practical use of ecologically clean energy sources and the adoption of urgent environmental protection measures in ecologically dangerous regions of the Russian Federation.

A new approach to the organization and conduct of civil defense on the territory of the Russian Federation is requisite, along with the qualitative improvement of the unified state system of disaster warning and relief, including its further integration with similar systems of foreign states.

The foreign policy of the Russian Federation must be aimed at:

- pursuing a vigorous foreign policy course;
- strengthening the key mechanisms of multilateral governance of world political and economic processes, primarily under the aegis of the UN Security Council;
- providing favorable conditions for economic and social development of the country and for preserving global and regional stability;
- protecting the lawful rights and interests of Russian citizens abroad, particularly with the use of political, economic and other measures for these purposes;
- developing relations with the member states of the Commonwealth of Independent States according to the principles of international law and developing integration processes within the Commonwealth of Independent States that meet the interests of Russia;
- the full-fledged participation of Russia in global and regional economic and political entities;
- facilitating conflict resolution, including peacekeeping activities under the aegis of the UN and other international organizations;
- achieving progress in nuclear arms control, and maintaining strategic stability in the world on the basis of states' compliance with their international obligations in this sphere;
- fulfilling mutual obligations in the area of reduction and elimination of mass destruction weapons and conventional arms, carrying out confidence and stability building measures, and ensuring international control over the export of military and dual-purpose goods and technologies and over the rendering of this kind of services;
- adapting the existing arms control and disarmament agreements to the new conditions of international relations, and developing where necessary new agreements, primarily on confidence and security building measures;
- promoting the establishment of zones free of weapons of mass destruction;
- developing international cooperation in the field of combating transnational crime and terrorism.

Ensuring the military security of the Russian Federation is a major thrust area of the state. The chief objective in this field is to provide the capability to respond adequately to any threats that may arise in the 21st century, with rational expenditures on national defense.

In the prevention of wars and armed conflicts the Russian Federation gives preference to political, diplomatic, economic, and other nonmilitary means. But the national interests of the Russian Federation require sufficient military power for its defense. The Russian Armed Forces play the chief role in ensuring the military security of the Russian Federation.

It is one of the major tasks of the Russian Federation to exercise deterrence in the interest of preventing aggression on any scale, nuclear or otherwise against Russia and its allies.

The Russian Federation must possess nuclear forces capable of assuredly inflicting the desired extent of damage against any aggressor state or coalition of states in any conditions and circumstances.

The Russian Armed Forces in their peacetime fighting strength must be capable to reliably protect the country against air attack and accomplish jointly with other forces, troop units and agencies the tasks in repulsing aggression in a local war (armed conflict) as well as to deploy strategically to perform missions in a large-scale war. The Armed Forces must enable the Russian Federation to engage in peacekeeping activities.

One of the major strategic thrusts in ensuring the military security of the Russian Federation is effective coordination and cooperation with the member states of the Commonwealth of Independent States.

The interests of ensuring the national security of the Russian Federation predetermine necessity of a Russian military presence in certain strategically important regions of the world in appropriate circumstances. Deploying limited troop contingents (military bases, Navy forces) in them on a treaty or international legal basis, as also on the principles of partnership must ensure the readiness of Russia to fulfill its obligations, contribute to shaping a sustainable military-strategic balance of forces in the regions, allow for the Russian Federation's response to a crisis situation at its initial stage, as well as facilitate carrying out the foreign policy aims of the state.

The Russian Federation considers the possibility of using military force to ensure its national security based on the following principles:

- employing all the manpower and resources, including nuclear weapons, in its possession in the event of need to repulse armed aggression, if all other measures of resolving the crisis situation have been exhausted or proven ineffective;
- use of military force within the country would be possible in strict conformity with the Russian Federation Constitution and federal laws in such contingencies as a threat to the life of citizens or territorial integrity of the country or the menace of a forcible change of the constitutional system.

An important role in securing the national interests of Russia belongs to the defense industrial complex. Restructuring and conversion of the defense industrial complex must be accomplished without detriment to the development of new technologies and scientific-technical capabilities, the modernization of weapons, military and special equipment and the strengthening of the positions of Russian producers in the world arms market.

There is a need to create all requisite conditions for organizing priority fundamental, projected, and exploratory research leading to promising and advanced developments in the defense and security interests of the state.

The major tasks of the Russian Federation in the border sphere are:

- establishing a necessary legal and regulatory base;
- promoting the related interstate cooperation;
- countering economic, demographic and cultural-religious expansion into the territory of Russia by other states;
- suppressing the activities of transnational organized crime, and illegal migration;
- carrying out collective measures to ensure the security of the border space of the member states of the Commonwealth of Independent States.

The major tasks in ensuring the information security of the Russian Federation are:

- realization of the constitutional rights and freedoms of the citizens of the Russian Federation in the sphere of information activities;
- improvement and protection of the national information infrastructure and the integration of Russia into the world information space;
- counteraction against the threat of rivalry in the information sphere.

Effective use and all-round development of intelligence and counterintelligence capabilities with a view to the timely detection of threats and determination of their sources has a special significance for ensuring the national security of the Russian Federation.

The national security system of the Russian Federation is created and developed in accordance with the Constitution, federal laws, Presidential decrees and orders, Government resolutions and orders, and federal programs in this field.

At the heart of the national security system of the Russian Federation are the agencies, manpower and resources involved in national security arrangements that carry out measures of a political, legal, organizational, economic, military and other nature, aimed at ensuring the security of the individual, society and the state.

The powers of Russian national security agencies and forces, their composition, and principles and rules of action are defined by appropriate legislative acts of the Russian Federation.

Those taking part in shaping and pursuing the national security policy of the Russian Federation are:

the President of the Russian Federation, who directs within his Constitutional remit the national security agencies and forces of the Russian Federation; authorizes national security actions; in accordance with Russian Federation legislation forms, reorganizes and abolishes national security agencies and forces subordinate to him; issues messages, appeals and directives on national security issues; in his annual addresses to the Federal Assembly specifies individual provisions of the National Security Concept of the Russian Federation, and determines guidelines for current domestic and foreign policy of the country;

the Federal Assembly of the Russian Federation – based on the Russian Federation Constitution and upon submission from the President or Government, it forms a legislative base in the field of ensuring the national security of the Russian Federation;

the Government of the Russian Federation – within its scope of authority and with regard for the national security priorities articulated in the President's annual addresses to the Federal Assembly, it coordinates the activities of federal executive bodies and those of the constituent parts of the Russian Federation, and shapes in a prescribed manner the federal budget items for implementing concrete goal-oriented programs in this field;

the Security Council of the Russian Federation: conducts work on the preemptive identification and assessment of threats to the national security of the Russian Federation, operationally prepares for the President draft decisions on their prevention, works out proposals for national security arrangements, and proposals to specify individual National Security Concept provisions, coordinates the activities of national security forces and agencies, and oversees implementation by federal executive bodies and those of the constituent parts of the Russian Federation of the decisions made in this field;

the federal executive bodies: see to it that Russian Federation legislation and the decisions by the President and Government of the Russian Federation with respect to national security are complied with; within their remit, develop normative legal acts in this field and submit them to the President and Government of the Russian Federation;

the executive bodies of the constituent parts of the Russian Federation: interact with federal executive bodies on the issues of compliance with the legislation of the Russian Federation and with the decisions of the Russian Federation President and Government relating to national security, as well as with federal programs, plans and directives issued by the Supreme Commander in Chief of the Armed Forces with respect to the Federation's military security; carry out measures in conjunction with bodies of local self-government to engage citizens, public associations and organizations in helping solve national security problems according to Russian Federation legislation; and submit to federal executive bodies their proposals for streamlining the national security system of the Russian Federation.

فهرس المحتويات

1.....	مقدمة
11.....	الفصل الأول:مدخل نظري تأصيلي للإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد
21.....	بوتين
22.....	المبحث الأول:في مفهوم الإستراتيجية
22.....	1-الإستراتيجية:قراءة إيتيمولوجية
25.....	أ-التعريفات الضيقة لمفهوم الإستراتيجية
27.....	ب-التعريفات الموسّعة لمفهوم الإستراتيجية
33.....	2-الخصائص العامة للإستراتيجية
36.....	3-دور عوامل القوة المادية والمعنوية في استراتيجية الدولة
36.....	أ-مفهوم القوة
46.....	المبحث الثاني: طبيعة الإستراتيجية الروسية الجديدة ما بعد اليلتسينية
46.....	1-روسيا الإتحادية بين:زوال الإمبراطورية الشيوعية ودخول مرحلة ضبابية الرؤى
46.....	الإستراتيجية
63.....	2-سمات الإستراتيجية الروسية الجديدة في فترة حكم الرئيس "فلاديمير بوتين"
68.....	المبحث الثالث:الجيوبوليتيك كأساس لرسم الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد
68.....	بوتين
69.....	1-أهمية موقع روسيا الإتحادية من المنظور الجيوبوليتيكي

2-مكانة الجيوبوليتيك في الفكر الإستراتيجي الروسي وأثره في التوجهات الإستراتيجية لبوتين.....	81
استخلاصات ونتائج الفصل الأول.....	88
الفصل الثاني:الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين:بين إدراك التهديدات،تبني التصورات وتعبئة الوسائل تحقيقا للأهداف القومية.....	90
المبحث الأول:النخبة الروسية الجديدة بقيادة بوتين واستراتيجية الأمن القومي الروسي...91	91
1-النخبة الروسية بقيادة بوتين :الثابت والمتغيرات في صياغة الإستراتيجية الروسية الجديدة.....	91
أ-التعريف بشخصية "التعريف بشخصية "فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين".....	91
ب-أهم الخطوات التطبيقية والعملية لتصورات بوتين الإستراتيجية من جانب السياسة الداخلية.....	95
2-الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الروسي وتبني مفهوم الأمن الموسّع.....	102
المبحث الثاني:الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين :أهدافها،وسائل تحقيقها وعملية التوفيق بين القوة الناعمة والصلابة.....	104
1-قراءة في أهداف الإستراتيجية الروسية الجديدة	115
أ-تقوية القدرات العسكرية الروسية.....	119
ب-الحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية.....	120
ج-تأمين الظروف المناسبة للتطور الإقتصادي للبلد.....	122

د-مكافحة الإرهاب.....	123
هـ-إقرار السلام العالمي وتجنب النزاعات العسكرية.....	124
و-حفظ الهيبة والمكانة الدولية.....	125
ي-إقامة نظام متعدد الأقطاب.....	127
ت-تطوير العلاقات مع الدول المشاركة في كومنولث الدول المستقلة.....	127
2-وسائل تحقيق أهداف الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين وعملية التوفيق ما بين القوة الصلبة والناعمة.....	128
أ-اللجوء إلى المؤسسات والتنظيمات الدولية.....	129
ب-انتهاج ما يسمى بالدبلوماسية النفعية متعددة الأقطاب.....	131
ج- استعمال السلاح الطاقوي	133
د-استعمال الصناعات العسكرية الروسية.....	138
هـ-القوة الناعمة.....	139
و-اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية.....	141
المبحث الثالث:المحددات الرئيسية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين....	143
1-المحددات المرتبطة بالهياكل السلطوية الرسمية وغير الرسمية وتأثيرها في الإستراتيجية الروسية الجديدة.....	143
أ-المحددات المرتبطة بالهياكل السلطوية الرسمية وتأثيرها في الإستراتيجية الجديدة لبوتين.....	144
الإطار الدستوري.....	144
المؤسسات السياسية الدستورية.....	145
أولاً:السلطة التنفيذية.....	145
• رئيس الدولة	145

• الحكومة.....	147
ثانيا: السلطة التشريعية (البرلمان).....	147
• مجلس الفيدرالية.....	147
• مجلس الدوما.....	147
ب-المؤسسات غير الرسمية وتأثيرها على الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين.....	147
2-المحددات الإجتماعية،الإقتصادية والعسكرية وتأثيرها على الإستراتيجية الروسية الجديدة لبوتين.....	149
أ-المحدد الإجتماعي.....	149
ب-المحدد الإقتصادي.....	151
ج-المحدد العسكري.....	152
3-المحددات الإقليمية والدولية.....	156
استنتاجات واستخلاصات الفصل الثاني.....	158
الفصل الثالث:جنوب المتوسط كنموذج لتطبيق الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين.....	161
المبحث الأول:البحر الأبيض المتوسط فضاء حيوي في الإستراتيجية الروسية لتغيير موازين القوى العالمية.....	163
1-قراءة جيوسياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.....	163

2-أولوية الأمن والطاقة في التصورات الإستراتيجية الروسية للخاصة بمنطقة المتوسط.....	169
المبحث الثاني:التوظيف السياسي الروسي للحراك العربي لتغيير موازين القوى العالمية الراهنة.....	180
1-قراءة سياسية في الأزمة السورية لإسقاط نظام الأسد الحليف التقليدي لروسيا الاتحادية في المتوسط.....	180
2-الإدارة الإستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية الروسية في المتوسط من خلال الأزمة السورية.....	185
المبحث الثالث:آفاق العودة الروسية إلى اللعبة الدولية وعلاقة ذلك بمصير،أزمات وهموم المتوسط الجنوبي.....	195
1-الإدارة الروسية للأزمة السورية:بين وجوب الحفاظ على المصالح الوطنية والتصادم مع المستجدات الداخلية والخارجية الراهنة.....	196
2-طموح العودة الروسية بين ضرورة التمدد العسكري،انكماش الإقتصاد وصعوبة تحقيق الأهداف في المتوسط الجنوبي.....	199
استنتاجات واستخلاصات الفصل الثالث.....	207
الخاتمة.....	211
قائمة المصادر والمراجع.....	217
الملاحق.....	231
فهرس المحتويات.....	242